جامعة امحمد بوقرة- بومرداس-
كلية الحقوق-بودواو-
قسم العلوم السياسية

الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي

2015-2011

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

تحت إشراف الدكتور:

"درويش جمال

من إعداد الطالب:

بوديسة أحمد

السنة الجامعية: 2014/2015

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فبنعمته تتم الصالحات.

ليس من عادتي الشكر والثناء، إلا أنني أدركت أن هذا العمل سوف يكون ناقصا دون إعطاء كل ذي حق حقه

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور "جمال درويش" على رحابة صدره وصبره ونصحه وتفانيه وإرشاده لي طيلة فترة الدراسة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل عائلة العلوم السياسية التي احتضنتنا، فكانت دعما وسندا لنا طيلة فترة تواجدنا بالجامعة

فدمتم في خدمة العلم وخدمة الجامعة الجزائرية

إهـــــداء

إن هذا العمل هو ثمرة توافق جهود الجميع والتشجيع والدعم والسند الموجود من الأهل والأحباب والأصدقاء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي الطاهرة عليه رحمة الله ومغفرته

إلى من تعبت لأجلي، أغلى ما أملك في الوجود حبيبة قلبي "أمي" عسى أن أعوضها بعض آلامها وصبرها.

إلى كل إخوتي "فارس" "إيمان"، "شمس الدين"

إلى كل عائلة "بوديسة" ، "طير"، زياني"

إلى من رافقتني طيلة فترة الدراسة وكانت سندا ودعما لي، " جبالي فريال"

إلى السيدة "بساح آسيا" تقديرا وعرفانا لدعمها اللامشروط

إلى من سهر لإخراج هذه المذكرة "بوشيبان. عبد الفتاح"

إلى كل أصدقاء الدرب أينما وجدوا، وأخص بالذكر يوسف لوريدني، وفارس قوميري

إلى كل طلبة العلوم السياسية

إلى كل من يجتهد في سبيل طلب العلم

إلى كل مواطن غيور على وطنه

إلى كل من كان سببا لما وصلت إليه.

إلى كل من يكن لي المودة والمحبة .

وإلى كل من مسح على رأس يتيم واهتم برعايته.

اهـــــــــدي عملي هذا

أحمـــــــــــد

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: منطلقات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: أسس مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: وثائق الثورة التحريرية

المطلب الثاني: دساتير ومواثيق الدولة الجزائرية المستقلة

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: العوامل الداخلية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

المبحث الثالث: أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: البعد السياسي والأمني

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والاجتماعي

الفصل الثاني: السياسة الخارجية للجزائر: إعادة التأسيس

المبحث الأول: فواعل صنع القرار الخارجي

المطلب الأول: الفواعل الرسمية

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية

المبحث الثاني: خطاب السياسة الخارجية الجزائرية البراغماتي

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية ومبدأ البراغماتية

المطلب الثاني: المصلحة الوطنية والأمن القومي

المبحث الثالث: آليات تفعيل خطاب السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: الآليات السياسية

المطلب الثاني:الآليات الاقتصادية

الفصل الثالث: إدراكات الجزائر للمتغيرات الإقليمية

المبحث الأول: الجزائر والدائرة العربية

المطلب الأول: الجزائر والنظام المصري الجديد

المطلب الثاني: الموقف الجزائري من الأزمة الليبية

المبحث الثاني: الجزائر والدائرة الإفريقية

المطلب الأول: الجزائر والقضية المالية

المطلب الثاني: قضية مسح الديون الإفريقية

المبحث الثالث: مدى فعالية السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: تقييم السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: رهانات وآفاق السياسة الخارجية الجزائرية

الخاتمة

مقدمة:

تعد السياسة الخارجية بمثابة مخبر قياس مدى فعالية الدولة على المسرح الدولي، والحكم عليها وفق نمط القوة والضعف وهذا راجع كون أن كل دولة تسعى من خلال أدائها الخارجي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والخطط الاستراتيجية التي تحددها سلفا من أجل تحقيق مصالحها وأمنها القومي وتحقيق البقاء، وهو رغبة كل وحدة سياسية تسعى جاهدة إلى تحقيقها.

فدافع المصلحة هو المحرك الرئيسي والموجه الفعلي لانتهاج سلوك ما دون آخر، فالجزائر منذ استقلالها اعتمدت على مجموعة من المبادئ الموجهة والضابط لسلوكها الخارجي اتجاه باقي الوحدات الدولية ونذكر منها: حق تقرير المصير، المعاملة بالمثل، حسن الجوار، عدم الاعتراف بالحكومات الانقلابية، مناصرة القضايا العادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ... حقيقة أن الجزائر تمسكت بمعظم مبادئها اتجاه مختلف القضايا الدولية، غير أن ما يجب أن نقر به هو أن هذه المبادئ من حيث الممارسة الفعلية اتجاه بعض القضايا يتم تجاوزها أو التعدي عليها بل الانقلاب كليا على دلالة هذه المبادئ وهذا راجع إلى عدة عوامل مختلفة، ورؤى صناع القرار، أم راجع لعدم الصمود اتجاه القضايا الدولية الراهنة، أم إلى الضغوط الدولية من قبل الدول الكبرى .

وفي هذا الإطار سنتناول في هذه الدراسة مختلف التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية في مختلف أبعادها السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية ومدى التغيير الذي طبع على السلوك الخارجي للجزائر في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015، وأهمية العقيدة الأمنية في السياسة الخارجية الجزائرية.

مبررات اختيار الموضوع:

* **الأسباب الموضوعية:**

إن اختيار موضوع السياسة الخارجية الجزائرية لتفسير الثابت والمتغير في المبادئ المتحكمة في التوجه الإقليمي يتطلب منا فهم ما يلي:

1. رفع اللبس وإزالة الغموض حول الأسباب والخلفيات المتحكمة في توجهات السياسة الخارجية من خلال المقارنة بين ما يجب أن يكون من حيث المبادئ وبين ما هو كائن ← الممارسة العملية الميدانية.
2. ضرورة لعب الجزائر دورها المنوط بها وهذا تماشيا لإمكانياتها المادية والبشرية وفق قواعد والتزامات وأفعال مناسبة (الابتعاد عن سياسة اللاموقف أو الحياد السلبي) ← لعب الدور الريادي الإقليمي.
3. تفسير طبيعة الجدل الموجود في مواقف السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه قضايا وحالات مشابهة.

* **الأسباب الذاتية:**

تعد الدوافع الشخصية لموضوع السياسة الخارجية إلى:

1- الميول الشخصي لمختلف القضايا التي تمس الجزائر ومحاولة إثراء المواضيع حول الجزائر في شقها الخارجي، وإحداث التراكم المعرفي نظرا لنقص الأبحاث حول السياسة الخارجية الجزائرية.

2- تقديم رؤية حول ضرورة إدراك صناع القرار للمخاطر التي تواجه الجزائر وأمنها الداخلي (القومي).

3- تقديم تفسير حول أداء السياسة الخارجية الجزائرية وموقعها الحقيقي، (الأداء الميداني ومكاسبه).

بما أن هذه الدراسة تهدف إلى معالجة موضوع الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك انطلاقا من دراسة مبادئ ومواقف الجزائر اتجاه القضايا الإقليمية، فإنه تم طرح الإشكالية التالية:

* **الإشكالية:**

إلى أي مدى تعتبر المصلحة عاملا محددا في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي خلال القترة الممتدة من 2011 إلى 2015؟

✓ **الإشكاليات الفرعية:**

1. ما هي أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية؟
2. كيف يصنع القرار الخارجي؟ وما موقع المصلحة الوطنية في إدراك صناع القرار؟
3. كيف يمكن تفسير الثابت والمتغير للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي من خلال مختلف القضايا؟
4. ما مستقبل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الديناميكية والتغيرات الدولية؟

الفرضية:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها وجود علاقة بين المصلحة الوطنية (القومية) والنخبة المتنفذة في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية ومختلف المواقف والقرارات اتجاه المحيط الإقليمي للجزائر.

- **إذا كانت المصلحة عاملا محوريا في السياسة الخارجية فإن ذلك يضمن نوع من الثبات والاستقرار، وإذا كانت السياسة (الخارجية) مرتبطة بزمرة أو جماعة داخل النظام فإن ذلك الإدراك يعكس الطابع المصلحي الضيق لصناع القرار.**

✓ **الفرضيات الفرعية:**

1. إذا كانت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية هي الموجه للسلوك الخارجي فإن ذلك يؤدي إلى إضفاء طابع التمسك وعدم الخروج عن هذه المبادئ في التعامل الخارجي للجزائر.

2. إذا كانت المصلحة العنصر البارز في الخطاب الجديد للسياسة الخارجية فإن ذلك يؤدي إلى دفع الضرر وتعظيم المكاسب.
3. إذا كانت المتغيرات الإقليمية المحدد الرئيسي لسلوك السياسة الخارجية الجزائرية فإن ذلك يدل على أن طبيعة السياسة المنتهجة هي سياسة دفاعية تسعى إلى محاولة التكيف والاستجابة لمختلف القضايا المطروحة.

* **أدبيات الدراسة:**

1. عامر مصباح" **تحليل السياسة الخارجية**" حيث تناول في مؤلفه دراسة تفصيلية للأمن القومي ومفهوم المصلحة الوطنية، وهذا ما نركز عليه في بحثنا كإطار نظري للدراسة خاصة بالفصل الثاني حول الأمن القومي والمصلحة الوطنية.
2. **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل 2011**، للباحث ظريف شاكر حيث تناول فيها التحديات والرهانات التي تخص الجزائر في منطقة الساحل وأثرها على الأمن القومي الجزائري.
3. "**الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الإفريقي2008** " للأستاذ الجزائري "سليم العايب" تكلم فيها حول دور الجزائر في هذه المنظمة ومكانتها وهذا ما يؤدي بنا إلى البحث في سبل علاقة الجزائر بهذه المنظمة وطبيعة مبادئها ومختلف القضايا المطروحة على مستواها خاصة طبيعة العلاقة بين النظام الجزائري والنظام المصري الجديد داخل هذه المنظمة.
4. **تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية الجزائرية:** صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال فترة "1999-2009"، للباحث محمد جعبوب حيث تناول مميزات وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط العربي والإقليمي، تفيدنا هذه الدراسة في اعتبارها كتمهيد أو مدخل للسياسات الإقليمية للجزائر (دراسة الفصل الثالث).

5. **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية**2007: للباحث الجزائري "مزيان ايجر أمينة"، حيث درست العوامل المؤثرة في عملية تحول السياسة الخارجية الجزائرية وهذا ما يؤخذ بعين الاعتبار في بحثي هذا من خلال دراسة إعادة تأسيس السياسة الخارجية الجزائرية في الفصل الثاني.

* **الإطار المنهجي:**

لا يخلو أي بحث علمي من مناهج الدراسة: ولدراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية لابد من الاعتماد على مجموعة من المناهج:

1- المنهج التاريخي: التاريخ هو مخبر التجارب، فالتاريخ هو مرجع رئيسي لدراسة مختلف القضايا والظواهر وإسقاطها على أرض الواقع، فهو يدلنا على:

- إبراز أسس ومنطلقات السياسية الخارجية الجزائرية (الاعتماد على وثائق الثورة التحريرية): بين أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، ميثاق طرابلس 1962
- دراسة دساتير الدولة الجزائرية منذ 1962 إلى غاية 1996

✓ دستور 1963

✓ دستور 1976

✓ دستور 1989

✓ دستور 1996

2- المنهج المقارن: يمكننا من دراسة مختلف القضايا من عدة زوايا: التشابه، التكرار، الاختلاف، وهذا من خلال أزمنة مختلفة أو واحدة. وعليه يساعدنا في بحثنا هذا على:

- تفسير إعطاء رؤية للثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المقارنة بين مختلف القضايا المطروحة في المحيط الإقليمي.

- دراسة طبيعة وحجم التحول في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال ضرورة الحرص على عامل المصلحة الوطنية.

3- منهج دراسة الحالة: يعد هذا المنهج بمثابة المعبر أو المنظار الذي يمكننا أن نقيس وندرس مختلف الحالات المطروحة أمام السياسة الخارجية الجزائرية.

- حالة الدائرة العربية في كل من مصر وليبيا
- حالة الدائرة الإفريقية في مالي.

4- أسلوب تحليل المضمون: يساعدنا على:

- تحليل مختلف المقالات وكل ما جيء حول موضوع الدراسة
- تحليل الخطابات المختلفة للفاعلين الرسميين في السياسة الخارجية الجزائرية.

5- اقتراب صناعة القرار: حيث يساعدنا على:

- التركيز على مختلف الأطر والمستويات التي يتم من خلالها معرفة صناع القرار والفاعلين الرسميين أو غير الرسميين داخل أجهزة الدولة.
- معرفة هياكل صنع القرار الخارجي للجزائر.

6- الإطار النظري:

نظرا لما تتميز به السياسة الخارجية من تعقيدات وتشابك عدة متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في صنع القرارات المتعلقة بها، نظرا لما تتميز به البيئة الدولية من ديناميكية وتغير مستمرين، لذا اعتمدنا على نظريتين أساسيتين لتفسير السلوك الخارجي للجزائر تمثلتا في النظرية الواقعية الجديدة بشقها الدفاعي ونظرية الدور.

- تنطلق الواقعية الجديدة أو ما تسمى بالواقعية البنيوية من "كينات ولتس" "kenneth Waltz"من فكرة أن بنية النظام الدولي بنية فوضوية نتيجة انعدام سلطة عليا تنظم العلاقات بين الدول التي تسعى هذه الأخيرة في البيئة الدولية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن القومي الذي يمثل المصلحة العليا للدولة بتحقيق الاستقلال والحفاظ على السيادة ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها.[1]

وانطلاقا من متغير الأمن القومي يمكن الاستعانة بـ:

* **الواقعية الدفاعية** (Defensive Realism): بحيث يرى الدفاعيون أمثال "ستيفن والت" « Stephen Walt » أن الدولة تسعى لتحقيق أمنها عن طريق تعزيز قدراتها الدفاعية لتجنب سيطرة الدول الأخرى على إقليمها وتوجهات قراراتها، وذلك راجع إلى "المعضلة الأمنية" التي تعني انعدام الأمن في النظام الدولي، أي أن تحقيق أمن الدولة(أ) يؤدي إلى حالة اللاأمن بالنسبة للدولة (ب) في إطار معادلة صفرية.

وبالتالي فإن الدول تعطي أولوية لاستقلالها من خلال تبني موقف الدفاع في النظام الدولي، ما يدفعها نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى من المصالح المحددة والمقيدة

* **نظرية الدور(Role theory)**

تنطلق هذه النظرية من فكرة رئيسية مفادها أن السلوك الخارجي للدولة يتحدد من خلال إمكانياتها الداخلية المتمثلة في:

1- الإمكانيات المادية: المتعلقة بالبيئة غير البشرية (الموقع الجغرافي، الإمكانيات والموارد الاقتصادية ومستوى التحديث والتقدم التكنولوجي).

[1] - مركز الخليج للأبحاث، مترجما، عولمة السياسة العالمية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.418

2- الإمكانيات غير المادية: المتعلقة بالبيئة البشرية للمجتمع (الثقافة السياسية، نظام المعتقدات السائد)

3- المتغيرات السيكولوجية: المتعلقة بالبيئة النفسية والإدراكية لصانع القرار.

وبالتالي، تمكننا نظرية الدور من تفسير حدود الدور الذي بإمكان الدول لعبه على الساحة المحلية، الإقليمية والدولية، انطلاقا من إمكانياتها المادية، البشرية والسيكولوجية. أي مدى قدرتها على استغلال هذه الإمكانيات في إبراز قوتها وتكوين مكانة معينة على الساحة الدولية، وكيفية ترجمة الإمكانيات إلى أفعال دفاعية، ام هجومية في السياسة الخارجية.

7- الإطار المفاهيمي:

لقد ركزت على تقديم مجموعة من التعريفات لأهم المتغيرات تناولتها في الدراسة التي تساعد على الفهم:

1- **السياسة الخارجية:** لقد تعددت التصورات حول تحديد وتعريف السياسة الخارجية حسب التوجهات والاتجاهات الفكرية للمنظرين.

فحسب جيمس روزنو « James Rosenou » يعرف السياسة الخارجية بأنها:

"النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف المحددة مسبقا"[1]

كما يعرفها المفكر "افانس" (G.Evans) بأنها:

"ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول الأخرى[2]

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص12

[2] - حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.18

إلى جانب هذه التعريفات وتعريفات أخرى عديدة لابد من تقييم تعريف إجرائي للسياسة الخارجية المتمثل في: أنها الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف (أهداف محورية المتمثلة في الأمن القومي، وتحقيق الاستقلال، أهداف متوسطة المدى وأهداف بعيدة المدى[1]) والأولويات والإجراءات التي تواجه سلوك الدولة اتجاه الوحدات الدولية الأخرى انطلاقا من نسق فكري وعقائدي تؤمن به.

2- **التوجه:** يعني التوجه في السياسة الخارجية الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، أي توجه إقليمي أو عالمي، توجه انعزالي أو توجه الانفتاح أو توجع عدم الانحياز، التأثير في توجهات الدول الأخرى بسياسة تدخلية عن طريق استخدام مجموعة من الوسائل، أو سياسة التأثير دون تدخل عن طريق إتباع مجموعة من الأهداف[2]

3- **الأمن القومي:** هناك تضارب مفاهيمي حول الأمن القومي بحيث لا يوجد مفهوم ثابت له وذلك انعكاس مباشر للقطيعة الابستمولوجية بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية وبين المقاربات الأمنية الموجودة. لذلك وتلازما مع اختلاف الجوانب التي تركز عليها كل نظرية ودراسة في تعريفها للأمن سنحاول رصد من خلالها اتجاهين عامين الأول تقليدي الثاني معاصر.

- فالاتجاه التقليدي يرى أن طبيعة التحديات التي تواجهها الدول خارج حدودها والمتمثل أساسا في الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى، والدولة هنا مجبرة على الحفاظ على البقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري للرد على هذه التهديدات المباشرة.

وعموما يمكن القول أن مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية، وأن الحفاظ على البقاء وتوفير الأمن من مهمة الدولة وحدها.

[1] -بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة (القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1982)، ص.209
[2] - محمد السليم، مرجع سابق، ص. 65

- أما الاتجاه المعاصر فيرى أنه نتيجة للتحولات الدولية الجديدة التي مست النسق الدولي من بينها ظهور تهديدات جديدة داخلية وأخرى عابرة للقوميات مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، الصراعات الإثنية، والمشاكل البيئية. التي تستوجب على الدولة استخدام وسائل أخرى إلى جاب القوة العسكرية لمواجهتها.

تمهيد:

لا تخلو أي سياسة خارجية لأي دولة من مجموعة الضوابط والمبادئ الموجهة لسلوكاتها التي تؤثر بشكل أو بأخر في مواقفها اتجاه مختلف القضايا المطروحة أمامها .

فالجزائر دولة مرت بحقبة تاريخية حددت ورسمت مسارها الخارجي ومعظم مبادئها الموجهة لسلوكها الفعلي، حيث تتميز السياسة الخارجية للجزائر بمجموعة من الثوابت التي تمثل حجر الزاوية في إطار توجهها اتجاه المحيط الخارجي ، كون أن هذه المبادئ كرستها معظم المواثيق ودساتير الدولة الجزائرية المستقلة ، إضافة إلى تأثير مختلف المتغيرات، (إمكانيات مادية وغير مادية) في التوجه الخارجي للجزائر.

المبحث الأول: أسس مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

كان للمرحلة الاستعمارية الأثر البارز في التوجه الخارجي للجزائر، وهذا ما تجسد في مختلف المواثيق (الثورة التحريرية) من خلال بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام وميثاق طرابلس وحتى بعد الاستقلال المتمثلة في الميثاق الوطني 1976، وكذلك من خلال الدساتير الأربع للدولة الجزائرية المستقلة وعليه سنتناول في هذا المبحث اشهادات واستنتاجات من هذه المصادر للاستدلال على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول:مواثيق الثورة التحريرية

- **1- بيان أول نوفمبر 1954 :**

يعد بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة إعلان رسمي عن اندلاع الثورة التحريرية بهدف تحقيق الاستقلال والدفاع عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث أسس لمجموعة من المبادئ الموجهة للخارج:

1- تدويل القضية الجزائرية.

2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا ببعدها العربي والإسلامي.

3- من خلال ميثاق الأمم المتحدة ، التأكيد على التعاطف اتجاه جميع الدول المساندة للقضية الجزائرية.[1]

- **2- ميثاق الصومام 1956:**

لقد أريد من هذا الميثاق العمل على تنظيم عام للثورة من خلال مبادئ القيادة والإستراتيجية المتبعة للعمل الثوري، وكسب دعم دولي للقضية الجزائرية وذلك بالتأكيد على التمسك بمبادئ بيان 1 نوفمبر 1954.

[1] . صالح فركوس . تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال. (عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع 2005) .ص .431 .

1- العمل على تدويل القضية الجزائرية و تحقيق وحدة مغاربية لأن الهدف هو تقرير مصير الجزائر و تنفيذ المواثيق المشتركة مع الدول المغاربية.

2- الدعاية لاستقلال الجزائر.

3- تذكير العالم بمواثيق حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام حقوق الإنسان.

4- كسب التعاطف الدولي أو على الأقل تحييده.

5- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع المجالات، بما فيها الدفاع والعلاقات الخارجية[1]

- **3- ميثاق طرابلس 1962:**

تقرر في الفترة الممتدة ما بين ماي _ جوان 1962 حيث تمت المصادقة على ميثاق طرابلس الذي يعد اللبنة الأساسية للدولة الجزائرية المستقلة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ، ليعلن فيه تبني النموذجين الاشتراكي والحزب الواحد.[2]

حدد ميثاق طرابلس مجموعة من المبادئ الموجهة للمحيط الخارجي تمثلت في:

1- التعريف بالثورة التحريرية لدى الرأي العام في الخارج.

2- دعم التضامن للكفاح ضد الامبريالية والاستعمار قديمه وجديده.

3- التضامن مع الشعوب في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل تحررها السياسي ودعم استقلالها ونموها الاقتصادي والنضال في حركة عدم الانحياز.[3]

وكخلاصة للمطلب الأول أن ما ميز مواثيق الثورة التحريرية هي البعد الثلاثي للمبادئ الأساسية.

1. بعد تحقيق الاستقلال الوطني.

2. بعد التأكيد على حق تقرير المصير.

3. بعد الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية.

كما لا يمكن أن نغفل تمسك الثورة التحريرية بمساندة القضايا التحررية والعادلة في العالم تأكيدا لسياسة المعاملة بالمثل مع مختلف الحركات والدول المساندة للقضية الجزائرية، وهذا ما تأكد من خلال

[1] . ميثاق الصومام 20 أوت 1956.

[2] – احمد يوسف وآخرون. كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية (بيروت. مركز الدراسات الوحدة العربية. 2010) . ص.91.

[3] . ميثاق طرابلس 1962.

حضور جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي عن الشعب الجزائري وكعضو مراقب في مؤتمر باندونغ 1955 للحركة الأفرواسيوية.[1]

المطلب الثاني: دساتير ومواثيق الدولة الجزائرية المستقلة:

لقد نصت كل دساتير الدولة الجزائرية (1963، 1976، 1989، 1996) صراحة على المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية، وهذه اقتباسات لأهم ما جاء في هذه الدساتير له علاقة بهذه المبادئ:

1- دستور 10 سبتمبر 1963:

1- مبدأ تحقيق الاستقلال والحفاظ على السيادة الوطنية.

المادة (02):

الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم الإسلامي وإفريقيا تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في صيانة الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية.[2]

كذلك المواد (10، 22 ، 13 ، 26) كلها نصت على نفس المبدأ .

2- مبدأ حق تقرير المصير:

المادة(27):

الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري[3]

3- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

[1] . عبد الحميد زوزو . تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا واسيا (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004) . ص 75.

[2] . دستور 10 سبتمبر 1963.

[3] . نفس المرجع.

المادة (28):

الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التعاون الدولي ، العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتبني ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.[1]

2- الميثاق الوطني 5 جويلية 1976.

بعد الميثاق الوطني 1976 من بين مواثيق الدولة الجزائرية، كما حملت فصلا كاملا عن السياسة الخارجية تكريسا لمبادئ حركة عدم الانحياز، ولعل أهم الاقتباسات من الميثاق الوطني تلك المتعلقة بالباب الخامس الموجهة للسياسة الخارجية.

1- مبدأ الدفاع عن السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال الوطني:

" ...إن سيادة الجزائر الخارجية مرآة عاكسة لسياستها الداخلية، تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته مع السهر على مقتضيات الأمن والدفاع عن السيادة الوطنية..."[2]

2- حق الشعوب في تقرير مصيرها ، تحقيق وحدة عربية ومغاربية:

"... الجزائر باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث متضامنة مع كل الشعوب في أسيا ، إفريقيا ، وأمريكا اللاتينية من اجل التحرر السياسي ودعم استقلالها...."

"... لا تتحقق وحدة المغرب العربي إلا إذا ساهم في انجازها الجماهير الشعبية، وفي طليعتها العمال والفلاحون والشبان..."[3]

3- إقامة نظام اقتصادي دولي جديد:

"... وتواصل الجزائر كفاحها المستميت لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعلاقات دولية تضمن لكل الدول حق المساهمة في تسوية المشاكل الكبرى المطروحة في هذا العصر..."[4]

---

[1] . دستور 10 سبتمبر 1963.

[2] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. (الميثاق الوطني 1976) العدد 61. 30 جويلية 1976 . ص .934.

[3] . نفس المرجع، ص ص . 935-938.

[4] . نفس المرجع . ص .934.

ومن خلال هذا المطلب فقد كرست الجزائر جهودها كحاملة لمطالب دول العالم الثالث بكل ما أوتيت من قوة، فعملت على مساعدة الحركات التحررية، حيث كانت غير منحازة، وأحيانا ثائرة من خلال الديناميكية والتصعيد في المطالب لدى الهيئات الدولية والتأكيد على ضرورة استحداث نظام اقتصادي دولي جديد يوازي اقتصاديات الدول المستقلة وضرورة التوزيع العادل للثروة بين الشمال والجنوب وهذا من خلال المبادرة التي أطلقتها الجزائر في إطار المؤتمر الرابع لقمة رؤساء حكومات بلدان عدم الانحياز

(الجزائر 1973). وبعد ذلك خلال الدورة الخاصة السادسة للأمم المتحدة في 1974، حيث أكد الرئيس هواري بومدين على ضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والعالمية لتكون أكثر اتزانا وأكثر انسجاما وقابلة للدوام على المدى البعيد بهدف تنظيم الساحة الاقتصادية الدولية.

وعليه جاء دستور 1963 مكرسا للمبادئ المعلن عنها في مواثيق الثورة التحريرية ، لأن فترة إصداره غداة الاستقلال، لذا فانه جاء لتأكيد نوايا الجزائر في دعم القضايا التحررية، وتوطيد العلاقات مع الدول التي ساندت القضية الجزائرية ، وعليه فان تعرض الجزائر للاستعمار هو ما انعكس على توجهها الخارجي في هذه الفترة.

3- دستور 22 نوفمبر 1976:

وذلك من خلال تسليط الرؤى للفصل السابع من هذا الدستور الذي عزز مبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

1. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحقيق التعاون الدولي والوحدة المغاربية، العربية والإفريقية. في المواد رقم (88،87، 93)

المادة 93 :

"يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، مبدأين أساسين للسياسة الوطنية.[1]

2. المحافظة على الاستقلال الوطني والوحدة الترابية:

[1] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (دستور 1976) العدد 94 ، 24 نوفمبر 1976 ، ص ، 1308.

المادة 91

" لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني"[1]

2. تعزيز السلم والأمن الدوليين:

المادة 89:

" تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى.

تبذل جهودها لحل النزاعات بالطرق السلمية." [2]

4. مبدأ عدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

المادة 90:

" وفاءا لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[3]

4- دستوري فيفري 1989 ونوفمبر1996:

نظرا لاحتوائهما على نفس المبادئ السياسية الخارجية، قمنا بجمع بين دستوري فيفري 1989 و1996 مع تغيير في رقم المواد في دستور 1996 مقارنة بدستور 1989 ، مع العلم أن دستور 1996 هو المعمول به حاليا غير أنه خضع لتعديلات مست مواد متعلقة بالسياسة الداخلية ولم تطل مبادئ السياسة الخارجية.

1. المحافظة على الاستقلال الوطني:

في المادة (12) ، (13) من دستوري 1989 و 1996.

المادة 12

[1] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (دستور 1976) العدد 94 ، 24 نوفمبر 1976 ، ص ، 1308.

[2] . نفس المرجع ص ، 1309.

[3] . نفس المرجع ص ، 1309.

" تمارس سيادة الدولة على مجالها البري ومجالها الجوي وعلى مياهها، كما تمارس الصلاحيات التي يقرها القانون الدولي، على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع له"[1]

2. **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:**

أشارت إلى هذا المبدأ المادتان (25) و (27) من دستور 1989 والمادتين (26) و (28) من دستور 1996.

المادة 27 من دستور 1996 تنص على:

"تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبني ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه".[2]

3- **حق الشعوب في تقرير مصيرها:**

المادة 26 من دستور 1989، والمادة 27 من 1996:

المادة 26 :

" الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير ضد كل تمييز عنصري.[3]

وعليه من خلال التطرق إلى مواثيق ودساتير الدولة الجزائرية نلمس مدى تكريس الجزائر لهذه المبادئ كونها تتطابق مع مبادئ المنظمات الإقليمية والدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ويظهر ذلك من خلال الممارسة الفعلية والميدانية للجزائر من خلال مختلف القضايا المطروحة أمامها.

1- **التمسك بمبدأ تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية:** حيث كان بارزا من 1963 إلى 2015 مثلا: استكمال استرجاع السيادة الوطنية على الثروات من خلال سياسة التأميمات للرئيس هواري بومدين وكذلك إعلان الحرب على المغرب سنة 1963.

[1] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (دستور 1989) العدد 09، الأربعاء 01 مارس 1989 ، ص .238.

[2] . دستور 22 نوفمبر 1996.

[3] . الجريدة الرسمية، (دستور فيفري 1989) . مرجع سابق ص . 234.

2- **التمسك بمبدأ حق تقرير المصير:** من خلال دعم قضية الصحراء الغربية . ودعم قضية انفصال ' البروناي' عن "ماليزيا" ، تيمور الشرقية عن اندونيسيا ، وقضية "بليز' عن سورينام [1]

دعم القضية الفلسطينية والاتفاق مع الدول المصدرة للبترول (OPEP) بقطع إمدادات البترول إلى الدول الغربية الصناعية المساندة لإسرائيل في حالة عدم التراجع عن قصف غزة.

3- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: من خلال الرفض القاطع للتدخل الأجنبي لما حصل في الجزائر (1992_ 1999) .

4- تحقيق التعاون بالوسائل الدبلوماسية: من خلال وساطة الرئيس هواري بومدين في النزاع الحدودي المسلح بين العراق وإيران سنة 1973، انتهت بمفاوضات توصلت إلى اتفاقية تعيين الحدود سنة 1975 إلى جانب الوساطة الجزائرية لدى السلطات الإيرانية عام 1979، في قضية الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران، ونجحت الجزائر في إطلاق سراح الرهائن 54.[2]

ومن خلال ما تم طرحه، فإن مختلف المواثيق ودساتير الدولة الجزائرية المستقلة ركزت على مجموعة من المبادئ المتمثلة في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق تقرير المصير، وحل النزاعات بالطرق السلمية والدبلوماسية، يبرز لنا التوجه السلمي للدبلوماسية الجزائرية في إطار تعاملاتها مع مختلف القضايا الدولية المطروحة أمامها، ولعل أهم وساطة عملت على الوصول إلى حل تلك التي تتعلق بالاتفاق الحدودي بين إيران والعراق وهذا تكريسا لمبادئها الرامية إلى تحقيق السلم من باب العروبة والإسلام نظرا إلى الانتماء القومي والديني للجزائر.

[1] . احمد، الخميس ' الوجه السلبي من البونابرتية في السياسة الخارجية الجزائرية. تم تفحص الموقع يوم: 2013/01/15.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75820

[2] . أمينة، مزيان ايجر.' التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية' دراسة في العوامل والمتغيرات'(مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر .2007) . ص ص 47- 48.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية، بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي يتحدد وفقها الأداء الخارجي للجزائر فتتجمع في قدرات الدولة سواء كانت اقتصادية ، جغرافية ، سياسية، عسكرية وثقافية وهذا من الشق الداخلي للدولة، دون إغفال المتغير الخارجي المتمثل في النسق الدولي ومدى تأثيره على السياسة الخارجية للجزائر وكيف ينعكس ذلك في طبيعة علاقاتها مع الدول أو المنظمات الدولية.

ومن هنا سنحاول في هذا المبحث دراسة للعوامل والمحددات المؤثرة بشكل أو بأخر في السلوك الخارجي لأية وحدة من الوحدات الدولية بمعنى دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها البيئتين الداخلية والخارجية.[1]

المطلب الأول: العوامل الداخلية

1- العوامل الجغرافية:

في الحقيقة نجد هناك اختلاف كبير بين منظري العلاقات الدولية حول هذا العامل ودوره في السياسة الخارجية للدولة، حيث انقسموا إلى اتجاهين، يرى الاتجاه الأول إن التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم في مجال الأسلحة التكتيكية والإستراتيجية وتطور وسائل المواصلات والاتصال أدى إلى تناقص العوامل التقليدية في السياسات الداخلية والخارجية للدول المعاصرة ، ومنها دور المتغير الجغرافي، وهذا المتغير المادي الذي كان الموجه الأساسي آنذاك لسياسات الدول اتجاه بعضها البعض.[2]

أما الاتجاه الثاني فيرى بأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا.[3] ومن أقدمها عهد الدولة القومية، حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية الدولية وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في

[1] . – وهيبة، دالع ' دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية' (مذكرة شهادة الماجستير . قسم العلوم السياسية. جامعة الجزائر 2008) . ص، 8.

[2] . – منيرة ،بلعيد. ' السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر (مذكرة شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية . جامعة منتوري قسنطينة ، 2005). ص ، 38.

[3] – محمد ،نصر مهنا. علم السياسة (القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. 1967) . ص 523.

سياستها الخارجية ، كما أنه لا يستطيع أحد أن ينكر أن المواصلات والحرب الحديثة بالمدى الناري للأسلحة، وتطور الاتصالات خففتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي ولكن تأثيره ما يزال قائما وخاصة في سياسات الدول الكبرى ، حيث يجزم العديد من منظري الجغرافيا السياسية أن الحيز الجغرافي هو حاسم أو حتمي[1] بالرغم من ضعفه يعد من العوامل المادية الدائمة المؤثرة في السياسة الخارجية والأكثر ثباتا في مقومات الأمة.

ومنه نستطيع القول أنه بالرغم من أن العامل الجغرافي تراجع دوره في السياسة الخارجية إلا أن أهميته لم تنته، حيث يرى علماء الجيوبولتيكا أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية بل أن البعض منهم من أمثال ماكيندر قد تطرق كثيرا في دعمه لهذا الرأي.[2]

ويرى الدبلوماسي الفرنسي جول كامبون 'Jules CAMBON' بأنه: ' **متغير الموقع الجغرافي للدولة... يعتبر عامل رئيسي يتحكم في صناعة السياسة الخارجية...**'. [3]

يلعب الموقع الجيوسياسي دورا فعالا ورئيسا في طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي تحديد طبيعة العلاقات التي تجمعها بالدول الأخرى . وهذا ما يسمى في العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية « geographypolitique ».

ولكن السؤال الذي يمكن طرحه فيما يخص دور العوامل الجغرافية في السياسة الخارجية: إلى أي مدى يؤثر الموقع الجغرافي للدولة في سياستها الخارجية أو ما هي انعكاسات الموقع الجيوسياسي على الأداء الخارجي للدولة؟.

تتموقع الجزائر في مركز المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي وتتوغل في عمق الصحراء وما تحتويه من نزاعات ، وهذا راجع بحكم الجوار الجغرافي ، وطول الحدود الصحراوية خاصة مع النيجر ومالي ، وهما دولتان معروفتان بعدم الاستقرار الأمني وهو ما يؤدي بالجزائر إلى الوقوع في حالة ' انكشاف امني'.

[1] - منيرة بلعيد . نفس المرجع السابق. ص 32.
[2] . اسماعيل صبري مقلد. العلاقات السياسية الدولية ، مفاهيم والحقائق السياسية (ط2 بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية 1985). ص، 174.
[3] - Harold and Margaret sprout. Environnemental factors in the study of intentional politics. From international politics and foreign policy a reader in ressearch and theory. p41.

وتزداد الأهمية الجغرافية للجزائر ، بنظر كونها البوابة الرئيسية نحو إفريقيا وأوروبا ، وهذا بالإضافة إلى صعوبة مراقبة الحدود التي تشهد العديد من الممارسات غير الشرعية (تجارة الأسلحة ، المخدرات ، الإرهاب) وهذا ما يعرض أمنها واستقرارها في مختلف الأبعاد ، السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا ما ينعكس على طبيعة العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الجزائرية .[1]

فالعامل الجغرافي يعتبر عاملا رئيسيا في إستراتيجية أي دولة وهذا نظرا إلى الدور الذي يمكن يلعبه قد يكون فاعلا ايجابيا وقد يكون العكس نجد الدولة تعاني من انعكاساته.

كما تقع الجزائر بين خطي طول °9 غربا و 12° شرقا مما يدل حسب دراسات الجغرافيا السياسية مساحة شاسعة بلغت 2381741 كلم^2 (الأولى إفريقيا بعد تقسيم السودان) وهذا يؤدي إلى تنوع الموارد الطبيعية من نفط وغاز طبيعي شجع الجزائر على الدخول في تجارة دولية بلغت صادرات النفط منها سنة 2007 حوالي 90.8 % من مجموع الصادرات.[2]

فالمساحة الشاسعة توفر عمق دفاعي واستراتيجي ، حيث يصعب اختراقها من أي عدوان خارجي نظرا لصعوبة مسالكها وصحرائها الواسعة (الطبيعة القاسية) مما يجعلها تمتاز ببعد دفاعي أكثر منه ..... حيث يعد النوع الاستراتيجي للجزائر ذو ثلاث أبعاد أساسية:

الدائرة المتوسطية والدائرة الإفريقية، والدائرة العربية. إذ تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 1600 كلم ، مكنها من الدخول في علاقات تجارية مع دول الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط في إطار ما يسمى حسب **' نيكولا ساركوزي'** بالشراكة الاورومتوسطية.

والبعد الإفريقي يظهر جليا من خلال طبيعة العلاقات كحسن الجوار مع الدول الحدودية (تونس ، موريتانيا، ليبيا، النيجر ومالي) ويتأكد ذلك من خلال التنسيق الأمني الثنائي المتبادل بين الجزائر وتونس على الحدود وكذلك الرؤيا الجزائرية لما يحدث في منطقة الساحل (مالي) من أزمات سياسية وانقلابات عسكرية متتالية ومحاولة حل القضية وتقريب أطراف النزاع من خلال رعايتها للحوار في الجزائر من خلال جلسات عدة.

[1] – عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي(المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2005) ، ص، 34 .

[2] – سليم العايب' الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي (مذكرة ماجستير قسم العلوم س. جامعة الجزائر. 2011). ص ،17.

2- العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية مؤشرا مؤثرا في اختيارات السياسة الخارجية لأية دولة لأن تنفيذ أي سياسة يتطلب وفرة الموارد الاقتصادية التي تحدد وفق الموارد الأولية ، كحجم الإنتاج القومي والتجارة الخارجية .

إن الملاحظ للاقتصاد الجزائري ، يجد أن قطاع المحروقات هو الوحيد الذي تعتمد عليه الجزائر في إطار صادراتها نحو الخارج وهذا كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث يتجلى لنا مدى تبعية الدولة الجزائرية لهذا القطاع (المحروقات) مما يجعل اقتصادها هش مرتبط بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية ، ولكن رغم الانتعاش والفائض[1] الذي حققته الجزائر خلال الألفية الجديدة نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، إلا أنه لم ينعكس على القطاعات الأخرى ، حيث أن الجزائر لم تستغل هذا الفائض في إطار تنويع صادراتها ، فطبيعة الاقتصاد الجزائري غير منتج معرض لهزات عنيفة وأبرز مثال ما حدث في نهاية الثمانينات وما يحدث حاليا مع بداية سنة 2015 وانعكاسه على التماسك الداخلي للبيئة الاجتماعية. مع العلم أن الجزائر لم تحقق اكتفاء ذاتيا في أي منتوج ، فهي تعتمد على بعض الصناعات الخفيفة (المواد الغذائية، والملابس ومعدات النقل) وهذا ما يؤدي إلى نتيجة مفادها تطور القطاع العسكري في الجزائر مرتبط بالخارج (في مجال تطوير الأسلحة) وهو ما يقيد قدرتها على التدخل في أي نزاع خارجي حيث تعاني من تبعية اقتصادية، حيث بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية حوالي 19.79% ، و 23.39 % من نفس المواد.[2]

حيث هناك علاقة وطيدة بين تزايد القدرة الاقتصادية و موقع الدولة في النظام الدولي و على الرغم من تراجع ورقة النفط في الضغط على الدولة الغربية مثلما حدث مثلا خلال الحروب العربية الإسرائيلية من أجل تراجع على بعض القضايا الإستراتيجية، يمكن القول أن النفط كان وما يزال سببا رئيسيا في النزاعات و الحروب، فمثلا منطقة الساحل الإفريقي لم تكن بالقيمة الإستراتيجية التي عليها الآن و إنما بروز عامل الاكتشافات النفطية المهمة غيّر من القيمة الاقتصادية لمنطقة الساحل في إطار البعد الاقتصادي.

[1] - سليم العايب . مرجع سابق .ص، 15.

[2] – نفس المرجع . ص ص 16-17.

حيث يمكن للجزائر أن تستغل هذه الظروف في إطار علاقاتها مع الدول الغربية بصدد الوصول إلى مقاربة شاملة لقضايا الساحل الإفريقي والشرق الأوسط،إلا انه لا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم مما تملكه الجزائر من مقومات اقتصادية إلا أن ذلك لم ينعكس في أدائها الخارجي و هذا راجع لغياب الإرادة السياسية لصنّاع القرار.

3- العوامل الاجتماعية:

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميزا ووحدة داخلية حيث أهم ما يجمعها هو وحدة اللغة العربية مع اعتبار اللغة الامازيغية لغة وطنية بعد التعديل الدستوري في 2004 و ذلك نتيجة للأحداث التي سبقت هذا التعديل خاصة بمنطقة القبائل[1] إلى جانب وحدة الدين الإسلامي والوحدة الثنائية المذهبية السنية و المالكية[2]

حيث صنف هذا التجانس الاجتماعي استقرارا في البيئة الداخلية، حيث يجرد النخب السياسية من تعبئة الجماهير المهددة لاستقرار الدولة و النظام السياسي، فطبيعة السياسة الداخلية هي التي تنعكس أو تحدد السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالقومية الغربية و الهوية الإسلامية لموقف دعم القضية الفلسطينية ودعم التطبيع مع إسرائيل.

لكن هذا التجانس ومن خلال الأحداث المتتالية حاليا في الجزائر و أيضا للمتغيرات الخارجية (الربيع العربي،التوارق في مالي) يمكن زعزعته إذا لم تسارع الدولة لاحتواء الوضع خاصة بعد تفاقم التدخلات الأجنبية في المنطقة ما يجعل الجزائر عرضة لأي خطر خارجي يغذي البؤر النائمة والعمل على خلق اللاستقرار داخل الجزائر.(مثلا قضية الطوارق في الجنوب الجزائري يمكن المطالبة بالانفصال تمهيدا لتأسيس دولة الطوارق الكبرى).

4- طبيعة النظام السياسي:

إضافة إلى كل العوامل التي تم ذكرها ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية، فمتغير النظام السياسي يعتبر من أهم المرتكزات الأساسية التي لها صلة مباشرة مع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.وهذا نظرا لما يحتوي من إمكانيات مادية و بشرية.

[1] - احمد يوسف وآخرون،مرجع سابق،ص:102.
[2] - سليم العايب،مرجع سابق،ص: 21.

فحسب جيمس روزنو(JEAMS ROSNOU) يرى أن طبيعة النظام السياسي سواء كان ديمقراطي (مفتوح) أو تسلطي (مغلق) يؤثر في صناعة قرارات السياسة الخارجية بشكل أو بآخر.

ومن هذه الزاوية ينبغي دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري ومدى الحكم عليه إن كان ديمقراطيا وهذا باعتماد مجموعة من الإرشادات:

1- التداول على السلطة والانتخابات المحلية: في حقيقة الأمر تجرى انتخابات رئاسية وأخرى تشريعية ومحلية دوريا حسب الفترة المحددة في دستور 1996.

2- حقيقة دوران النخب:وجود نخبة حاكمة واحدة منفردة بالسلطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مستولية على مقاليد الحكم(الممثلة في جبهة التحرير الوطني FLN).

3- توسيع هامش المشاورات فيما يخص القرارات الداخلية والخارجية بين مختلف بيروقراطيات الدولة ففي الجزائر نجد أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية(مؤسسة الرئاسة)[1] وهذا ما كرسته مختلف الدساتير من صلاحية واسعة في هذا المجال مع تهميش أو تغييب لدور المؤسسات الأخرى كالبرلمان في هذا السياق.

إلا أن أهم ما يميز فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو ذلك الجدل القائم بين مؤسسة الرئاسة و المؤسسة العسكرية فيما يخص السياسة الداخلية من أجل قيادة الجيش لمسار التحول الديمقراطي. فالجيش لا يهتم كثيرا بالشؤون الخارجية(وهذا تجنبا للانكشاف، وأن لا يكون مستهدفا من طرف الدول الأخرى) إلا في حالات تهديد الأمن أو تفاقم الصراعات الدولية[2] مثلا ما يحدث حاليا في دول الجوار الإقليمي للجزائر أدى بالجزائر إلى انتهاج سياسات و إجراءات يكون فيها الجيش أساس حماية الوحدة الترابية للجزائر،إلا أنه لا بد من الإقرار بالهامش الكبير الذي يلعبه الجيش في الأنظمة التسلطية (الجزائر نموذجا) في ظل غياب و ضعف فعالية القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الأحزاب السياسية.

وعليه نرى أنه رغم الممارسة الديمقراطية التي يتبعها النظام السياسي من انتخابات دورية رئاسية وبرلمانية ومحلية والتداول على السلطة ودوران النخب إلا أنه يندرج ضمن ما يسمى بديمقراطية الواجهة

[1] – احمد يوسف وآخرون،مرجع سابق،ص:84.

[2] – عديلة محمد الطاهر. ' أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999. 2004 (مذكرة الماجستير. قسم العلوم السياسية . جامعة قسنطينة. 2005). ص،84.

استجابة لضغوط النسق الدولي والمنظمات الدولية، و فيما يخص مؤشر دوران النخب، هناك دوران داخلي وليس خارجي، وعليه فهو نظام تسلطي(مغلق) كابح للعملية الديمقراطية، مكرس لإطار الفردية مقابل تراجع عامل الدور الذي تحكمه الأنساق الفردية لصانع القرار.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية في مؤثرات النسق الدولي كما يقول (لويد جينس/Loyd Janes):

"**لأمراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسة الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق،بصرف النظر عن نظمها الداخلية**[1]."

تعد الميزة الأساسية للقرن الواحد و العشرين عموما هو السرعة المتتابعة للأحداث السياسية الدولية في حدوثها وانتشارها وردود الأفعال التي تسجلها باتت تفرض على البيئة الدولية من أنظمة وحكومات وشعوبا ضرورة مسايرتها والتكيف معها.

ولعل أهم ما يميز النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة ما يلي:

1- بروز الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بمكافحة الإرهاب ونشر حقوق الإنسان بمنح حلف الشمال الأطلسي(NATO) مهمات حفظ السلام في مناطق النزاع[2] .

حيث أصبحت المنظومة الرأسمالية المسيطرة والموجهة للنظام العالمي كله وتناسي دور الشركات المتعددة الجنسيات والدور الذي تلعبه في السياسة الخارجية لأية دولة،بحيث أن معظم الشركات الأجنبية في الجزائر عمدت إلى تعزيز العلاقات الأمريكية الجزائرية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية إلى جانب ضعف المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي FMI و البنك العالمي BM).

و منظمة التجارة العالمية OMC من خلال إتباع سياسة المشروطية و التدخل في الشؤون الداخلية للدولة على تقديم مساعدات و قروض، والى يومنا هذا مازالت الجزائر في مفاوضات قصد الانضمام إليها خاصة بعد فرض النهج الديمقراطي و الخروج من النهج الاشتراكي إلى الرأسمالي في الثمانينات[3]، و نظرا

[1] – محمد بن احمد مفتي ومحمد سليم . مترجمان . تفسير السياسة الخارجية. (الرياض. مطابع جامعة الملك سعود. 1989) . ص ص .308-309.

[2] – عديلة محمد الطاهر. مرجع سابق. ص.97.

[3] – نفس المرجع، ص.84.

لهذه الشروط ما أخر الجزائر للانضمام لهذه المنظمة خاصة فيما يتعلق في الشؤون الداخلية المتمثلة في الجانب الاجتماعي و التربوي.

2- بروز العديد من التهديدات الجديدة التي تمس أمن الفرد كالإرهاب و الجريمة المنظمة، التلوث البيئي وهذا كله خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهذا ما دفع الجزائر إلى الانخراط في الكثير من الاتفاقيات الإقليمية و الدولية من أجل مكافحة الإرهاب، إلى جانب المشاركة و الانضمام إلى مختلف المنظمات الدولية لمكافحة التلوث البيئي(بروتوكول كيوتو) و عليه كخلاصة للمبحث نستنتج أن رغم توفر كل العوامل التي تم ذكرها(العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية) التي تتمتع بها الجزائر لكنها غير مستغلة لتبؤ مكانة إقليمية أو دولية في ظل غياب إرادة سياسية أو إستراتيجية رشيدة في العمل على ضرورة لعب الدور المنوط بها خاصة في الدائرة العربية و الإفريقية في ظل وفرة كل متطلبات الدور.

المبحث الثالث: أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد تراوح الأداء الخارجي للجزائر بين الفعالية(الإشعاع) والتراجع إلى الركود خاصة مع منتصف الثمانينات،جراء الأزمة الداخلية التي مرت بها الجزائر والتي انعكست بصورة مباشرة في مكانتها على المستوى الخارجي(التجمعات والمحافل الدولية والإقليمية) وامتدت إلى غاية بداية الألفية الجديدة والتي عرفت مهدا جديدا في مختلف المجالات(السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية) و هذا بعد تجاوز الأزمة الأمنية التي عصفت بها.

حيث تهدف الدولة الجزائرية من خلال سياستها الخارجية إلى التركيز حول أربع أبعاد أساسية تلك المتعلقة بالبعد السياسي والبعد الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وهذه الأبعاد مبنية على مبادئ الدولة الجزائرية، وأبرز دليل على ذلك أن السياسة الخارجية كلها مبنية على المبادئ[1] (مقولة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة) وكذلك أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية حيث يقول الرئيس بوتفليقة "**أن سياستنا الخارجية تندرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى لسياستنا الداخلية و القدرة على التنافس في المضمار الدولي** ".[2]

قبل التطرف إلى أبعاد السياسة الخارجية للجزائر لا بد من التأكيد على أن المصالح الإستراتيجية لدولة ما هي الأهداف القاعدية لها والتي ترتبط بمفاهيم السيادة،أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي بما يشمله استمرارية الدولة بمعناه الشامل.

[1] – عبد العزيز بوتفليقة. حديث صحفي لوكالة الأنباء الروسية اتاراس. موسكو. 2008/02/19.

[2] – كلمة للرئيس بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو ، ايطاليا، 17 نوفمبر 1999. وتم تصفح الموقع يوم: 14 افريل 2013.
http:// www.almouradia.dz/arabe/prisedent/recherche.htmf

المطلب الأول:البعد السياسي والأمني.

1- البعد السياسي:

انعكست التجربة الطويلة للرئيس بوتفليقة في ميدان السياسة الخارجية على استرجاع المكانة الدبلوماسية التي كانت تحظى بها الجزائر، حيث تقوم على أساس ضرورة تخطي الأزمة الأمنية الداخلية.وهذا ما ركز عليه خلال فترة حكمه1999إلى غاية 2015 حيث رأى في ذلك ضرورة ملحة على الرغم من إن وصوله إلى السلطة شبه العديد من التحفظات من قبل الدول في ظل انسحاب المترشحين الستة عشية الانتخابات الرئاسية (تحفظات كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) ما انعكس على غياب أهم مصادر الدعم الخارجي للجزائر والمتمثل في إعادة جدولة الديون عبر نادي باريس أو فرنسا باعتبارها الشريك التجاري والدائن الأكبر للجزائر بالإضافة إلى شروط صندوق النقد الدولي وسياسة المشروطية التي أجبرت الجزائر الدخول في اقتصاد السوق والتخلي عن المنظومة الاشتراكية سنة 1989 .[1]

استثمر الرئيس بوتفليقة خبرته في تحسين صورة الجزائر في الخارج وهذا انطلاقا من البيئة الداخلية للجزائر حيث طرح مشروع الوئام المدني كمحاولة منه لإسقاط التحفظات والشكوك التي راودت كيفية وصوله إلى السلطة حيث أضفى القبول الشعبي من خلال الإقبال على المشروع وكذلك اعتدال مواقف الدول الكبرى منه.[2]

حيث تجلت العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية منذ لقاء القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي أقيم في الجزائر جويلية 1999، حضره ممثلي اثنين وأربعين دولة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على بداية الخروج من العزلة الدولية التي لازمتها الجزائر جراء الأزمة الأمنية الداخلية.

[1] .شوام بوشامة، آفاق الجزائر 2010، الديمقراطية والتطور (وهران: دار العرب 2003). ص.ص 195- 208.

[2] . عبد الواحد ناظم الجاسور. الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي . (ط1 .عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة . 2001). ص 168.

ومن هناك عملت الجزائر على تحسين صورتها في الخارج ، لتصبح محط العديد من الوفود الدولية والزيارات الرسمية من قبل مختلف دول العالم حيث شهدت الفترة الممتدة من 1999 إلى 2002، زيارة ثلاثة وثمانين وفدا أجنبيا (رؤساء ، ملوك، وزراء، ومنظمات دولية) مع الإشارة إلى احتضان الجزائر حوالي سبعة تجمعات دولية ذات الطابع الإفريقي.[1] (البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية). الجزائر من خلال أدائها الخارجي عمدت إلى تحسين صورتها الخارجية ، وذلك بناءا على تجاوز الأزمة الداخلية ، وكذلك العمل على زعامة القارة الإفريقية ومحاولة لعب دور الفاعل في إفريقيا.

حيث أن الجزائر أدركت أهمية التحرك الجماعي (الابتعاد عن العزلة) على المستوى الإقليمي في إطار تحقيق التعاون من خلال توحيد الجهود لأجل تحقيق اكبر قدر من المصلحة المشتركة ، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي ذات منحى تعاوني تكاملي حيث صرح الرئيس بوتفليقة " **أن مسعى الجزائر الدولي كان باعثه على الدوام الحرص على ترقية تعاون دولي يقوم على مبدأ التشاور والاستشارة وهذا سعيا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى تثمير أوجه التكامل بين البلدان كافة**".[2]

وبالتالي ركزت الجزائر اهتماماتها نحو التوجهات الإقليمية التالية:

- **التوجه المغاربي:**

لقد ظل بناء المغرب العربي حلما متجددا ومطلبا شعبيا يراود كافة أقطار المنطقة ، لكن المتأمل لتفاعل الدول المغاربية مع بعضها البعض سرعان ما يقف على المفارقة، فمن جهة يتم التأكد على الارتباط العميق واعتبار الوحدة أمر حتمي يطبع كل الخطابات الرسمية لقادة دول المغرب العربي ، ومن جهة أخرى يظهر شعور قوي لدى القيادات الوطنية بأنها لم تكن محظوظة في جوارها وتعاني من عدم تفهم جيرانها لمطالبها.[3]

وعليه من خلال اتحاد المغرب العربي سعت الجزائر لبعثه من جديد بعد تجميده من قبل المغرب سنة 1999، وهذا راجع إلى الموقف الجزائري الثابت من القضية الصحراوية واستمرار توتر العلاقات الجزائرية المغربية رغم بعض المساعي لتحسينها سنة 1999 بفتح الحدود والذي لم يدم طويلا حيث انه في نفس اليوم (فتح الحدود) 21 أوت 1999 وقعت مجزرة في الجزائر راح ضحيتها حوالي (26) مدنيا

[1] . صالح بن القبي. مرجع سابق ص .32.

[2] – عبد العزيز بوتفليقة . حديث لوكالة اتاراس الروسية، موسكو، 19.02.2008.

[3] . الحسن بوقنطار، السياسة العربية للملكة المغربية (مالطا، مركز الدراسات العربية الأوروبي ، ط1997 . 1) ص.ص 103– 104.

على يد جماعات إرهابية ، وحسب المنظور الجزائري فان قواعدها الخلفية متواجدة بالمغرب ، في حين العلاقات الثنائية مع تونس مستقرة جدا.[1]

وهذا تكرس إلى يومنا هذا في طبيعة العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس والتنسيق الثنائي في مختلف المجالات، وابرز دليل على ذلك هو التنسيق الأمني بين البلدين مؤخرا.

ومع هذا ظلت الجزائر تؤكد على وحدة المغرب العربي وتعمل على تشييد الصرح المغاربي بما يتوافق مع تصوراتها ويتماشى مع رؤاها فبناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد استراتيجي فهو يشكل عامل استقرار وأمن المنطقة[2] حيث تمحور دور الجزائر في بناء المغرب الموحد في بعدين أساسيين:

- بعد رأى المغرب العربي لا يمكن أن يبنى إلا بناء مؤسساتي جماعي يعمل على تلبية طموح الشعوب وحملت هذه السياسة عنوان ' **مغرب الشعوب'** ارتبطت بطاقات التأييد والحماس التي قابلت بها شعوب المغرب العربي الثورة الجزائرية. وذلك من خلال نقاش حول كيفية بناء المغرب العربي في مؤتمر طنجة 1958.[3]
- البعد الثاني وهو البعد الثنائي للدور الجزائري حيث لطالما أكدت الجزائر عليه المعبر لوحدة المغرب العربي ، والذي بدا بالمصادقة على اتفاقية التعاون والإخاء والوفاق مع تونس في 19 مارس 1983 ، وكذلك تكريس التعاون الثنائي كإستراتيجية للعمل المغاربي لدى الجزائر وفتح الباب لإبرام الاتفاقيات مع موريتانيا وليبيا ، حيث يحصر الرئيس بوتفليقة هذه الإستراتيجية في قوله:" **هناك سنة قوامها الحوار والتشاور السياسي بين قادة الدول المغاربية تترجم إرادتهم المشتركة في إقامة جو من الاستقرار والثقة وهذا ما تعكسه معاهدات الإخوة وحسن الجوار المبرمة بين الجزائر وهذه الدول والتي تدعمها آليات التعاون والتبادل في شتى المجالات كالطاقة والموارد المائية والفلاحة والموارد البشرية**" وفي هذا الإطار شهدت علاقات الجزائر مع تونس وليبيا وموريتانيا تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة تجسد من خلال الاجتماعات الدورية التي عقدتها اللجان القطاعية للتعاون الثنائي والزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين والخبراء في مختلف القطاعات[4]

---

[1] . عبد الواحد ناظم الجاسور. مرجع سابق. ص،ص 116- 118.

[2] – عبد العزيز بوتفليقة ، كلمة في منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية ، نيويورك : 21-09- 1999 خطب ورسائل 15 و 16 جويلية 1999 ص 32.

[3] – . محمد عابد الجابري. وحدة المغرب العربي. المستقبل العربي. ع93. نوفمبر 1986 .ص 120.

[4] – عبد العزيز بوتفليقة . حديث صحفي لجريدة العرب القطرية . الجزائر 13 افريل 2008.

ومن خلال ما تم طرحه في أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية (البعد المغاربي) نجد أنها محصلة لتأثير مجموعة مختلفة من المتغيرات أو المؤثرات الداخلية والخارجية وهي تلك المتمثلة في العوامل البيئية المؤثرة في السياسة المغاربية للجزائر حيث مثلا تشكل نسبة الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية اكبر بكثير من وارداتها من الدول المغاربية وإن كان ذلك يرجع خصوصا إلى مستوى الإنتاج والنوعية فسياسة ' مغرب الشعوب' هو شعار يستغله معظم صناع القرار لإلهاء شعوب المغرب العربي ، فبدل مغرب الشعوب لابد من مغرب الأنظمة وتجاوز الخلافات السياسية بين هذه الدول من أجل النهوض بالمغرب العربي، فالجزائر لديها مشاكل حدودية مع معظم الدول المغاربية منها مازال لم يحسم بعد على الرغم من أن مختلف المواثيق والدساتير تنص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، حيث يأتي في سلم الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن ذلك يبقى مجرد شعارات سياسية يتغنى بها القادة.

- **التوجه العربي:**

ركزت الجزائر على إعادة العلاقات السياسية مع دول الخليج العربي، تلك التي تربط الرئيس بوتفليقة معها علاقات شخصية متميزة ، حيث رأت الجزائر أن الأزمة الداخلية لا يمكن تطويقها إلا من خلال التحرك الدبلوماسي مع التركيز على المملكة العربية السعودية وهذا لارتباط الجماعات الإسلامية المسلحة بها منذ حرب "**فيالق أفغان العرب**" والذين تبعثروا فيما بعد على عدد من الدول العربية منها الجزائر.[1]

مع الإشارة إلى مختلف التطورات في العلاقات الثنائية للجزائر مع الدول العربية (الأردن، قطر، الإمارات المتحدة) وهذا راجع إلى متانة العلاقات للرئيس بوتفليقة مع هذه الدول حيث رأى وجوب تعزيز العلاقات والتكتل كنواة واحدة في سبيل الحفاظ على القومية العربية والتماسك الاجتماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والبناء الفكري والثقافي والاستثمار الأمثل في الطاقات البشرية في الوطن العربي.

أما فيما يخص القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الجزائرية فلا زالت الجزائر مع حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره ويبرز ذلك من خلال المحافل الدولية، لكن ما يجب التنويه إليه أن القضية الفلسطينية لم تعد تحظى بذلك الاهتمام الذي كانت عليه سابقا واقتصر على الدعم المادي السنوي(تخصيص قيمة مالية موجة لفلسطين).

[1] – محمد جعبوب ، تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية: صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009 (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2011). ص 115.

1- التوجه الإفريقي:

بلغت نسبة الوفود الجزائرية الموجهة نحو الدول الإفريقية حوالي 80% في السنوات الأخيرة و هذا إن دلّ على شيء فإنه يبرز إدراك صناع القرار إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها القارة الإفريقية لتوجهات الجزائر الإقليمية،حيث تمّ استحداث وزارة الشؤون الإفريقية والمساهمة في إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث لمكافحة الإرهاب (مدينة الجزائر مقرا له) وكذلك التقارب الجزائري مع جنوب إفريقيا في إطار شراكة جديدة من اجل تنمية إفريقيا (نيباد)[1] .

وهذا على الرغم من مختلف الامتيازات التي تتمتع بها الجزائر في القارة الإفريقية خاصة موقعها الجغرافي، إلا إن الجزائر مازالت عاجزة عن تحقيق مجمل أهدافها في إفريقيا من خلال محاولة النهوض بها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، كون أن رغبتها في تزعم القارة لا تتجلى في الخطب والتصريحات الرسمية وإنما في العمل الميداني. ويبقى أهم ما حققته الجزائر في القارة الإفريقية هو تأكيد لمبادئها في سياستها الخارجية: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المشاكل والنزاعات بالطرق السلمية ، إلا أنها بقيت عاجزة في الحفاظ على استقرار المنطقة ونبذ العنف.

2- البعد الأمني:

إن الأوضاع الداخلية للجزائر لم تستقر بمجرد تولي بوتفليقة الحكم بحيث عمدت الجزائر إلى تبني خططا و سياسات لتسوية الوضع الداخلي من خلال قانون الوئام المدني الذي عرفه الرئيس بوتفليقة بأنه:

الصيغة السياسية لاتفاق تفاوضت عليه القيادة العليا للجيش والجماعات الإسلامية.[2]

وتتجلى الأبعاد الأمنية في السياسة الخارجية الجزائرية في إستراتيجيتين اثنتين هما:

1- تعزيز قدرات الدفاع الوطني: وهذا الجانب العسكري دور مهم في الحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة ومن هذا الإدراك كان سعي الجزائر لتحديث قدرات الدفاع الوطني،نظرا لما لحق بالمؤسسة العسكرية من تهجمات خارجية من خلال تحميلها مسؤولية بعض المجازر الإرهابية التي شهدتها الجزائر إبان مرحلة التسعينات[3] وهذا البعد أو الإستراتيجية تعمل على تحسين و محاولة تغيير الصورة السيئة عن

[1] – محمد جعبوب،نفس المرجع،ص124.

[2] – رشيد تلمساني،الجزائر عهد بوتفليقة،الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية،أوراق كارنيغي(يناير 2008) ص7.

[3] – Mirelle Duteil « Algérie peut arrêter le massacre ? »le point , no 1307 ,04 octobre 1997, pp 70-73

بناء المؤسساتي للجيش و تكذيب الادعاءات التي لحقت بالمؤسسة العسكرية،و كذلك عملت الجزائر على تعزيز العلاقات العسكرية مع روسيا في إطار الأسلحة ذات الطبيعة الدفاعية، أما مع الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة ذات الطبيعة الهجومية[1]

2- تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب:حيث تراهن السياسة الخارجية الجزائرية في إطارها الأمني على ضرورة تنسيق الجهود على المستوى الدولي لظاهرة الإرهاب(الإرهاب ظاهرة دولية لا دين له و لا جنسية له و لا موطن له) حيث ركزت جهودها الدبلوماسية و القانونية لمراقبة النزاعات من خلال القمم والمؤتمرات المختلفة ولعل أهم مثال على ذلك هو التوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب و الوقاية منه 14 جويلية 1999[2] أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة و كذلك استحداث المركز الإفريقي للدراسة و الأبحاث حول الإرهاب الذي دشنه الرئيس بوتفليقة في 13 أكتوبر 2004 [3]

واستمرت جهود الجزائر في محاولة منها لإقناع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بضرورة إصدار قرار يجرم تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية قصد تحرير الرهائن، لتخطف موافقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا ليقر في ما بعد مجلس الأمن الدولي بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القرار رقم 1904 المتعلق بالتهديدات التي تستهدف السلم والأمن العالميين من طرف الأفعال الإرهابية[4]

وعليه فان جهود الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب كان لها الدور الكبير في تحسين صورتها سواء إقليميا أو دوليا و إبراز نيتها في التمسك بمبدأ الاستقلال الوطني و الحفاظ على السيادة،لتكون الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أول متحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما يعرف بالإرهاب الدولي.

كنتيجة لتوحيد المصلحة الأمنية بين البلدين المتمثلة أساسا بالتهديدات الإرهابية،حيث أكد السفير الأمريكي آنذاك(دافيد هيوم/David Hyoum) بأن الرئيس بوتفليقة كان أول قائد عربي يدين هجمات

[1] - محمد جعبوب،مرجع سابق،ص250.

[2] – ظريف شاكر"بعد الأمن الجزائري في منطقة الساحل"(مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2008)،ص50.

[3] – نفس المرجع ،ص55.

[4] – محمد جعبوب ، مرجع سابق ، ص 160.

11 سبتمبر 2001 [1] وتكرست العلاقات بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة للمسئولين و أبرز مثال على ذلك زيارة بوتفليقة للولايات المتحدة في جويلية 2001 من أجل تنشيط الجهود الدبلوماسية بين البلدين[2]

وعليه يعتبر البعد الأمني من العناصر المهمة في السياسة الخارجية الجزائرية فهو عامل أساسي و مرتكز تقوم عليه في تأمين إقليمها ومصالحها أثناء السلم و الحرب كما يعد أيضا وسيلة ردعية للتأثير السياسي لدول الجوار الإقليمي لها و كذلك يستغل كذريعة لمحاولة استبعاد اللجوء إلى التدخلات العسكرية وحل النزاعات بالطرق السلمية و هو أحد أقطاب أهم محاور الخطاب الرسمي لصناع القرار في الجزائر.

[1] – نور الدين حشود ' العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992. 2004. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة. 2005) ص 37.

[2]- Yahia zoubir ‘ la politique etrangere americainne au maghreb constance et adaptation ‘ journel d’etudes relations internationneles ou moyen . orient juillet .2006.pp 115

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والاجتماعي.

- البعد الاقتصادي:

إن للبعد الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على التوجه الخارجي للدولة وسلوك صناع القرار فيها ،لأنه يعتبر محورا أساسيا تقاس به قوة الدولة[1] وتتمثل في الموارد الاقتصادية(الموارد الطبيعية التي تضم مصادر الطاقة ، الموارد النووية والمعادن...) حيث أصبح في القرنين 19و 20 من أهم معايير قوة الدولة وقدرتها على الاحتفاظ بمكانتها الدولية والمرتبطة أيضا بتطوير المنشات الصناعية العسكرية ، وقد لخص كل من باتريك ماكفون « patric makfon »و هوارد شابيرو« haward chabirou« **المتغير الاقتصادي بشموله كله من ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، البنية الاقتصادية للدولة ، درجة تطورها الاقتصادي ، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية . هذه العناصر تكمل بعضها البعض لتشكل في النهاية ركيزة أساسية يعتمد عليها صانع القرار في السياسة الخارجية وتفتح له مجالا واسعا في حرية الحركة والمناورة السياسية الواسعة.**[2]

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني، ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكريسها في النصوص القانونية والدستورية وطبيعة المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من أثار وانعكاسات على أمن الدولة ورفاهية الشعب.[3]

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والصيد البحري والمالية... التي تعمل على

[1] – سعود صالح . السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر للفترة 1962 – 1981 (مذكرة ماجستير . كلية القانون والسياسة . جامعة بغداد 1984)ص 60.

[2] – منيرة بلعيد. مرجع سابق ص 32.

[3] – محمود خذري. اليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية. الايام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني(مجلس الامة لجنة الدفاع الوطني . 7 . 8 ./08/2008).

تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجيات المجتمع وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي حاجيات المجتمع الضرورية ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات.[1]

حيث يعد هذا الهدف من بين المرتكزات التي تقوم عليها تخطيط البرامج ووضع الاستراتيجيات وتكوين الإطارات وبناء المؤسسات بما يواكب العوامل الخارجية التي يرتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجية والمعرفية التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني[2]

حيث كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتماماتها هذا المجال الهام وتعمل على توفير السبل اللازمة للنهضة الاقتصادية الوطنية بما يسمح بالحفاظ على التنمية الوطنية،وتندرج الأبعاد الاقتصادية في مجالها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية،حيث أن الجزائر مع بداية الألفية الثانية رسخت و كرست التوجه الليبيرالي كنهج اقتصادي يتلاءم مع إستراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي[3] ولعل أهم الأبعاد الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية هي محاولة الارتباط بمنظومة الاقتصاد العالمي مؤسساتيا من خلال منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي،البنك العالمي وميدانيا من خلال بناء شراكات متعددة الأطراف كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للاستثمارات، فقد باشرت الجزائر جهودها في ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي من 5.2% سنة 2004 إلى 5.3% سنة 2005 فيما بلغ احتياطي الصرف سنة 2003 قيمة 32.9% مليار دولار أمريكي،زيادة على ذلك فان معظم الاستثمارات في الجزائر في قطاع النفط، تبلغ نسبة الاستثمارات خارج قطاع المحروقات حوالي 0.2% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999،2001 [4] لكن لا بد من الإقرار أن الاقتصاد الجزائري خاضع لعامل تذبذب أسعار الصرف، فخلال سنوات 2001 إلى 2003 فقد الاقتصاد الجزائري حوالي 47.71 مليار دولار كارتفاع في قيمة الدين الخارجي نتيجة تدني قيمة

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي . الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999. ص ص 13-15.

[2] –المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2001، ص 42 .

[3] –الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999 ،2008، (الجزائر نقطة الارتكاز الوطني،نوفمبر 2008) ،ص 12.

[4] –محمد جعبوب ، مرجع سابق–ص، 179.

الدولار الأمريكي مع عملات الدول الدائنة للجزائر، حيث لا بد على الجزائر أن لا تبقى خاضعة لتقلبات أسعار الصرف في البورصات العالمية، ويجب تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، لأن الدراسات تتنبأ بأن القدرات الإنتاجية النفطية سوف تتناقص بداية من 2005، وتنتهي عام 2050 إذا لم يكتشف مخزون جديد من المادة[1].

وعليه فعلى صناع القرار والرسميين في الجزائر ضرورة البحث عن مصادر بديلة لقطاع النفط والعمل على تنويع صادرات البلد من مختلف الانتاجات المحلية، وهذا كون أن أمن واستقرار البلد معرض لهزات عنيفة إن لم يتم إيجاد بدائل لقطاع المحروقات، وهذا ما تبين مؤخرا نتيجة تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية والسياسات التقشفية التي اتبعتها الجزائر.

2-البعد الاجتماعي:

تؤثر الأبعاد المعنوية أو الاجتماعية بشكل كبير في عملية صنع السياسة الخارجية لأية دولة مهما كان نظامها السياسي، حيث إن السياسة الخارجية على مستوى الصياغة تظل دائما من عمل السلطة، والإرادة الشعبية، الأمر الذي يجعل السياسة الخارجية انعكاسا لسياسة الداخلية.

ركزت الجزائر في توجهها الخارجي على مجال حقوق الإنسان حيث حاولت الربط بين الحقوق المدنية و الحقوق السياسية التي تبقى دائما محل تهميش من قبل العالم الخارجي والمنظمات غير الحكومية بهدف تحقيق حقوق الإنسان الأساسية في القارة الإفريقية والمتمثلة في الحق في الحياة و التغذية والصحة و التعليم، زيادة على ذلك يجب تقديم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية و السياسية و يتجلى ذلك في قول الرئيس بوتفليقة: "**إن حقوق الإنسان تطرح عندنا في أريافنا بعبارات ابسط و يطلق اسم الجوع،و البؤس و البحث عن المأوى و البحث عن عمل و الحق في العلاج و الحق في التمدرس، وهذا كله يأتي قبل إنشاء جمعية أو حزب**"[2] .

وعليه لا بد من إتباع إجراءات خاصة لحقوق الإنسان حتى لا يكون هناك تغاضي عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في أي إقليم،في حيث تضخم التجاوزات في منطقة أو بلد آخر ويتخذ كذريعة

[1] – محمد جعبوب، مرجع سابق، ص181.

[2] – نفس المرجع ، ص205.

للتدخل في هذا الصدد سيشهد بوتفليقة بواقع حقوق الإنسان في الدول التي هي نفسها راعية لهذه الحقوق حيث صرح بأن:

"**حقوق الإنسان مهضومة بالنسبة للمواطنين الجزائريين الذين يشتغلون بالخارج، مهضومة في البلدان الأوروبية دون استثناء، وأن إشكال التمييز العنصري بارزة وواضحة هنا وهناك معالمها**"[1] .

أما طرح الجزائر بخصوص مجالها محاربة التمييز العنصري في الدول الأوروبية فهو التزام السياسة الخارجية الجزائرية بالدفاع عن القضايا العادلة في العالم وكذا المسيرة النضالية في هذا الميدان،حيث انه خلال الدورة التاسعة و العشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة حاولت أن تمنع مشاركة جنوب إفريقيا كونها كانت تمارس سياسة التمييز العنصري حيث يؤكد الرئيس الجزائري على: "**نحن نستمد احترامنا لحقوق الإنسان من صميم قيمنا و عبقرية الحضارة التي تنتمي إليها ومن ضرورة تكيفنا مع المقتضيات الجديدة للعالم.**[2]

[1] – محمد يعقوب، مرجع سابق، ص206.

[2]– عديلة محمد الطاهر ،مرجع سابق،ص80.

تمهيد:

تعد السياسة الخارجية من المواضيع التي يجب دراستها بتمعن دقيق ومعرفة مخرجاتها كون أنها عملية جد معقدة ومتشابكة، انطلاقا من الفواعل السياسية المشاركة في صياغتها سواء كانت رسمية أو غير رسمية وطبيعة العلاقة بين هذه الفواعل وصولا إلى الشعارات والخطابات الرسمية التي يتبناها المسؤولين ومدى تطابقها مع الواقع وطبيعة الأهداف المعلنة والخفية من خلال زاوية نظر المصلحة العامة وصولا إلى أهم الآليات والوسائل المستخدمة لقياس أو اختبار فعالية السياسة الخارجية من حيث النجاعة والفعالية، وهذا ما ينطبق على النظام السياسي الجزائري في إطار مجال السياسة الخارجية انطلاقا من : من هم صناع القرار الخارجي وكيف تؤثر طبيعة العلاقات بين الفواعل السياسية الرسمية وغير الرسمية في التوجه الخارجي للجزائر من حيث هل هي علاقة قائمة على أساس الصراع أم التفاوض والمساومة أم الهيمنة؟ وما هي خلفيات أو أبعاد تبني شعارات وخطابات تركز على مفهومي الأمن القومي والمصلحة الوطنية أم هي تجسيد لتحول براغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية بما يخدم المصلحة العامة أو المصلحة الضيقة المتمثلة في زمرة النظام

تجتمع عوامل مؤسساتية ونظامية عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية وتحدد الفاعل الأساسي سواء كان شخصا أو مؤسسة الذي لديه سلطة القرار واتخاذ وصياغة السياسة الخارجية والتي تعمل عل تسطير مجموعة من الأهداف وتبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال تحديد صانع السياسة الخارجية والمؤسسات المتداخلة في صياغة القرار الخارجي للجزائر.

المبحث الأول: فواعل صنع القرار الخارجي.

1- المطلب الأول: الفواعل الرسمية:

إن لكل بلد مراجعه القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية ، فالدستور يحدد صلاحية كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها.

الدستور الجزائري يتسم بالوضوح في مجال السياسة الخارجية وهذا نظرا للصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية (يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية من حيث اقراره لها وإبرام المعاهدات والتصديق عليها[1] ويمثل الدولة داخل البلاد وخارجها و يوقع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والإتحاد).

إلا أنه رغم الصلاحيات الممنوحة دستوريا لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية إلا أن هذه الأخيرة تمتاز بطابعها المعقد والسيادي ، لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة منها ما يحدد الدستور وظيفتها.

ودستوريا هناك مؤسستان مخولتان وهما:

المجلس الدستوري والبرلمان (بغرفتيه).

وعليه نطرح التساؤل التالي:

ما هي مميزات وأدوار كل من المجلس الدستوري والبرلمان فيما يتعلق بمجال السياسة الخارجية؟

- **المجلس الدستوري:** وهو الذي يختص في النظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية. إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ[2] أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ[3]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 77.
[2] - نفس المرجع.
[3] - نفس المرجع ، مادة 168.

- **السلطة التشريعية:** الهيئة التشريعية هي مؤسسة من مؤسسات الدولة، عدد أعضائها متوقف على حجم الدولة وعدد سكانها ورغم تراجع قوة ونفوذ هذه المؤسسة في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يمكن الإنكار أنها هي الوسيلة والآلية الأساسية للتعبير عن الإرادة الشعبية أو القومية.

إن دور المشرعين في صنع السياسة العامة مهم وأساسي في الأنظمة الديمقراطية عكس الأنظمة الفردية التسلطية وأكد جيمس اندرسون" jeams inderson" أن دور المشرعين في الأنظمة الرئاسية أكبر منه في الأنظمة البرلمانية[1] وهذا يدل على أن طبيعة وشكل النظام السياسي يؤثر على طبيعة الدور الذي يمارسه المشرعين في مجال الساسة العامة وذلك انطلاقا من ممارستها للاختصاصات التالية :

الاختصاص التشريعي والاختصاص المالي والاختصاص الرقابي

لم يخرج المشرع الجزائري عن دائرة الصلاحيات التقليدية المخصصة لأي برلمان في مجال السياسة الخارجية حيث منح البرلمان الحق في مناقشة السياسة الخارجية الموجودة ضمن برامج الحكومة وقوانين المالية كما يعود له دور الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.[2]

حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية تتعلق باتفاقيات الهدنة والسلام، ومن هنا يمارس البرلمانيون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي ، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية التي تخص بعض القضايا الخارجية[3]

يتبين لنا أن العمل البرلماني في السياسة الخارجية الجزائرية اتسم بالضعف من خلال مراقبته للهيئة التنفيذية ، كون أن البرلمان الجزائري بعد دخول مرحلة التعددية الحزبية قد أضحى رهين الصلاحيات القليلة المخولة له مقابل صلاحيات رئيس الجمهورية.[4] في مجال السياسة الخارجية ، حيث لم تبق له سوى بعض الأدوار الشكلية والتي نذكر منها:

1- الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية والجدير بالذكر أن البرلمان الجزائري ينفرد بهذه الصلاحية ، إذ أنه في الوقت الذي تقر فيه معظم الدول بحق المصادقة لبرلماناتها ، نجد أن البرلمان

[1] - جيمس اندرسون . صنع السياسات العامة . تر، عامر الكبيسي (عمان ، دار المسيرة ، ط1، 1999) ص ص 57.55.

- تاسعديت مسح الدين، دور البرلمان في السياسة الخارجية 1997-2002 (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2003). ص. [2]10

[3] - عبد الحميد سي عفيف ، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر (المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية ، نوفمبر 2009).

[4] - تاسعديت مسح الدين ، مرجع سابق . ص80.

الجزائري لا يمكنه سوى الموافقة الصريحة على بعض الأنواع من الاتفاقيات الدولية التي يتولى رئيس الجمهورية المصادقة عليها فيما بعد، وهنا تصبح الرقابة البرلمانية في هذا المجال دون معنى ولا تأثير.

2- فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وهي ثاني الصلاحيات التي منحها المشرع الجزائري للبرلمان بعد تفريغها من محتواها الرقابي، إذ جعلت طلبها يقتصر على رئيس الجمهورية بغرض تزكية أعماله.

فالبرلمان بإمكانه التطرق إلى مجال السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري من خلال تلك المناقشات التي يجريها حول برامج الحكومة والسياسة العامة ومشاريع قوانين المالية[1]

وعلية نجد أن صلاحيات البرلمان الجزائري في مجال السياسة الخارجية قليلة كون الدستور الجزائري واضح في هذا المجال خاصة دستور 1996 الذي جعل رئيس الجمهورية هو الذي يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها حسب المادة77 من نفس الدستور ، حيث جعلت البرلمان أداة في يد السلطة التنفيذية تستخدمها لتزكية قراراتها وكذلك لاعتبارات أخرى منها غياب مبدأ الفصل بين السلطات وكذلك تمركز السلطات في يد واحدة (الرئيس) وهذا ما يعيق أداء الهيئة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية.

3- السلطة التنفيذية:

تعرف السياسة العامة على أنها برنامج عمل حكومي في قطاع من القطاعات أو في فضاء من الفضاءات الجغرافية ،فإنه من الطبيعي أن تكون السلطة التنفيذية أهم وأبرز فاعل سياسي في عملية وضع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة ،حيث يؤكد جيمس اندرسون"Jeams inderson " في كتابه صنع السياسات العامة على هيمنة الهيئة التنفيذية في صياغة السياسة العامة وتنفيذها سواء في الأنظمة الديمقراطية أو في الدول التسلطية حيث تعمل في مجال الشؤون الخارجية على رسم السياسة الخارجية وعقد وتقديم المواثيق والاتفاقيات الدولية بهدف إدارة العلاقات مع الدول والتي تتطلب إلى جانب ذلك إقامة السفارات والقنصليات وإرسال البعثات إلى الخارج[2].

حيث يؤكد البعض على خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة وبالتالي كون أنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتيجية

[1] - تاسعديت مسح الدين، مرجع سابق، ص 81.
[2] - جيمس اندرسون ، مرجع سابق ، ص 58.

للدولة في محيط دولي مليء بالخصوم ،وتأسيسا على هذا يحبذ أن تضطلع السلطة التنفيذية بمجال الشؤون الخارجية[1]

وضمن السلطة التنفيذية نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع قرارات السياسات الخارجية وفق نظرية " المجال المحجوز" التي تعتبر أن عملية صنع القرار حكرا على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة[2] ولأن مؤسسة الرئاسة أكثر حيادية واستقرارا نسبيا مقارنة بالحكومة وأبعد عن مجال الخلافات والصراعات السياسية التي تثيرها التيارات السياسية.

في الجزائر نجد أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية خاصة مؤسسة الرئاسة جراء الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية انطلاقا من دستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين (58) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة الداخلية والخارجية وتوجيهها ، ليؤكد دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها أما دستور 1989 نصت المادة 74 على أن الرئيس يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها [3] وكذلك ما أكده دستور 1996 من خلال المادة "77".

ومن هنا يظهر لنا من الناحية الدستورية مدى تفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وهذا بناء على الصلاحيات المخولة له. فالهيئة التنفيذية هي التي تتولى بمجال السياسة الخارجية من خلال وزارة الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة فإنه يعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي[4]:

- تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي تمس مصالح الجزائر وإدارة علاقاتها الدولية.
- التنسيق مع مختلف المؤسسات والإدارات بكل المسائل المؤثرة في السياسة الخارجية.
- تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
- تطوير المساعي المشتركة بين الوزارات والقطاعات وإدارتها.

[1] - عزيزة ضمبري، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008) . ص25.

[2] - مارسيل ميرل، سوسولوجيا العلاقات الدولية (تر، حسن نافعة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي، ط1 ، 1986) . ص327.

[3] - سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، (دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990). ص248.

[4] - رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم02 .403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية. الجريدة الرسمية الجزائرية.ع79، 2002/12/01.

- تقديم استشارة حول إرساء وفود من المؤسسات والإدارات إلى الخارج.
- تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية وتحضير النشاطات الثنائية ومتعددة الأطراف وجميع الأعمال الموجهة لإثارة الاهتمام والمشاركة.
- تقديم معلومات حول منح اعتماد لنشاطات ثقافية، إعلامية، لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.
- تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها.[1]

بالإضافة إلى أن أداء السياسة الخارجية يبرز من خلال أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يلي:

1- وزارة الشؤون الخارجية.

2- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية.

3- السفارات أو الجهاز الدبلوماسي.

4- المراكز الثقافية.

5- الممثلون الشخصيون أو المفوضون.

6- أجهزة الدولة المختلفة.

فوزارة الشؤون الخارجية مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذا إدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للجزائر، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات الدولية وهو مخول لتوقيع أي اتفاقيات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات.[2]

وعليه رغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة مهام وصلاحيات كل طرف أو جهاز أو هيئة في إدارة السياسة الخارجية ، إلا أن الواقع العملي يبرز تجليات كثيرة، حيث نجد الرئيس هو سيد الموقف الخارجي فالمجهود الدبلوماسي الجزائري مشخصا سواء في الصياغة أو الأداء أو طبيعة الوسائل المستخدمة والأدوات التي يمكن من خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية، ولعل هذا العرض على أداء الدبلوماسية المشخص هو

[1] - رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم02 .403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية. الجريدة الرسمية الجزائرية.ع79، 2002/12/01.

[2] - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 403.02 ، المواد 1.2.14.

نتيجة قناعة مسبقة لغياب الحيوية والقدرة على بناء استراتيجيات تفعيل بعض المجالات التي تخدم المصلحة الوطنية.[1]

فالسياسة الخارجية الجزائرية هي من صلاحيات الرئيس بوتفليقة وباعتبار العمل في الشؤون الخارجية يتعلق بالأمن القومي الجزائري بمعناه الشامل حيث يبقى التصور القائم مدركا في ذهن صانع القرار وليس نتاج بيئة مؤسساتية قادرة على ضمان الاستمرارية، فتغير أعلى هرم السلطة يلغي كل الارتباطات المؤسساتية والفكرية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، بل يلغي كل الارتباطات التي كانت تعمل على تسيير القطاع.

والملاحظ أن الإطار المؤسساتي لصنع السياسة الخارجية وأدائها يتضح من خلال تصريح بوتفليقة نفسه " **اعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي إلا مسألة ثقة قبل كل شيء، لأن الصلاحيات الخارجية هي صلاحيات الرئيس ومن ثمة فإن الإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود**"[2].

وهنا يتبين لنا أنه لا مجال للمؤسساتية والتشاركية وإنما العمل والاختيار وفق مبدأ الثقة والعلاقة الشخصية للرئيس في إطار من يكلفون بمهام معينة في قطاع الشؤون الخارجية حتى وإن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال والأمثلة كثيرة على ذلك (عبد العزيز بلخادم ومراد مدلسي).

4- الهيئة القضائية:

إن استقلالية القضاء تعتبر من المبادئ أو الركائز الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون، والمقصود بالاستقلالية هو حياد السلطة في أدائها للمهام والوظائف الموكلة لها، وعدم تدخل كل من السلطة التنفيذية والتشريعية في أعمالها، فمعظم دساتير الدولة تنص صراحة أنه لا يحق التدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في عمل الجهة القضائية.

تلعب المحاكم دورا في صنع السياسة العامة، وذلك من خلال سلطاتها القضائية في العملية السياسية إلى ما يلي:

[1] - محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية (بيروت ،دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1 . 2004) ص-ص 160، 164.

[2] - عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات ، أبو ظبي ، الخميس 2000/02/17.

1- الدستور أسمى قوانين الدولة فإن السلطة القضائية هي الوحيدة المكلفة بالرقابة على مدى دستورية القوانين والقرارات المتخذة من طرف السلطات الأخرى، بمعنى أنها هي التي تقدر على أن القوانين تتماشى مع الدستور أم لا.

2- السلطة القضائية بمثابة رقيب على السياسة العامة بسبب قيامها بالمراجعة الدائمة والمنتظمة للقوانين فإنها تعمل على إيقاف العمل بها.

3- توسيع دور ونفوذ السلطة القضائية في السياسة العامة بشكل تدريجي حيث أصبحت تمتلك هامشا من التدخل في تقرير ما ينبغي أن تفعله المؤسسات الحكومية إزاء مختلف القضايا في بعض الدول.[1]

ولعل من أهم الصور التي تحدد علاقة الهيئة التشريعية في الجزائر بمجال السياسة الخارجية يكمن من خلال اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمنشأة من خلال المرسوم الرئاسي رقم:08-163 المؤرخ في 04 جوان 2008 والتي تقع تحت سلطة وزير العدل وهي جهاز استشاري دائم مكلف بالمساعدة بآرائه ودراساته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني وتسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية [2]

1- اقتراح المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

2- اقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون مع قواعد القانون الدولي الإنساني.

إلا أن الطابع العملي للسياسة الخارجية والذي يتطلب في بعض الأحيان اتخاذ قرارات صعبة في وقت ضيق نظرا لحساسية المسائل التي تتعلق بها سياسة الجزائر والمتعلقة بقضايا السيادة وسلامة التراب الوطني وصيانة الأمن الجزائري فقد يرتكز على بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية في صياغة السياسة الخارجية.[3]

وعليه ما يمكن ملاحظته على أن مجال مناورة الهيئة القضائية في مجال السياسة الخارجية ضئيل إن لم نقل منعدم وهذا راجع إلى الهيمنة شبه المطلقة للسلطة التنفيذية على باقي السلطات (التشريعية، والقضائية) وأبرز دليل على ذلك فإن الرئيس يمثل الهيئة التشريعية وفي نفس الوقت القاضي الأول للبلاد،

[1] - عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص28.

[2] - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 29.04 مؤرخ في 2004/06/04 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية ع39 ، 2004/06/16.

[3] - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص161.

وهذا دليل على مدى شخصنة السلطة في أنظمة دول العالم الثالث ولا مجال لاستقلالية الهيئة القضائية على باقي الجهات.

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية

إن الفواعل غير الرسمية أو ما يعرف بصناع السياسية غير الرسميون هم أولئك الذين يساهمون ويتدخلون في عملية صنع السياسة العامة بصفتهم الشخصية وليست الرسمية، بمعنى ليس انطلاقا من السلطات والصلاحيات الدستورية التي يتمتعون بها ويمتلكونها، بل من خلال ما يمارسونه من تأثيرات وضغوطات على صناع السياسة الرسميون بناء على ما يمتلكونه من قوة وقدرة على توجيه قرارات هؤلاء الصناع بما يخدم مصالحهم وحمايتها، فالفواعل غير الرسمية ذات تأثير خارجي وغير مباشر على فحوى ومضمون سياسات الدولة وهذا بالرغم من عدم تمتعها بصلاحيات قانونية تجيز لها المشاركة أو التدخل في العملية السياسية ولعل أهم وأبرز الفواعل تتمثل في المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات المصالح ومن خلال هذا البحث سنتطرق إلى دورها في النظام السياسي الجزائري في مجال الساسة الخارجية لكن مع الإشارة إلى أن مراكز صنع القرار تتعدد وتتنوع وتختلف درجة أهمية وتأثير كل منها حسب موقعه في النظام السياسي وحسب مدى اهتمامه بمجال السياسة الخارجية، وعليه تتراتب هذه الفواعل في التأثير من الأكثر إلى الأقل.

إذن وتأسيسا لما سبق، فإن تحديد أي الفاعلين أكثر تأثيرا في صنع قرارات السياسة الخارجية أمر في غاية في الصعوبة، ولكن يذهب عدد من الباحثين المهتمين بالشؤون الجزائرية أي المؤسسة العسكرية هي الفاعل واللاعب المؤثر في مجال السياسة الخارجية.

1. المؤسسة العسكرية:

يعد الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة، حيث تعد مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، أي بمعنى تابعة للدولة وليس للسلطة مثله مثل باقي المؤسسات الأخرى كالقضاء أو رئاسة الدولة[1]. حيث يمتنع عن الاشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايدا وملتزما بمهامه المنوطة به دستوريا، ويتموقع ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة، وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها.

[1] - عديله محمد الطاهر، مرجع سابق، ص79.

إذن يمكن القول أن طبيعة العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية وهذا لتفادي الصراعات والخلافات السياسية.[1]

حيث يعتبر هذا الوضع هو المتبع في الدول الديمقراطية، غير أن ما عاشته الجزائر شيء أخر.

تتميز المؤسسة العسكرية في الأنظمة التسلطية بتفوقها على باقي مؤسسات الدولة، وهذا راجع لمجموعة من العوامل:

- احتكار القوة.
- تمتاز بالتطور من ناحية التكامل القومي.
- تمتاز بالتقدم وعصرنه هياكلها التكنولوجية والتنظيمية.[2]

ولعل أهم ميزة يتميز بها الجيش الجزائري هو كونه خلق الدولة وليس العكس، حيث أن تدخل الجيش في مجال السياسة الخارجية لا يشمل كل أعضائها نظرا لاستئثار فئة محدودة وهم أولئك الذين يحتلون مراكز حساسة في غاية الأهمية ونجد كل من هيئة الأركان ، وإدارة الأمن والإرشاد(الأمن العسكري). وجهاز المخابرات[3] حيث تدخلها يتميز بالتباين والاختلاف من موقف إلى آخر بناء على عمليات حسابية لما يخدم مصالحها وتوجهاتها ويحقق أهدافها في مجال السياسة الخارجية فنجد مثلا أن مجال التجارة الخارجية يتحكمون فيه 17 جنرالا رغم أن مهمة المؤسسة الأولى والأخيرة الدفاع عن الوطن والسلامة الترابية، ويأخذ تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية شكلين أساسيين هما التدخل المباشر والتدخل غير المباشر.[4]

فمن الناحية القانونية والدستورية نجد أن الميثاق الوطني الصادر في 1976 وفي 1986 قد أناط الجيش بثلاث مهمات رئيسية:

- الدفاع عن سلامة التراب الوطني.
- الدفاع عن الثورة الاشتراكية.

[1] - عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة كتاب الجيش والسياسة في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية . ط1. 2002) ، ص-ص 17 - 19 .

[2] - مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987) ، ص 231

[3] - عديله محمد الطاهر، مرجع سابق، ص108.

[4] -Mohamed Taher Ben Saada, Le régime politique algérien (alger , Edition Enal). P98.

- المساهمة في تنمية البلاد من جديد.

والواضح أن المهمة الأولى تشترك فيها جيوش العالم، بينما ما تبقى يندرج في إطار تدخل الجيش في العملية السياسية، رغم أن دستور 1996 جعل مهمة الجيش تختصر في المحافظة على الاستقلال الوطني.

هذه الخصائص هي التي من خلالها تتغذى المؤسسة العسكرية وتتدخل الشؤون السياسية، فتدخلها ينتج نتيجة عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية، والآليات الأخرى للهيمنة، وعكس ما يؤكده البعض أن انخفاض الثقافة السياسية هو الذي يتيح هذا التدخل[1]

إن المانع لتدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية ليس بالضرورة الاحتراف العسكري والطابع المؤسساتي لها، وإنما يعود لتقاليد راسخة من الاستقلال العسكري مرتبطة بشكل مباشر مع أشكال السيطرة السياسية.[2]

في الجزائر يمتد جذور الصراع على السلطة بين مختلف الفواعل السياسية إلى فترة الثورة التحريرية وليس كما يذهب إليه البعض ويربطها بفترة الإصلاحات الديمقراطية التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات، حيث ترسبت الخلافات والصراعات الشخصية الجهوية منذ تلك الفترة وساعد على استمرارها إلى أن وصل الحد للتصفيات الجسدية بين مختلف الفواعل السياسية، فتحليل معطيات التجربة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم يبرز لنا الدور السياسي للمؤسسة العسكرية حيث كان الجيش دائما هو الفيصل الذي يحسم مختلف المواقف.[3]

والدفاع عن السيادة الوطنية والدفاع عن وحدة البلاد والسلامة الترابية وحماية مجالها الجوي والبري حسب المادة 25.

فتعاظم دور المؤسسة العسكرية في مجال السياسة الخارجية الجزائرية ناتج عن هيمنة هذه الأخيرة على مراكز صنع القرار (المراكز الحساسة أو العليا في الدولة) إضافة إلى غياب المؤسسات الدستورية الحقيقية، حيث من رحم هذه المؤسسة خرج كافة صناع القرار وهو امتداد لقوتها، فمنذ استقلال الجزائر في

[1] - مجدي حماد ، مرجع سابق. ص150.
[2] - عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص112.
[3] - عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص 112.

الخامس جويلية 1962 والإشكال المعقد القائم في الجزائر هو حول التداخل الكبير بين النظام السياسي ومؤسسة الجيش، والحقيقة أن الجيش هو النظام السياسي والنظام السياسي هو الجيش، وهذه المعادلة كانت وراء عدم قيام مؤسسات فعلية وحقيقية تمارس لعبة الحكم من خلال قواعد ديمقراطية، بل أن غياب المؤسسات الدستورية أدى إلى تضخم دور المؤسسة العسكرية على حساب المؤسسات الأخرى وترامت أطرافها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ومن رحم هذه المؤسسة خرج كافة صناع القرار الذين كانوا في الواجهة وكان وجودهم في قصر المرادية هو في الواقع امتداد لقوة المؤسسة العسكرية.

والواقع أنه في الجزائر يتجلى لنا مدى نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال أبرز مثال وهو توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 وهذا نظرا للنتائج التي آلت إليها الانتخابات التشريعية والمحلية (نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ "FIS").

وبالرغم من الاختلاف الكبير حول مشروعية تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية والقضايا المجتمعية إلا أن توقيف المسار الانتخابي في 1992 يعد خطوة مسيئة لطبيعة العمل الديمقراطي ومحبط لصور وأشكال السيادة الشعبية في اختيار ممثليهم، حيث أن هذا العمل ذكر طروحات الذين يعتقدون بالطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الجزائري وهناك من ذهب إلى أن النظام يلعب دور الكابح لمسيرة الديمقراطية في الجزائر، وهذا ما ينطبق على توقيف المسار الانتخابي في 1992، حيث أن الديمقراطية لعبة في أيدي الأنظمة وأن الأنظمة تلغي كل مسار ديمقراطي إذا لم يكن في صالحها.[1]

ونجد أسباب نفوذ المؤسسة العسكرية وهيمنتها على الساحة السياسية من خلال التموقع في مراكز صنع القرار (الهيئات العليا) وكذلك تحكمها في مقاليد الحكم من خلال إمكانية تنصيب الأشخاص في المناصب العليا مثلا ديوان الرئاسة.

فحتى يومنا هذا مازال موضوعا حالة الطوارئ وملف سراح قادة الإنقاذ بيد المؤسسة العسكرية.

[1]- منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي ، (بيروت ن مركز دراسات الوحدة العربية. ط2 1999)ص. 71.

2. الأحزاب السياسية:

لقد أصبحت الأحزاب السياسية عصبا جوهريا في الحياة السياسية لجميع الأنظمة السياسية، مهما كانت طبيعتها وهذا بفعل الدور المتزايد الذي تلعبه الأحزاب لأجل تفعيل الحياة السياسية سواء في الأنظمة الأحادية أو الأنظمة التعددية، فالأحزاب السياسية هي قناة اتصالية لا يمكن للنظام السياسي الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال وأنها الآلية الأولى للتعبير عن المصالح وتجميعها والعمل على بلورتها في شكل بدائل لسياسات عامة.

تعتبر الظاهرة الحزبية في الجزائر مثلها مثل غيرها من دول العالم كان للمستعمر الذي استمر فيها أكثر من قرن، الدور الكبير في ظهور الأحزاب السياسية، فبروز مفهوم الدولة الجزائرية المستقلة الناتج عن تطور الوعي الوطني إلى جانب المحاولات العسكرية الهادفة للقضاء على المستعمر، تعتبر من أهم العوامل التي جعلت النخب السياسية الجزائرية تبحث بشكل جدي عن بدائل جديدة لتتبنى في نهاية المطاف إلى بديل الأحزاب السياسية.[1]

إن الأحزاب في الجزائر لم تعرف المنشأ والتطور الذي عرفته بقية الأحزاب في النظم الديمقراطية، إذ عدا حزبي جبهة التحرير الوطني وحزب جبهة القوى الاشتراكية، اللذان اعتبرا من أقدم التشكيلات السياسية.

يحلل عدد من الباحثين العلاقة التي تربط بين النظام والأحزاب في إطار التفاعل التبادلي، مع التركيز على تأثير أكبر للأول، لذا يعتبرون أن جزء مما تشهده الأحزاب هو انعكاس لبيئة النظام المأزومة بمختلف عناصرها منذ التسعينات، والنظام السياسي الجزائري يعمل على أساس ديمقراطية الواجهة وجعل الأحزاب عملية تزيينية أو ديكور للمشهد السياسي، ومن بين أهم الوسائل التي تستخدمها الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية في الجزائر هو الضغط ومحاولة التأثير في السلطة وذلك عن طريق تعبئة الجماهير والخطابات المختلفة إزاء قضية أو موقف ما، بل قد يتعداها إلى التحريض على تنظيم تجمعات واحتجاجات ومسيرات من أجل إتباع سياسة معينة أو من أجل رفض توجه معين.

[1] - منعم العمار، مرجع سابق، ص72.

لكن الإشكال هو أنه هناك نوعان من الأحزاب السياسية في الجزائر وما يقصد بالزبونية السياسية والقلة المعارضة للنظام السياسي، وهو ما أحدث تزاوج بين هذه الأحزاب والسلطة فحدث انصهار الأحزاب المعارضة في السلطة وتأثير هذه الأخيرة بمختلف الرسائل من أجل إضعافها ويتجلى ذلك في عدم قدرتها على تعبئة الجماهير اتجاه مختلف القضايا.

إذن النظام لم يمنع وجود الأحزاب السياسية ولكن سعى إلى أن تكون امتدادا له، وفي خدمته لأنه يدرك أن قوته وبقاءه هي في ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب وقوتها واستقلاليتها تعني إضعاف مركزه، لذا كان عليه تفادي هذا الأمر.[1]

ببساطة لقد حاول النظام السياسي تدجينها وابتلاعها، ونجح في ذلك إلى حد كبير حتى جعل البعض منها لجان مساندة، والبعض الأخر هو امتداد للإدارة الحكومية، تتمثل مهمته في الدفاع عن السياسات والمواقف الخارجية التي تتبناها الجزائر.[2]

وعليه نجد أنه هناك بعض الأحزاب السياسية لها دور فاعل في الحياة السياسية والقدرة والتأثير في السياسات العامة الحكومية، وهناك أحزاب هي أجهزة للدعاية والترويج للسياسات التي يقوم بوضعها النظام السياسي.

وأريد للأحزاب السياسية أن تكون مجسدة لإجراءات الديمقراطية ليسعى النظام لاستغلالها، دون أن تكون الصورة المعبرة حقيقة عن قيم الديمقراطية، فيما تقتضي الأحزاب التي هي خارج الحكم بمثابة المعارضة وتعمل كقوة توازن السلطة، وبالتالي تؤدي دورا كبيرا في مجال الاستقرار السياسي، غير أن النظام يعتبرها مصدر إزعاج وبالتالي يتقلص ويتضاءل فرص الأحزاب السياسية في صنع القرارات السياسية عموما إلى أضيق نطاق ممكن، وتؤول إلى الانعدام فيما يخص السياسة الخارجية.

[1] - صالح زياني، واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد09، جانفي 2004،ص79

[2] - عديلة محمد الطاهر. مرجع سابق.ص..114.

جماعات المصالح وجماعات الضغط:

إن جماعات المصالح تعد قوة أو مصدر للضغط الخارجي على النظام السياسي، لأجل التأثير في قرارات وسياسات الدولة التي تعمل على تنفيذها، فكل جماعة تبحث لنفسها عن تنظيم إداري حكومي يكون أقدر من غيره على خدمة مصالحها وبناء على ذلك يحصل هذا التنظيم على دعمها وتأييدها وحتى الجماعة المصلحية تحقيق أهدافها واستمرار مصالحها، فإنها تولي أهمية كبيرة في مختلف السياسات والتوجهات التي تتبناها الدولة على المستوى الخارجي، حيث تؤثر من خلال مراقبة نشاط عمل النظام وانحرافه عن الإجراءات والأهداف المسطرة لتحديد ومعرفة مدى تأثير ذلك على مصالحها.

إذا كان النظام السياسي يتعرض لجملة من التأثيرات والضغوطات الصادرة عن الفواعل المذكورة والتي تشكل جزء من البيئة الخارجية التي تنشط وتعمل على نطاقها الدولة، فهي تؤثر سلبا على السياسات العامة لها التي تتولى تنفيذها، وهذا ما يؤدي إلى تقويض دعائم النظام بفعل انخفاض مستوى أدائها وما يشوبها من اختلالات إدارية وهيكلية[1] فجماعات المصالح يمكن تعريفها بأنها:" جماعة أو فئة لها مصالح أو توجهات مشاركة، ويغلب أن يكون لهذه الجماعة عمل أو مهنة واحدة تسعى للتأثير في السياسة العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها، وليس من أهدافها الوصول إلى الحكم"

ويمكن تصنيف جماعات المصالح إلى:

جماعات مصالح كلية: وهي تسعى دائما لتعديل الدستور والتي تسعى للتأثير على البرلمان والوزراء.

جماعات مصالح جزئية حيث تقوم بالضغط على السلطة بصفة جزئية كالاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية.

جماعات عقائدية وهي التي تضغط للدفاع عن المثل الإنسانية مثل الجمعيات الدينية والعلمية والاجتماعية.

[1] - عزيزة ضمبري، مرجع سابق،ص31.

جماعات مصالح تدخل في نطاق القانون العام وهناك من تدخل في إطار القانون الخاص مثل الجماعات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والخيرية، بالإضافة إلى تلك الجماعات الحديثة المتمثلة في الشركات التجارية والمصارف وجمعيات التجار[1]

وسائل عمل جماعات المصالح وتأثيرها في النظام السياسي:

تسعى هذه الجماعات للتأثير في النظام السياسي ومختلف مواقفه خاصة إذا كانت تمس مصالحها من خلال جملة من الوسائل والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ التفاوض والمساومة مع السلطة السياسية من أجل الوصول إلى نتائج ايجابية تعود بالفائدة على الطرفين مع التأكيد على عامل المصلحة بالنسبة لهذه الجماعات.
- ✓ التهديد من خلال تكثيف الدعاية، وتوجيه الانتقادات لأصحاب السلطة والضغط عليهم باستخدام التعبئة الجماهيرية.
- ✓ تقديم معلومات دقيقة وتفصيلية ما يجعلها طرفا في التوجهات الخارجية للدول.
- ✓ عضوية ممثلي هذه الجماعات في المجالس الحكومية واللجان الفنية مما يجعلها عنصرا مهما في عملية صنع القرار.
- ✓التحريض على الإضرابات والمظاهرات واستعمال هذه الوسائل بما يتماشى والظروف السياسية إلى جانب قوة الجماعة وإمكانياتها.[2]

الرأي العام والإعلام:

1- الرأي العام:

تعد العلاقة بين الرأي العام والسياسة للدولة علاقة دائرية ديناميكية، حيث يؤثر في خيارات النظام السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشر، والعكس صحيح، ولكن طبيعة العلاقة بين الرأي العام والنظام السياسي

[1] - محمد أبو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها، أنواعها ، عوامل تكوينها، مشروعيتها، أهميتها (القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2008) ص.ص 19-20 .

[2] - ابتسام قرقاح، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة الجزائر 1989-2009 " (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة. 2010)، ص29.

تختلف من نظام سياسي إلى آخر وحسب عوامل كثيرة: كنوعية القضية المطروحة ودرجة نضج وتماسك الجماهير ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق الرأي العام الحر وتأثيره في السياسة العامة.[1]

ففي الأنظمة الديمقراطية الرأي العام هو الذي يشكل السلطة السياسية ومؤسساتها المختلفة وتكون له قابلية واستجابة واسعة باستمرار، وفي الأنظمة التسلطية يعزل ويهمش بعيدا عن المشاركة السياسية وتأثيره في اتخاذ القرارات.[2]

تتولد الأهمية السياسية للرأي العام عند تأثيره في السياسة العامة من خلال توليده للضغط الشعبي على الحكومة لأجل اتخاذ موقف محدد اتجاه مسألة ما، مثل ما حدث للمسيرات المساندة للقضية الفلسطينية لفترات وأزمنة مختلفة، وكذلك قضية الرسومات الكاريكاتورية المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم.

ويأخذ التأثير العام في السياسة العامة أشكالا مختلفة، كما تزداد أهمية هذا التأثير في حالات محددة، وتتمثل في ثلاث نقاط أساسية وهي التأثير في الأجندة السياسية والأطر العامة للسياسة والخيارات السياسية.

فدور الرأي العام على تحديد الأجندة السياسية من خلال كونه يساهم في ترتيب أولويات القضايا لدى صانع القرار أما التأثير في الأطر العامة للسياسة حيث يلعب الرأي العام دورا في وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة العامة في اختيار بدائل معينة بحيث يتيح لصانع القرارات خيارات عدة، وفي حالة عكس ذلك فإن النظام السياسي يواجه بثورة الرأي العام عليه، أما من خلال التأثير في الخيارات السياسية حيث يعمل على تحديد السياسات والمواقف المتخذة وغالبا ما يوجه صانع القرار إلى تبني موقف ما من قضية ما أو دفع سياسة ما [3] .

لكن لابد من التأكيد على أنه هناك العديد من العوامل التي تحد من تأثير الرأي العام في مواقف الدولة من خلال:

[1] - ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص54.
[2] - حامد عبد الماجد قوبسي، دراسات في الرأي العام ، مقارنة سياسية (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2003) ص22.
[3] - محمد السيد سليم، تحليل السياسية الخارجية، (القاهرة، مركز البحوث والسياسات الخارجية. 1989)، ص256.

1- طبيعة النظام السياسي: إن طبيعة العلاقة بين الرأي العام والنظام السياسي هو المحدد الرئيسي لمكانة ودرجة تأثير هذا الفاعل في القرارات السياسية للدولة، وهذا راجع لدرجة انفتاح النظام السياسي في الأنظمة الديمقراطية وكذلك الأنظمة التسلطية.

2- صعوبة ترجمة الرأي العام إلى سياسة عامة: ويتجلى في صعوبة التعرف على حقيقة الرأي العام اتجاه مسألة ما في الوقت الملائم وبالشكل المناسب مما يفقد أهميته بالنسبة لصانعي القرارات السياسية أو الفواعل السياسية المكلفة برسم السياسات العامة.

3- صعوبة وصول المعلومات الدقيقة عن توجهات الرأي العام: وذلك بسبب تحيز الصحافة ووسائل الإعلام لجهة أو سلطة ما مما يؤدي إلى تغييب الحقيقة، وكذلك المعلومات المتعلقة بتوجهات الرأي العام لا يتم وصولها بشكل مباشر إلى الفواعل الرسمية المكلفة بصنع القرارات الخارجية واتخاذ القرارات والمواقف المختلفة اتجاه مختلف القضايا المطروحة أمام الدولة.

4- طبيعة القضايا المثارة: وهي تلك المتعلقة ببعض القضايا ذات الأهمية والحساسية لكونها متعلقة بالأمور الأساسية في المجتمع كقضايا الإرهاب والمفقودين في الجزائر.[1]

وعليه فإن دور الرأي العام في الجزائر مغيب ومهمش وهذا راجع إلى الأسباب المذكورة سالفا كطبيعة النظام السياسي المغلق وكذلك غياب ثقافة سياسية لدى المجتمع الجزائري في العمل في أطر تنظيمية ذات صلة بالنظام السياسي وكذلك غياب قنوات الاتصال السياسي والبيئة في النظام السياسي الجزائري وهذا ما يؤدي إلى غياب فعالية الرأي العام في التوجه الخارجي للجزائر، ماعدا بعض الحالات القليلة لمناصرة بعض القضايا كالقضية الفلسطينية، أو في أطر رسمية تلك المتعلقة بالقضايا التي تمس الهوية الجزائرية كالدين مثلا.

2- الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في صنع السياسة العامة من خلال الاهتمامات والمطالب وإيصالها من البيئة إلى السلطة، بحيث يكون لها تأثيرا قويا بدءا من تحديد المشكلة وتغطيتها للأحداث فتقوم بإثارة اهتمام الجمهور وصانعي السياسة أثناء حدوثها.

[1] - عزيزة ضمبري، مرجع سابق، ص34.

تؤثر وسائل الإعلام في تسليط الضوء على الأحداث من خلال تصويرها بأسلوب سياسي مناسب، حيث يمتد دورها إلى وضع البرامج كأقصى تأثير يمكن أن تصل إليه، فالبرامج الحكومية تشمل تلك الآراء والتوصيات المقترحة حول القضايا التي تحتل المراتب الأولى في أجندة الحكومة.[1]

وعليه فإنه من الخطأ إهمال أو إغفال دور الإعلام كفاعل غير رسمي يساهم ويشارك في عملية رسم وضع السياسة العامة، وهذا حتى ولو أن الممارسة السياسية للإعلام في الجزائر (نظام تسلطي) لا تزال محدودة إن لم نقل ضئيلة وهذا راجع إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري المغلق وكذلك إلى الانفرادية في صنع القرارات الخارجية واتخاذ المواقف اتجاه مختلف القضايا، وكذلك طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام في الجزائر والنظام السياسي من خلال ما يعرف "بالزبونية السياسية" أو وسائل النظام السياسي المحتكرة من قبل الفواعل الرسمية للدولة وكذلك لغياب الفعالية في الأداء من طرف وسائل الإعلام بين السمعي والبصري والمقروء.

فإن دوره في مجال السياسة الخارجية الجزائرية يبقى بعيد كل البعد عن الدور المنوط به في توجيه الرأي العام والتأثير على صناع القرار إزاء مختلف القضايا الدولية المطروحة أمام الجزائر.

[1] - جمال مجاهد، الرأي العام وطرق قياسه (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 2006) ص.ص 180-181.

المبحث الثاني: خطاب السياسة الخارجية الجزائرية البراغماتي

المطلب الأول:السياسة الخارجية ومبدأ البراغماتية

تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية، لتحقيق مجموعة من الأهداف ومن ثم فإنه لا يمكن تصور سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.[1] أو يغيب عنها الطابع الهدفي البراغماتي.

فلدراسة البعد البراغماتي في السياسة الخارجية، يتطلب منا في البداية تقديم مفهوم البراغماتية ومحاولة تحديدها ومعرفة دورها في السياسة الخارجية.

حيث يرجع الأصل اللغوي للبراغماتية إلى اللفظ اليوناني PROGMA وتعني 'عمل' "مسألة علمية" وعند الرومان Progmation حيث تعني المتمرس وبصفة دقيقة في المسائل القانونية.

أما من الناحية الفكرية، يمكن اعتبارها حركة فلسفية ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (20) وارتبطت بأسماء فلاسفة أمريكيين مثل تشارلز بيرس C. Pearc جون ديوي J.DEwy ووليام جيمس[2] .W. JAMES

أما عن دور البراغماتية في السياسة الخارجية فغالبا ما يتم اقترانها بالإيديولوجية كمتناقضين، حيت أن هذه الأخيرة تهتم بالمبادئ الثابتة والمعتقدات السائدة في المجتمع، نجد أن البراغماتية عكس ذلك تماما حيث تتعدى المبادئ الثابتة والمعايير الصارمة والقواعد والقوانين، فالسياسات البراغماتية تتأثر بعوامل غير ايدولوجية مثل العوائد الاقتصادية، لكن لابد من التأكيد على أنه لا توجد أي سياسة خارجية خالية من أي تصور ايدولوجي أو طابع براغماتي، فإذا كانت الدولة تتمسك بمبادئها فهنا تصبغ السياسة الخارجية بالطبيعة الإيديولوجية وإن تعدت وانصهرت المبادئ مع نتائج السلوك فهنا يتجلى البعد البراغماتي في السياسة

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص34.
[2] - أمينة ايجر مزيان، مرجع سابق، ص38.

الخارجية[1]، فطبيعة العلاقة بين السياسة الخارجية البراغماتية في التوجه الخارجي يستوجب علينا تأكيد بعض الأحداث التي أدت إلى التحول.

- التغيرات التي أدت إلى تحول جوهري منذ الثمانينات في بيئة صانع القرار السياسي (الإصلاحات السياسية التي فرضتها أحداث أكتوبر 1988) ودستور 1989.
- التغيرات الدولية والإقليمية هي التي دفعت الجزائر إلى تبني أسلوب البراغماتية في السياسة الخارجية.
- من الأحادية الحزبية إلى التعددية.
- من الاقتصاد المسير إلى اقتصاد السوق.

فالطابع البراغماتي في التوجه الخارجي للجزائر يتجلى بوضوح في تصريح رئيس الجمهورية 'بوتفليقة' "**أنا لست من المتفائلين ولست من المتشائمين، أنا براغماتي**" حيث يحدد علاقات الجزائر الدولية في إطار ثلاث حقول: حقل التعاون والتكامل الدولي والمصلحة الوطنية. وكذلك من خلال تصريحه أن: " **الجزائر لا تريد أن تبعث أي رسالة سياسية لأنها تصادق من يصادقها ولا تعادي من يعاديها إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس**"[2] ، فالملاحظ للمستجدات السياسية على الساحة الدولية خلال الفترة 2011 إلى غاية 2015 يتجلى لنا بوضوح هذا البعد (البراغماتي) في التعامل مع مختلف المواقف التي ميزها الانتظار والتريث ليأخذ شكلا معتدلا، فالجزائر أرادت الموازنة بين الضغوطات الخارجية وبين ما يسمح للنظام السياسي بالبقاء وتفادي انتقال العدوى من خلال ما يعرف بنظرية الدومينو(effet domino)، خاصة فيما يتعلق بالانتفاضات العربية في كل من الدول المجاورة والشقيقة (تونس ليبيا، مصر ، سوريا، اليمن) فهي رغبت في الحفاظ على صورتها الخارجية والحرص على احترام مبادئها كذريعة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق تقرير المصير وتعزيز سبل الجوار وفك النزاعات بالطرق السلمية، حيث استغلت هذه المبادئ لتحقيق أهداف مقصودة في النظام السياسي وهو تحقيق البقاء وعدم تأجيج البيئة من الداخل ضد النظام السياسي، وكذلك من وجهة صناع القرار حفاظا على المصلحة القومية، والأمن المرتبط بتحقيق الأمن الإقليمي الإفريقي، فتعاملها مع قضايا الثورات العربية يمكن القول أن الجزائر لم تكن معادية لها، حيث لم تدعم أي نظام قمعي علانية ولم تقف ضد أي شعب في التغيير ولكنها حريصة على أمرين وهما إبعاد التدخل الأجنبي من خلال معالجة

[1] - أمينة إيجر مزيان، مرجع سابق، ص40.

[2] -عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لوكالة الأنباء الروسية اتاراس ، موسكو، 2008/02/19.

الأزمات في المنطقة العربية والثاني هو إبعاد التداعيات السلبية، أو النتائج الوخيمة لأي صراع على الجزائر، حيث التزمت أقصى حدود الحياد وعدم الميل لتأييد أي طرف من أطراف الخصومة تماشيا مع تقاليد الدبلوماسية الجزائرية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا راجع إلى أن التورط فيها تجربة محفوفة بالمخاطر ومغامرة غير مأمونة العواقب، وهذا في إطار الرِؤية الإستشرافية لنتائج وتبعات الأحداث فموقف الجزائر موقفا سياسيا متميزا يحفظ لها أمنها واستقرارها.

فالنظام السياسي بقدر ما يهدف للحفاظ على الاستقلال الوطني من خلال السياسة الدفاعية بالقدر ما يصبوا نحو الحفاظ على بقاءه واستمرار النخب السياسية الحاكمة في مناصبها، باعتباره نظام تسلطي فاقد لآليات الاستمرار التكيفية، وأي سياسة هجومية تهدد بقاءه، والتطورات الحاصلة اليوم في منطقة الساحل الإفريقي تجعل الجزائر مضطرة غير مخيرة لإتباع سياسة هجومية أكثر منها دفاعية للحفاظ على بقاءها.

فالسياسة الخارجية الجزائرية في فترة حكم "بوتفليقة" تميزت بانتهاج أسلوب دفاعي قائم على إتباع عقيدة أمنية مثلت الثوابت الأساسية لتوجيه المواقف اتجاه المحيط العربي، الإفريقي والدول[1]

المطلب الثاني: المصلحة الوطنية والأمن القومي

تعتبر السياسة الخارجية أحد المفاتيح المهمة المستخدمة في التفسير العقلاني لدوافع السلوك الدولي وفي أبراز المنطق الذي يحكم هذا السلوك ويوجهه نحو غاياته وأهدافه.

وعموما فالسياسة الخارجية هي انعكاس مجموعة من المبادئ التي تختارها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ، وهذه المبادئ والأهداف هي المحددة لسلوك الدولة عندما تتفاوض مع غيرها من الدول للدفاع عن مصالحها الحيوية.

كما تعد السياسة الخارجية تعبير عن موقف الدولة وتوجهاتها الخارجية، كما تحدد مستوى انغماسها في مختلف القضايا والمشكلات الدولية التي تعنيها وتؤثر بصورة أو بأخرى على ما تحاول تحقيقه أو الحصول عليه من مصالح أو أهداف.

[1] - أمينة ايجر مزيان، مرجع سابق، ص41.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز وهي التي انعكست على توجهاتها الخارجية في علاقاتها مع الدول بهدف الحفاظ على المصلحة الوطنية والأمن القومي الجزائري وفق البعد والمضمون الإيجابي.

المصلحة الوطنية:

حيث تم الارتكاز في تناول المصلحة الوطنية على ضوء أهداف الدولة الجزائرية والمرتبة لأولوياتها.

فتم التطرق والاستنجاد في مبحثنا هذا إلى نموذج ماسلو « Masslou » في ترتيبه للحاجات الذاتية للإنسان أو ما يعرف ' بسلم الحاجيات' والذي نجده شكلا هرميا للمصلحة الوطنية والتي تتضمن ما يلي:

- المصلحة الوطنية القاعدية: وهي تلك المسائل التي تتعلق باستمرارية الدولة ومسألة الحفاظ على الاستقلال الوطني، السيادة، وضمان سلامة التراب الوطني.
- المصلحة الوطنية الحيوية: تتعلق بالمصالح التي تمكن الدولة الوطنية من استكمال مشروعها الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع.
- المصلحة الوطنية الأساسية: وهي التي تقاس من خلال مكانة وقوة الدولة على المستوى الجهوي أو الإقليمي.
- المصلحة الوطنية العالمية: وهي مدى مساهمة الدولة كقطب رئيسي في النظام الدولي وقواعد القانون الدولي على المستوى العالمي.
- المصلحة الوطنية فوق القومية: وهي مدى استغلال الدولة لمجالها الجوي في خدمة مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.[1]

فالمحددات الموضوعية والإدراكية لمكانة الجزائر وتقديرها لرؤيتها الإستراتيجية تبرز من خلال أهداف ثلاث تلك المرتبة في المراتب الأولى لهرم " ماسلو" « Masslou" الأولى تتمثل في المصلحة الوطنية،

[1] - منصور لخضاري، ' المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي' (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005)، ص.32.

فالمصلحة الوطنية الجزائرية تنحصر في الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة وخلق تنمية مستدامة وبناء اقتصاد وطني قوي، والتموقع في النظام الدولي من خلال السعي لمكانة دولية تتوافق محجم الإمكانيات والموقع الجيوسياسي الذي تحتله على الصعيد الإقليمي.

فالأهداف القاعدية للدولة تلك التي تقوم على مصالحها الإستراتيجية (السيادة، أمن الأقاليم بتوجهاتها الثلاث، سلامة ووحدة التراب الوطني، الهوية الوطنية) وينعكس ذلك على سيرورة الدولة.[1]

سخرت الجزائر اهتمامها لضمان المصالح سابقة الذكر ويرجع ذلك لاعتبارات ذات صلة بكونها دولة حديثة (مستقلة حديثا) وكذلك طبيعة البناء المؤسساتي للنظام السياسي، بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في المجتمع الداخلي وكذلك ما يبني لها الاعتراف الدولي والإقليمي الجيواستراتيجي وكذلك المنظومة الأمنية الهشة على مستوى الإقليم وهذا نتيجة التهديدات الحديثة المتعلقة بالإرهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتجارة المخدرات والأسلحة.[2]

فمكونات السياسة الخارجية الجزائرية تندرج ضمن استمرارية الدولة تحت مفهوم الدفاع الوطني الذي يقع على عاتق المؤسسة العسكرية (الجيش الوطني الشعبي) كحامي لقدرة الدولة الدفاعية للأمة.[3]

ونتيجة هذا فإن السياسة الوطنية في مجال الدفاع الوطني تحددت في: العمل على الحفاظ على استقلال الجزائر، حماية السيادة ورموز الدولة، منع التدخل الأجنبي في المنطقة الإقليمية للجزائر، رفض وجود القواعد العسكرية على الأراضي الجزائرية والمنطقة ككل.[4]

ومن خلال ذلك بنت الجزائر سياستها الخارجية على هذا الاتجاه عموما واتجاه المنطقة العربية خصوصا، وهذا أن المفاهيم التقليدية للأمن القومي ترى في دول الجوار مصدر للتهديد، حيث عمدت إلى تسوية المشاكل المتعلقة بقضايا الحدود، ومعاهدات حسن الجوار والتعاون والتنسيق الأمني والاستخباراتي مع دول الجوار.

[1] - منصور لخضاري، نفس المرجع، ص32.
[2] - جمال الدين بوزغاية، مفهوم الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية حول الدفاع الوطني (مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 11، 12، نوفمبر 2001)، ص38.
[3] - دستور 1963، مرجع سابق، المادة 10.
[4] - دستور 1996، مادة 25.

ومع كل هذا نجد أن الجزائر لها بعد تصوري للأهداف القاعدية ذات الارتباط بالوسائط الداخلية مقارنة بالخارجية المتعلقة بالتنسيق العسكري والتعاون الثنائي بالشكل الذي تكون فيه محمية، ولعل من أهم محاور التعاون الثنائي ذلك الذي يبرز لنا من خلال التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس فيما يخص قضايا الإقليم أو البعد الأمني الإقليمي أما دوليا يتجلى من خلال التعاون مع روسيا.[1]

فالتصور الجزائري حول الدفاع الوطني يهدف إلى ضمان حرية العمل لمجموعة من المواضيع ذات الصلة بأمن واستقرار البلد وهي تلك المتعلقة: بالدفاع المدني، الدفاع الاقتصادي، الدفاع العسكري، فهذا الأخير يجمع بين قوة السلام والأهداف القاعدية للدولة الجزائرية التي تضمن استمراريتها تعبيرا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الجزائري.[2]

أما المصالح الحيوية للجزائر هي تلك المتعلقة بالقطاع الاقتصادي بما يتضمن الحفاظ على الثروة النفطية والمنجمية للدولة والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني، ولكن هذا لم نره بعد كون أن الجزائر بعد خمسون سنة لم تحقق بعد النهضة الاقتصادية ولا تزال تعاني التبعية للخارج.

لذا كان لزاما على السياسة الخارجية أن تضع الاستراتيجيات الاقتصادية للدولة الجزائرية بما يتلاءم والنهج الاقتصادي الدولي، استثناءا لفترة الحرب الباردة والتي تميزت بالطابع الاشتراكي، ففي الألفية الجديدة رسخت وكرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي وإستراتيجيتها الاقتصادية مما يواكب التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي[3]، ولكن هذا كان في إطار الضغوطات الدولية أو بالأحرى التحولات التي مست النظام الدولي ونفوذ النهج الليبرالي، فالجزائر تبنت ذلك ظاهريا ولم تكن مهيأة للدخول في إطار النهج الاقتصادي العالمي والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يخص الأهداف الأساسية للجزائر من خلال نموذج 'ماسلو' "Masslou" ارتبطت هذه الأهداف بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والذي يتوافق مع الفاعل الإقليمي وفقا لاقتراب الدور والذي ينعكس على البعد الإقليمي للجزائر في محيطها المتعلق بالقارة الإفريقية عموما والمغرب العربي خصوصا.[4] كون أن

[1] - جمال الدين بوزغاية، مرجع سابق، ص36.
[2] - عبد الحميد مهري، " الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 2002) ص.ص 62-65.
[3] - الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء: تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني حول الحكامة 1999- 2008 (الجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008) ص12.
[4] - عبد العزيز بوتفليقة، حديث لصحيفة العرب، لندن 2006/07/15.

الجزائر هي قلب المغرب العربي سعت الجزائر إلى استرجاع المكانة الدولية فمصطلح الحضور الدولي يعد من أهم المفاهيم المستخدمة في الخطاب السياسي الرئاسي الجزائري من خلال كسب الاحترام الدولي.

وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية بين مفهومين " المكانة الدولة ومفهوم الفاعل الإقليمي"[1]

فرغم أن هذا الدور يتوافق والقواعد الموضوعية الذي تحكمه سواء من جانب الثروات والموارد التي تملكها الجزائر أو الموقع الاستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، غير أنه لم يكن ضمن مفهومه الإيجابي بل أدى إلى الصراع والتنافس الإقليمي في أحسن حالاته (الصراع الجزائري المغربي).

3- الأمن القومي أو العقيدة الأمنية الجزائرية:

لقد اتبعت الجزائر من خلال سياستها الخارجية في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 إستراتيجية دفاعية قائمة على متغيرين أساسيين:

I.المبادئ العامة الموجهة للسياسة الخارجية المستمدة من ركائز قانونية ودستورية تهدف إلى حفظ الأمن القومي الجزائري، الذي يعتبر المصلحة العليا للدولة في إطار لعبة صفرية لا يمكن التخلي فيها عن مكاسب السيادة هذه المبادئ وكما تم طرحها تتمثل في:

- مبدأ الحفاظ على الاستقلال الوطني.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- مبدأ حق تقرير المصير.
- مبدأ حسن الجوار.[2]

[1] - عبد العزيز بوتفليقة ، نفس المرجع.

[2] - صالح زياني. " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تهديدات العولمة" (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول " الأمن القومي الجزائري في ظل تنامي تهديدات العولمة" بسكرة، الجزائر، 2011) ص.ص 290-291.

II. سياسة المعاملة بالمثل:[1] حيث أن السياسة الخارجية تستغل المبادئ الموجهة لها لتحقيق مكسب عدم تدخل الدول الأخرى في السياسة الداخلية للجزائر في أية قضية كانت، وهذا ما أدركته الجزائر في عدم تدخل الدول الأجنبية في فترة الانفلات الأمني في فترة التسعينات.

فالنظام السياسي بقدر ما يهدف إلى الحفاظ على الاستقلال الوطني من خلال السياسة الدفاعية بقدر ما يصبوا نحو الحفاظ على بقاءه واستمرار النخب الحاكمة في مناصبها وهذا باعتباره نظام تسلطي فاقد لآليات دوران النخب وتبنيه أي سياسة هجومية قد يهدد بقاءه، وهذا ما يتضح لنا من خلال تعامله مع مختلف القضايا المطروحة أمامه تلك المتعلقة بأحداث المنطقة العربية من سنة 2011.

لكن التغيرات التي شهدها النسق الدولي تطغى عليه لعبة المصلحة القومية سواء كانت مادية (اقتصادية أو عسكرية) أو غير مادية(الثقافية، الحضارية) خاصة وأن الموقع الجيوسياسي للجزائر أصبح اليوم أكثر تهديدا لبقاء الدولة في حد ذاتها في ظل التنافس الدولي المحموم على منطقة الساحل الإفريقي.

وعليه تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة الجزائرية ببعدها الداخلي (تحقيق بقاء النخب الحاكمة) والخارجي (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر) ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ الملاحظ والمحلل للخطاب الرسمي الجزائري تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد صناع القرار في الجزائر على التعريف بالمصالح الجيوسياسية لدولتهم، وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات (الإرهاب والجريمة المنظمة) والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمن الجزائر على المستويات الزمنية القريبة والمتوسطة والبعيدة.[2]

وتتبنى الجزائر هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، ويمكن القول أن العقيدة الأمنية تستغل عند الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة الجزائرية في مجال أمنها القومي.

[1] - عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص70.
[2] - سليم العايب، مرجع سابق، ص.ص 27-28.

فالعقيدة الأمنية الجزائرية هي الأداة التي تقوم من خلالها الدولة بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها.[1]

تبلورت العقيدة الأمنية الجزائرية خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال متأثرة بمشاكل الحدود وقد ساهمت عوامل عديدة في تشكيلها، أهمها العامل التاريخي للثورة الجزائرية (قائد للحركات التحررية) والثقل التاريخي والسياسي والاقتصادي والجغرافي والسكاني وظف أيضا في صياغة التصور الأمني الجزائري، بمعنى أن مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي، يجعلان منها زعيمة المغرب العربي على عكس الدول التي أبرمت اتفاقيات أو معاهدات دفاعية مع القوى الأجنبية لم تبرم الجزائر مثل هذه الاتفاقات لعدم تناسبها و الخطاب الرسمي و التوجهات السياسية الاستقلالية للبلاد أو وفق هذا التصور رفضت منح التسهيلات العسكرية للقوة الأجنبية أو قبول وجود قواعد عسكرية على أرضيها[2].

[1] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص 120.
[2] - صالح زياني، مرجع سابق، ص 92.

المبحث الثالث: آليات تفعيل خطاب السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: الآليات السياسية

يقصد بوسائل أو آليات تنفيذ السياسة الخارجية هي تلك الأدوات التي تستخدم لتنفيذ أو تحقيق أهداف السياسة الخارجية لأية وحدة دولية، فتحقيق الأهداف في السياسة الخارجية يتطلب استعمال العديد من الآليات اللازمة لتنفيذها وترجمتها وذلك مرتبط بطبيعة الزمان والظروف الخاصة لكل موقف[1] .

فمن حيث الآليات والوسائل نجد هناك اختلاف كبير بين الباحثين حول كيفية تقسيمهم لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية إلا أن ذلك ليس له أهمية كبيرة من حيث كونه لا يشكل تأثيرا على جوهر ما طرحوه في مختلف دراساتهم وبحوثهم في هذا الاختصاص وعلى هذا يمكن حصر هذه الآليات فيما يلي:

أ- الوسائل الدبلوماسية (السياسية).

ب- الوسائل الاقتصادية.[2]

1- الوسائل الدبلوماسية (السياسية):

الدبلوماسية في مفاهيمها السائدة ' هي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري الدول المستهدفة لعلاقاتها ومصالحها، أو هي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية"[3] .

وعليه نطرح التساؤل التالي: ما هي أهم الوسائل والآليات التي تستخدمها الجزائر لبلوغ أهدافها في السياسة الخارجية؟

ومن خلال ما تم طرحه في الفصل الأول نجد أن السياسة الخارجية الجزائرية مستمدة من مختلف المبادئ التي تحدد توجهاتها ومختلف مواقفها فلو تتبعنا مسار التاريخ لوجدنا أن الدبلوماسية الجزائرية ترتكز على مبادئ القانون الدولي، فالمواقف الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي تتبع دائما مبدأ سيادة

[1] - علي محمد شمش، مفهوم السياسة الخارجية: دراسة الأهداف والوسائل، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة(مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1988) ص 35.

[2] - اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت، مطبوعات جامعة الكويت 1979) ص 265.

[3] - بطرس غالي ومحمود الدخيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة (القاهرة ، المكتبة الأنجلو-مصرية 1976، ط5) ص 359.

الدول وكذلك على أساس مبدأ التعاون بين الدول وتكريس مبدأ حسن الجوار وتكريس وتعزيز العلاقات بين الدول وحل النزاعات بالطرق السلمية ونبذ كل أشكال العنف.

فدراستنا لآليات السياسة في تنفيذ السياسة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 يكمن في:

1. الانتماء إلى حركات التحرر الوطني وشعوب العالم الثالث.
2. الوساطة كأداة لحل الخلافات.
3. العمل على تحقيق السلم واستقرار الدول(اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999)[1]

سعت الجزائر إلى إرساء دائما السلم والتعايش السلمي، حيث تدعو الجزائر إلى القضاء على جميع أشكال الاستعمار (القضية الصحراوية) وهدفت إلى وحدة شمال إفريقيا من خلال اتحاد المغرب العربي، ضف إلى ذلك سعي الجزائر اتجاه محيطها الإقليمي لتسود سياسة الجوار وتسوية النزاعات عن طريق التفاوض وتلبية التطلعات المشروعة للشعوب في ظل احترام الهوية والاختيارات وحقوق الشعوب.

إن المؤكد أن الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 عملت على تحقيق أهدافها بما يحفظ لها الأمن الداخلي حيث تبنت توجهات نحو بناء علاقات مع مختلف الدول بغرض تحسين صورتها من خلال تنويع العلاقات في الجوانب الاقتصادية والمالية ومن الناحية الأمنية من خلال تبني خطاب " مكافحة الإرهاب" حيث اتجهت الدبلوماسية الجزائرية لمجابهة الإرهاب ليس كظاهرة فطرية بقدر ما هو ظاهرة كونية تهدد جميع الدول خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[2]، حيث تبنت السياسة الخارجية الجزائرية خطاب مكافحة الإرهاب الدولي باعتبارها أكثر الدول المتضررة منه.

فطبيعة الموقع الجيواستراتيجي للجزائر في القارة الإفريقية والوطن العربي الكبير يجعلها مرشحة للعب أدوار مهمة في الساحة الدولية.

وذلك من خلال إدارة مختلف الأزمات الإفريقية (مالي وليبيا) على أساس الوساطة والحكامة والدعوة إلى الحوار الوطني في كل من ليبيا ومالي، حيث حاولت الجزائر بناء إستراتيجية معينة للحفاظ على الأمن القومي الجزائري من أي تهديد يمكن أن يطاله وهذا ما فعلته من خلال وساطتها في الحرب الإثيوبية الإريترية سابقا (1999) وهذا كان لأبعاد سياسية تسعى الجزائر لتحقيقها:

[1] - Belkacem Iratin, la nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie, revue algérienne des relations internationales vol14 n2 1994, p39.

[2] - السعيد ملاح، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005) ، ص104.

1. كسب تأييد الدول الإفريقية لمساندة الجزائر في قضيتها مع المغرب فيما يخص الصحراء الغربية بحيث أول دولة ساندت الجزائر في هذه القضية 'مالي'.
2. توجيه رسالة للقوى الإقليمية في المنطقة خاصة المغرب حول عودة الجزائر إلى الساحة الإفريقية ومن ثم تمسكها في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بعد استقطاب رؤساء الدول الإفريقية في العديد من القمم الإفريقية.[1]

حيث تسعى الجزائر لتكييف مبادئها في السياسة الخارجية وفقا لمصلحتها القومية وحفاظا على أمنها المرتبط بتحقيق الأمن القومي الإقليمي **الإفريقي في إطار ما يعرف بتأثير الدومينو (Domino EFFECT)**[2] ، أي انتقال الأزمة الإقليمية نتيجة الترابط الجغرافي والاجتماعي وهذا ما برز مع تعاطي الجزائر من الفترة 2011 إلى 2015 مع مختلف القضايا المطروحة أمامها في إطار ما سمي 'بالربيع العربي' بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

حيث سعت إلى نشر السلم والأمن في إفريقيا وقد كان بارزا في العديد من الخطابات التي ألقاها الرئيس بوتفليقة إذ جاء في نصها ما يلي: "**لا سبيل لتحقيق أي إصلاح ما لم نعمل على استتباب السلم في إفريقيا، وأن نفتح القلوب للتضامن والإخاء والتسامح...**" كما قال أيضا " **لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع أنحاء القارة.... لبناء إفريقيا، وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والالتحاق بالحضارات الأخرى...**"[3]

وعليه انتهجت الجزائر في سياستها الخارجية أسلوب الانفتاح والمشاركة والتفاعل الايجابي، حيث كان لها مواقف واضحة وصريحة مع مختلف القضايا الدولية، حيث رأت على أن العمل الدبلوماسي آلية إستراتيجية لتوضيح سياسة الدولة والحفاظ على مصالحها وإبرازها كعنصر فعال في المجتمع الدولي من خلال المشاركة في مختلف المؤتمرات والتظاهرات الإقليمية والعالمية، حيث كانت دوما عضوا نشيطا في أغلب المنظمات الدولية والإقليمية كهيئة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.[4]

[1] - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص40.
[2] - محمد سليمان الزواوي،" الربيع العربي وجنوب الصحراء الإفريقية، الآثار والتداعيات"، قراءات افريقية . 6 أكتوبر 2011، ص28
[3] - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 39.
[4] - محمد مسعود بونقطة، الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية: المبادرة الجزائرية للإصلاح عام 2005 (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010)، ص30 .

وعليه فإن الآليات السياسية التي استخدمتها الجزائر بهدف تحسين صورتها دوليا تلك المتمثلة في بناء علاقات اقتصادية وأخرى عسكرية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمتمثلة أساسا في جهود مكافحة الإرهاب انطلاقا من التوقيع على الاتفاقية الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 14 جويلية 1999 والموقعة من طرف 46 دولة افريقية في الدورة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي كانت بمبادرة جزائرية.

لتتواصل جهود الجزائر بالاهتمام بالجانب المؤسساتي لمكافحة الإرهاب من خلال إنشاء " المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب" والذي دشنه الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" أكتوبر 2004، حيث كان البحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة لمحاربتها الهدف الرئيس لهذا المركز[1].

وعملت الجزائر على إقناع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بضرورة إصدار قرار يجرم تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية قصد تحرير الرهائن حيث وافقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وروسيا على المقترح الجزائري ليقر بعدها مجلس الأمن بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القرار رقم 1904 المتعلق بالتهديدات التي تستهدف السلم والأمن العالميين من طرف الأفعال الإرهابية.[2]

لتؤكد الجزائر استعدادها قصد تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خلال الدورة الرابعة للجنة المشتركة الجزائرية البريطانية المنعقدة في شهر مارس 2010 "بلندن" حيث أكد الممثل الجزائري "عبد القادر مساهل" على ضرورة احترام جميع الدول للوائح واتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب خاصة القرار الأممي 1904 الذي يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية بكل أشكالها.[3]

[1] - ظريف شاكر " البعد الأمني الجزائري لمنطقة الساحل" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008) ص50.
[2] - محمد جعبوب، مرجع سابق. ص 160 .
[3] - نفس المرجع، ص162.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

يعد الاقتصاد القوة المحددة للسلوك السياسي، فالدول تستجيب للأحداث الآتية من البيئة الخارجية بناء على موقعها في النظام الاقتصادي، كما أن هذه الاستجابة تتسم بطابع الحتمية حيث زاد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى ازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وبصفة أخرى تلعب الوسائل الاقتصادية الدور الرئيسي في توجهات الدول الخارجية حيث أصبحت الوسائل الاقتصادية جزءا حيويا من السياسة الخارجية، وبصفة أخرى تلعب الوسائل الاقتصادية الدور الرئيسي في توجهات الدول الخارجية، بل أصبحت جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية وهذا نظرا لأهميتها كون أن الأدوات الاقتصادية تستخدم لتحقيق أهداف سياسية و أمنية بالدرجة الأولى [1].

فالدبلوماسية الاقتصادية يقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية لهذه الدولة، وبطبيعة الحال فهذه السياسة تنتهجها الدول بأوجه مختلفة من خلال منح المساعدات الاقتصادية للدول التي تتماشى سياستها والدولة المانحة لها وكذلك حتى من خلال منع المساعدات وفرض العقوبات الاقتصادية على الدول المناهضة والتي لا تتماشى مع مصالح الدولة المانحة.[2]

حيث أصبحت الوسائل الاقتصادية تلعب دور رئيسيا في العلاقات الدولية وهذا نظرا كون العالم أصبح على درجة كبيرة من الترابط والتداخل الاقتصادي، فالأدوات الاقتصادية تعتبر عاملا موجها للسياسة الخارجية (فرض العقوبات الاقتصادية، سياسة الإغراء، والمساعدات ،سياسة المقاطعة).[3]

أما من خلال الإطار التطبيقي للدراسة يندرج ضمن الآليات الاقتصادية الجزائرية ودورها في السياسة الخارجية من حيث الأطر والمؤسسات التي تعتمد عليها الجزائر كوسائل أو قنوات لتحقيق مصالحها سواء على الصعيد الإقليمي من خلال جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي و إتحاد المغرب العربي أو الدولي من خلال الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الدولية .

لقد أدى ارتفاع أسعار البترول و زيادة أهميته الإستراتجية في الجزائر إلى تبنيها في تعاملها مع الدول المغربية تقديم التسهيلات كأحد الأوراق المعتمدة لتحقيق أبعادها السياسية في المنطقة، وهذا بغض النظر

[1] - محمد بن أحمد ومحمد سليم مترجمان ، تفسير السياسة الخارجية (الرياض ،مطابع جامعة الملك سعود ،1989) ، ص 185
[2] - عبد العزيز دواوي "أدوات الخارجية " أصوات الشمال ،م 5 ،ع98 (3 ماي 2015) ص 27.
[3] - عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995 (مذكرة شهادة الماجستير ،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائـر ،1997)،ص 19 .

عن الروابط التي تربطها مع دول الجوار الإقليمي ،إلا أن التسهيلات لا تخرج عن القاعدة المعروفة في السياسة الدولية، (حل مشاكل الحدود وتأمينها بالنسبة للجزائر)، هذه التسهيلات لها ثمن سياسي وهو(الحدود) فالمساعدات أو التسهيلات الخالصة لا توجد ضمن الدول، حيث يجب التركيز على الأبعاد الخفية لها وآثارها.

فعادة ما تكون المساعدات والتسهيلات ذات صلة لاعتبارات أخلاقية، اقتصادية وسياسية، لكن الملاحظ أن الاعتبارات الأخلاقية ورغم أهميتها لا تعد سوى جزء محدود من السلوك السياسي للدول، فالجزائر من خلال مثلا مد أنبوب الغاز إلى أوروبا عبر تونس والمغرب تهدف إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الطاقوية الجزائرية حيث أن أهميتها تتجاوز بكثير الجانب الأخلاقي، فالاعتبارات السياسية تلعب دورا محوريا في تقسيم نمط التسهيلات الجزائرية لدول الجوار المغاربي من خلال دعم العلاقات السياسية أو تحقيق مجموعة من المكاسب (مثلا تأمين الحدود) وتحقيق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة ، فالتسهيلات والمساعدات الجزائرية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المحيط الإقليمي للجزائر[1] وتبين ذلك في :

*ضمان الحدود الموروثة عن الاستعمار، والحفاظ على الوضع القائم.

*ضمان التوازن في المنطقة والحفاظ على تفوق الجزائر.

*الحرص على حسن الحوار الإيجابي للجزائر، والحد من فرص قيام النزاعات والحروب مع هذه الدول على غرار ما حدث مع المغرب 1963م.

أما فيما يخص التهديدات الاقتصادية فعلى الرغم من تعدد أشكالها فإن تأثيرها أقل من آلية المساعدة والتسهيلات و هذا راجع إلى الأولويات في التعامل الجزائري في الأبعاد الاقتصادية حيث تعد من أهم ما تلجأ إليه الجزائر هو منع التسهيلات الاقتصادية و التجارية أو التهديد بذلك وهذا بغرض تحقيق أهداف محددة .

و عليه سيتم التطرف بصفة بأكثر دقة في إطار الدبلوماسية الاقتصادية من خلال البناء المؤسساتي الإقليمي و الدولي. [2]

[1] - عز الدين بعزيز، مرجع سابق ،ص 29.
[2] - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ص 303.

.من خلال ما ذكره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المناسبات .

"بات الصوت الوحيد غير مسموع، والطرف المنفرد غير مستساغ والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتعددة غير مجد، وإنما هي تكتلات إقليمية و دولية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح".[1]

1- **المنظمات الإقليمية:**

تعتبر المنضمات الإقليمية كمنابر تنفيذ السياسة الخارجية للدول باعتبارها أحد مجالات التحرك السياسي الخارجي وهذا خدمة لأهدافها الخارجية التي تكمن في طرق تأثيرها في القرارات واللوائح و التوصيات التي تخرج بها، وتعد هذه المنظمات مرجع رسمي لمعرفة مواقف الدول اتجاه مختلف القضايا.[2]

أ- الجزائر و جامعة الدول العربية :

إن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي الهام ومساحتها الجغرافية الهائلة، تعد من الدول المحورية في إطار جامعة الدول العربية بحيث تعتبر قطعة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال على اعتبارها من الدبلوماسيات النشطة حيث ساهمت في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل.[3]

حيث يتضح دور الدبلوماسية الجزائرية ومدى فعاليتها منذ انضمامها إلى هذه الهيئة، فجامعة الدول العربية هي هيئة عربية تضم الدول الموقعة على ميثاقها والتي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي، تهدف إلى تحقيق التعاون الإقليمي في إطار قومي، تأسست في 22 مارس 1945 . وتجسد دور الجزائر في بعدها الإصلاحي لهذه المنظمة، وإرساء دعائم السلم و التعايش السلمي.[4]

حيث رأت الجزائر أن استرجاع دورها الريادي في النظام الإقليمي العربي لن تأتي إلا من خلال دعم التكتلات الجهوية والعمل على إحيائها بعد الركود الذي مس مختلف هياكلها، وعملت من خلال الجامعة العربية على الاهتمام بمختلف القضايا العربية والتضامن العربي بما يضمن الأمن القومي العربي واحترام سلامة كل دولة عربية ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، وتحث على مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث جامعة الدول العربية، وتفعيل آلياتها لمسايرة التطورات العالمية المتسارعة وتطوير أساليب عملها.[5]

---

[1] - كلمة الرئيس بوتفليقة في الدورة 23 للجنة منظمة الوحدة الإفريقية كالعمل و شؤون الاجتماعية، الجزائر 20\04\2004. إبراهيم رماني ،مختارات من خطب رئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 .2003 الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة ،(الجزائر :منشورات ANEP،2003) ص 251

[2] - عز الدين بعزيز، مرجع سابق، ص 31.

[3] - محمد مسعود بونقطة، الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص4.

[4] - وهيبة دالع، مرجع سابق، ص61.

[5] - نفس المرجع ،ص61.

الجزائر والإتحاد الإفريقي :

ركزت الجزائر في مسعاها لاستعادة سمعتها الدولية على الدائرة الإفريقية وهذا طمعا في لعب دور محوري بها، الأمر الذي أدى بها للدخول في منافسة مع بعض الدول المتطلعة للعب نفس الدور في المنطقة كليبيا ومصر.

إن أهم الأطر التي اعتمدتها الجزائر لتعزيز اندماجها في المجتمع الدولي هو الإطار الإفريقي خاصة بعد انعقاد القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر والتي امتدت من 12الى 14 جويلية 1999 .

تجسدت الأهمية التي أولتها الجزائر لسياستها الأفريقية في استحداث ولأول مرة في تاريخها منصبا وزاريا للشؤون الإفريقية وذلك لأجل إرساء علاقات التعاون بين دول القارة الإفريقية وتعزيز العلاقات جنوب-جنوب والتعاون بين الشمال والجنوب.[1]

فالجزائر تلعب دورا هاما جدا ضمن الاتحاد الإفريقي في بناء وتنمية إفريقيا[2]، للإشارة فإن الإتحاد الإفريقي تأسس في 9 يوليو 2002 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية وهو منظمة دولية تتألف من 52 دولة افريقية .

وتعتبر أديس أبابا في إثيوبيا هي العاصمة الإدارية والرئيسية للاتحاد الإفريقي، يظهر تأثير الدائرة الإفريقية على السياسة الخارجية للجزائر من خلال الدور الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن القضايا الإفريقية في مختلف المحافل الدولية، وأمام العديد من الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي[3].

وعليه تندرج السياسة الخارجية الجزائرية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة، ومحاولة النهوض الاقتصادي والاجتماعي لها.

فالجزائر لعبت دور رئيسي في منظمة الإتحاد الإفريقي مؤخرا وذلك بإعادة عضوية النظام المصري ،وهذا كان بعد تجميدها خاصة بوصول النظام المصري الجديد بقيادة عبد الفتاح السيسي وهو نظام انقلابي على الشرعية للرئيس مرسي محمد ،وهذا تناقض صارخ بين ما هو موجود على مستوى بنود الإتحاد الإفريقي التي تصر على عدم التعامل مع الحكومات الانقلابية .

[1] -وهيبة دالع، مرجع سابق، ص64.
[2] - تصريح الرئيس التشادي إدريس ديبي إيتو، الجمعة 28 فبراير 2014.
[3] - وهيبة دالع، مرجع سابق، ص63.

الجزائر واتحاد المغرب العربي:

واظبت الجزائر مند عقود على إبراز تمسكها بتقارب دول المغرب العربي ، وبرزت هذه الإستراتجية الجزائرية كخيار أساسي يتطلع إلى التجاوب مع حجم التحديات والرهانات الإقليمية المقبلة التي تفرض انبعاثا اقتصاديا مغاربيا مغايرا لما هو سائد .

من وجهة إستراتجية يلتقي عديد الخبراء في حتمية فك الارتباط بين الاتحاد المغاربي المشلول وكافة المشكلات الجهوية العالقة لإحراز وثبة مفصلية في المنطقة ،عبر نشوء تجمع اقتصادي جديد يحول دون امتصاص الاتحاد المغربي من قوى إقليمية ودولية .

ولعل ما حدث من تكامل اقتصادي مثمر بين الجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا يدفع إلى تعزيز وتفعيل ودعم بناء هذا النمط المغاربي .وهذا ما ذهب إليه أمين اللجنة العامة في ليبيا "بغدادي المحمودي" في اختتام أشغال الدورة الثالثة عشر للجنة العليا الليبية الجزائرية المشتركة حيث أكد أن التعاون الثنائي يزيد من قوة الاتحاد المغاربي ومن شأنه تعبيد الطريق لتأسيس لجنة عليا لدول المنطقة .

وحسب المنظور الجزائري فإن المغرب العربي منشود من طرف الكل ،وهو حتمية تاريخية يقتضي تكثيف المبادلات بعيدا عن مفهوم المحاور لتعميق التعاون والاستفادة القصوى لدول المغرب العربي. ككل على أرض الواقع ،وحرصت الجزائر على إبداء تشبثها بتحدي نهوض الاتحاد المغاربي ودعم القضايا المغاربية ذات الاهتمام المشترك ولاسيما القضايا التي تخص التعاون بين البلدان الأشقاء حيث بدأت تعطي ثمارها على مستوى التجارة والخدمات والسياحة إلا أن الميزة الأساسية لاتحاد المغرب العربي ،بعد حوالي 20 سنة من تأسيسه بقي يراوح مكانه وهناك العديد من العوائق التي تكبح هذا المشروع في مجاله الأمني والسياسي ،وهذا راجع إلى عوامل عدة .

تنص المادة الخامسة عشر على ما يلي "تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن وحرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي ،كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأخرى [1] .

[1]– F. soudan ,kadafi,pent,il compter sur le meglneb ? Jeune Afrique . 1633 du 23 Avril 1992 ,p 6 .

وهنا نطرح التساؤل : هـل استطاع الاتحاد المغاربي أن يحقق انجازات في المجال الأمني ؟ بمعنى كـيـف واجــه الأحداث التي طرأت على المنطقة وأمن واستقرار الدول الموقعة على معاهدة مراكش وإلى أي مدى تمكنت الجزائر من استعمال الإتحاد ومؤسساته وتوظيفها خدمة لمصالحها وأهدافها في المنطقة[1]

إضافة إلى المسألة الصحراوية التي ساهمت في توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب وتبقى حجز الزاوية لبناء الاتحاد المغاربي والحقيقة أن التفاعلات والتطورات التي شهدتها القضية الصحراوية خلال السنوات التي عاشها الاتحاد أثبتت ومازالت تثبت أنه لا يمكن تصور فعالية للاتحاد المغاربي دون تسوية أو حل نهائي للقضية الصحراوية إضافة إلى قضايا الحدود (بين الجزائر وتونس وبين الجزائر وموريتانيا وبين الجزائر والمغرب) حيث أن بعضها لم يعرف بعد التسوية ولم يتم بعد وضع معالم الحدود حيث أثبت الإتحاد المغاربي عجزه وعدم فعاليته خاصة في مجال الأمن الإقليمي وهذا راجع لغياب مؤسسات أمنية مشتركة وكذلك غياب الإرادة السياسة لدى الأنظمة أو ضع القرار لتنسيق السياسات الأمنية وتوحيد المواقف حول القضايا الأمنية لدول الإتحاد[2]

حيث رغم أن "اتحاد المغرب العربي" أخذ الكثير من الاهتمامات الدبلوماسية الجزائرية وجهودها إلا أن الجزائر عجزت إلى حد ما أن ترى هذا الاتحاد مجسدا على أرض الواقع ،وذلك راجع لغياب الثقة بين أعضاء الاتحاد والقضية الصحراوية، وهذا ما يعيق السياسة الجزائرية عن تحقيق أهدافها في المنظمة ،وبقى الإتحاد بناءا هشا من خلال ضعف الهيكل التنظيمي سوى يمثل سوى أهداف عامة مثل الوفاق والتقدم الاقتصادي .

[1]-.عز الدين بعزيز ,مرجع سابق ، ص 94.
[2]- نفس المرجع ،ص 96.

المبحث الأول: الجزائر والدائرة العربية (تعاطي الجزائر مع الحراك العربي)

تمهيد:

مع اندلاع ما يسمى 'بالربيع العربي' في كل من تونس ومصر وليبيا وتدهور الأوضاع في مالي، وتنامي الجماعات الجهادية المتطرفة ومطالبتها بالانفصال عن الدولة المالية أصبحت الجزائر في موقف حرج لكونها الدولة الكبرى في المنطقة وتتوسط جميع دول المغرب العربي، ولها عمق استراتيجي يتمثل في مالي التي تعرف أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية متواترة، إلا أن تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رغم إمكانياتها المادية والعسكرية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية، يجعل منها قريبة من بؤر الفشل المحيطة بها.

وما يعزز هذا الطرح هو أن الجزائر أكبر دولة في منطقة المغرب العربي ولها حدود مع جميع دوله، حيث تعتمد الجزائر على الحوار المشترك مع هذه الدول واعتماد دبلوماسية الأزمات وبطء الآلة الدبلوماسية في التفاعل السريع مع الأزمات الأمنية في المنطقة.[1]

وهذا الوضع يجعل الجزائر تجد صعوبة في وضع رؤية استراتيجية شاملة لتحقيق أمنها القومي، هذا الأمن الذي يرتبط أساسا بعامل الاستقرار في دول الجوار، ومن ثم تأمين العمق الاستراتيجي للجزائر.

ولعل التناقض الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية هو الرغبة في لعب دور رائد في المنطقة، في ظل تخوف الجزائر من التورط في الأزمات الداخلية لدول الجوار مثل تونس وليبيا ومالي والنيجر وتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[2].

وعليه سنتناول في هذا المبحث سياسة الجزائر الخارجية اتجاه العالم العربي (موقف الجزائر من النظام المصري الجديد في ظل حكومة انقلابية) وتفسير التناقض بين الخطاب والممارسة، إضافة إلى تفسير

[1] – عبد الوهاب عمروش " تكيف اضطراري: أبعاد التحول في السياسة الخارجية للجزائر اتجاه المغرب العربي بعد الانتخابات الرئاسية 2014، حالة الإقليم ع7 (7 ماي 2014، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة) ص 2.

[2] – نفس المرجع، ص3.

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومدى احترامه اتجاه الأزمة الليبية، انطلاقا من أهم الاعتبارات التي أملت على الجزائر تبني موقف غامض أو متحفظ من الحراك العربي.

- **المطلب الأول: الجزائر والنظام المصري الجديد**

موقف الجدل من نظام انقلابي:

إن موقف الجزائر من الثورات العربية وجهت له العديد من الانتقادات وهذا راجع إلى الإدعاءات التي تقول أن الجزائر بقيت على مسافة من الأوضاع في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا ولم تساير الأحداث والتغيرات في المنطقة العربية، ولكن وجهة نظر صناع القرار تختلف عن ذلك، من خلال التأكيد على أن الموقف الجزائري من الأحداث هو يخدم المصالح الاستراتيجية للجزائر على الصعيد الإقليمي والعربي، والجزائر تميزت بمواقفها "المسؤولة" حيال التحولات الجارية في بعض الدول العربية وأن مواقف الجزائر نابعة من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية منذ عقود وتتمثل في دعم القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام خيارات وإرادة الشعوب في تحقيق مصيرها.[1]

أما ما يهمنا في موقف الجزائر اتجاه الثورات العربية هو التناقض الموجود بين ثبات المبدأ و تغيره خاصة اتجاه النظام المصري الجديد بقيادة "عبد الفتاح السيسي" في ظل نظام انقلابي، وهذا ما يتناقض ومبادئ الجزائر المتمسكة بالشرعية والرافضة لكل صور وأشكال الحكومات الانقلابية.

قبل التطرق إلى موقف الجدل من النظام المصري الجديد لابد من إطلالة على طبيعة العلاقات الجزائرية المصرية، من الناحية التاريخية.

من المعروف أن العلاقة بين البلدين مرت بمرحلتين نقيضتين:

- الأولى: مرحلة تطور وازدهار وصل ذروته في عهد الرئيس عبد الناصر، حين كانت مصر تقود التحرر والاستقلال الوطني.
- الثانية: مرحلة تدهور وانحطاط وصل ذروته في السنوات الأخيرة، من عهد مبارك حين كانت مصر دولة تابعة لا يشغل قادتها شيء سوى توريث السلطة من مبارك الأب إلى مبارك الابن.

[1]– عبد الرؤوف عبد الباسط، موقف الجزائر من الثورات العربية، النصر، 05 ديسمبر 2011، ص3.

فالشعب الجزائري لم ينس أبدا أن ثورته العظيمة في مواجهة الاستعمار أعلنت من القاهرة عام 1954 ومساندة مصر للثورة الجزائرية، كذلك لم ينس الشعب المصري وقفة الرئيس هواري بومدين الداعمة لمصر سياسيا وماديا عقب هزيمة 1967، وهو الدعم الذي استمر بعد رحيل عبد الناصر، وتواصل حتى حرب 1973، لذا ليس غريبا أن تشكل علاقة ثنائية متينة بين مصر والجزائر.[1]

فبين مصر والجزائر مساحة كبيرة جدا من المصالح على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي والاجتماعي.

حق تقرير المصير والنظام المصري الجديد:

تعتمد الجزائر منذ استقلالها على سياسة خارجية تتسم بالرزانة والحكمة، كما أنها تعتمد على مبادئ تستمدها من ميثاق الأمم المتحدة كمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية جعل من الجزائر محل احترام من المجموعة الدولية، لكن الموقف الغامض من النظام المصري (نظام انقلابي) يطرح العديد من التساؤلات حول أبعاد هذا الموقف وغاياته، مع التذكير على أن الجزائر كانت تمثل قبلة للثوار في فترة الستينات من خلال مساندة القضايا العادلة وحق تقرير المصير، كالقضية الفلسطينية والقضية الصحراوية إلى قبلة للانقلابيين.[2]

يرتبط مبدأ حق تقرير المصير في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، حيث يعد هذا المبدأ شرطا أساسيا لعلاقات حسن الجوار، وهذا للدور الذي يلعبه في تحديد مسار العلاقات الخارجية للجزائر بمضمونه الإيجابي[3] غير أن الذي حصل في مصر يعد انقلابا ضد الشرعية وتطاول على السيادة الشعبية، ما يجعل الجزائر أمام معضلة المبدأ والواقع الفعلي هو الاعتراف بالنظام المصري الجديد، وهو ما خلق حراك سياسي داخلي، بل تعدى إلى من وصف أن الجزائر انقلبت على مبادئها.

شهدت العلاقات المصرية الجزائرية خلال عام 2014 تقدما ملموسا في مختلف الأصعدة لتمحي بذلك سنوات من الفتور في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث كان اختيار السيسي للجزائر لتكون أول زيارة دولة يتوجه إليها في مستهل زياراته الخارجية بعد انتخابه رئيسا للجمهورية المصرية ذات دلالة استراتيجية، وكان

[1] – حسن نافعة، " الجزائر ومصر، الوطن العربي، ع 1403، 27 ماي 2014، ص10.

[2] – سياسة الجزائر المغاربية بعد رئاسيات 2014 بين التحديات الإقليمية والتكيف المفروض: السفير، العدد 1403. 11 ماي 2014. ص6.

[3] – محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار، (مذكرة ماجستير في القانون الدولي، جامعة الجزائر، 1990) ص304.

له انعكاسات ايجابية على البلدين بدأت بفصل جديد ومميز في فصول العلاقة التاريخية والإستراتيجية التي تربطهما، حيث أكد " **عمر أبو عيش**" سفير مصر بالجزائر عندما قال: "**بأن مصر والجزائر شريكان حقيقيان في العمل السياسي والاقتصادي ومن الأهمية تطوير العلاقات الثنائية لما فيه مصلحة البلدين والشعبين لبناء مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية**" [1] ومن جهته أكد "**رمطان لعمامرة**" وزير الخارجية الجزائري على أهمية مصر للقارة الإفريقية ودورها على ساحة الشرق الأوسط[2]، وجاءت زيارة وزير الخارجية السابق" نبيل فهمي" للجزائر لتعطي زخما للعلاقات الرئيسية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، حيث ظهر على المستوى السياسي مدى اهتمام المسؤولين الجزائريين بهذه الزيارة وكان استقبال الرئيس بوتفليقة لوزير خارجية مصر دليلا على مكانة مصر في المنطقة العربية والقارة الإفريقية.

أما على المستوى الاقتصادي شهدت العلاقات بين مصر والجزائر دفعة قوية عام 2014 أبرزها انعقاد الدورة السابعة للجنة العليا المصرية الجزائرية المشتركة برئاسة كل من ' إبراهيم محلب' و'عبد المالك سلال' والتي تم من خلالها التوقيع على 17 اتفاقية مذكرة تفاهم بين البلدين شملت العديد من القطاعات، وهذا ما يقودنا للتساؤل : ما هي أهم الدوافع التي أدت بالجزائر إلى دعم النظام المصري الجديد على الرغم من عدم شرعيته، والأكثر من ذلك، ما هي أسباب تعزيز وتكريس العلاقات الثنائية بين البلدين على الرغم من التناقض الصارخ للمبادئ الموجهة للجزائر والممارسة الميدانية لها؟

فموقف الجزائر من النظام الجديد في مصر تميز بالدعم اللامشروط من قبل صناع القرار في الجزائر لتجاوز الأزمة الداخلية، ويتضح ذلك من خلال تصريح رمطان لعمامرة لقناة كنال الجيري canal » « Algérie مؤكدا على مكانة دور مصر في القارة الإفريقية وعلى ضرورة استعادة مكانتها الطبيعية داخل الإتحاد الإفريقي، مشيرا إلى أن محاولات عزل مصر أمر ترفضه الجزائر، ومؤكدا على أن الجزائر مستعدة لدعم مصر لتتجاوز كافة الصعوبات التي تواجهها.[3]ومن بين أهم الدوافع التي اعتمدها صناع القرار في الجزائر هو التأكيد على أن التجربة المصرية مطابقة لما مرت به الجزائر سنوات التسعينات (توقيف المسار الانتخابي)، حيث أن أكدوا على ضرورة تجاوز مصر لأزمتها الداخلية بسلام وهذا لن يكون إلا من خلال تقديم يد العون والمساعدة لدولة مصر شعبا وحكومة، وكذلك نظرا للأوضاع الأمنية السائدة في المنطقة"

[1] – عمر أبو عيش، تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية 16 فيفري 2014.

[2] – رمطان لعمامرة، تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية 16 فيفري 2014 .

[3] – تصريح رمطان لعمامرة، لوكالة الأنباء الجزائرية، يوم 16 فيفري 2014.

المخاطر والتحديات" التي تواجهها مصر والجزائر جراء الأزمة الليبية ويتضح لنا ذلك على هامش أعمال المؤتمر الوزاري "17" السابع عشر لحركة عدم الانحياز الذي استضافته الجزائر سنة 2014 والذي أكدوا خلاله دعمهم لكل الجهود والمساعي والمبادرات من أجل إرساء الحوار الوطني وتحقيق العدالة.

أما على المستوى الداخلي للجزائر فقد عرفت ردود أفعال متباينة جراء الموقف الرسمي اتجاه النظام المصري الجديد، حيث شهدت الساحة السياسية حراكا ضد النظام الانقلابي في مصر من خلال ضرورة عودة الشرعية إلى مؤسسات الدولة ورفض كل صور التطاول على مبدأ السيادة الشعبية، فقد دعت حركة النهضة السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في العلاقة مع ما سمته النظام العسكري الانقلابي الذي قالت بأنه يتحمل جزء كبير من محنة الشعب المصري الشقيق بل ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال تأكيدها على أن الحصار والدمار الذي يطال الشعب الفلسطيني اليوم هو سبب هذا النظام الانقلابي وكان بإمكان تفادي كل ذلك لولا تواطآت عربية إقليمية لمعاقبة الشعب الفلسطيني (بما فيها الجزائر) والتي كانت قبلة للثوار في الستينات تحولت إلى قبلة للانقلابيين[1]. زيادة على ذلك فقد دعت المجموعة البرلمانية لتكتل الجزائر الخضراء الحكومة بمقاطعة السلطة الجديدة في مصر إلى غاية عودة نظام الحكم السابق الذي يهيمن عليه الإخوان المسلمين من خلال بيان لها تؤكد من خلاله على رفض التعامل مع الانقلابين إلى غاية عودة المؤسسات الشرعية المنتخبة للشعب المصري و توجهت للنواب لإعلان تضامنهم مع نظرائهم في البرلمان المصري لما يمليه واجب التضامن بين منتخبي و ممثلي الشعوب و الأمم في العالم و "نصح نواب التكتل الشعب المصري بمواصلة نضاله بالطرق السلمية لاستعادة حقوقه التي يحاول الانقلابين سرقتها منه" [2]

وعليه فقد أثار الموقف الجزائري من النظام المصري العديد من الانتقادات التي وصلت حد التعجب من طريقة قراءات قادة الجزائر إزاء ما حدث و كانت محاولات فهم الموقف الجزائري تستدعي أحيانا اعتبارات داخلية مثل الخوف من عدوى الديمقراطية الأمر الذي دفع صناع القرار في الجزائر توخي الحذر خاصة مع صعود الإسلاميين إلى السلطة في مصر ما أثار المخاوف بتحويل المنطقة إلى و جهة غير مأمونة العواقب إضافة إلي الرغبة في الحفاظ على النظام هي السبب الوحيد الذي يقف وراء موقف الجزائر من مصر.

[1] – إلهام بوثلجي ، " النهضة" على الجزائر مراجعة علاقتها مع مصر لأنها سبب ما يحدث في فلسطين" الشروق. ع 4434، 11جويلية 2014.

[2] – محمد بن أحمد ، " تكتل الجزائر الخضراء يطالب بمقاطعة النظام الجديد في مصر، الخبر . 01 أوت 2013. ص3.

المطلب الثاني: الموقف الجزائري من الأزمة الليبية

- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**

اندلعت الثورة الليبية في 17 فبراير 2011، سميت بيوم الغضب على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية، بسبب سوء الأوضاع المعيشية، حيث تأثرت هذه الانتفاضة بموجة من الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي، خاصة الثورة التونسية والثورة المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي بن علي والرئيس المصري حسني مبارك.

انطلقت مظاهرات في 10 فبراير إثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم وذلك لعدم وجود سبب لاعتقالهم، ثم تلتها مظاهرات مطالبة بإسقاط النظام في عدة مدن ليبية، فأطلق رجال الأمن الرصاص على المتظاهرين. ما أدى إلى سقوط ضحايا وتطور الأوضاع، مما أدى إلى انتفاضة شعبية في مدن مختلفة مطالبة بسقوط النظام، حيث زادت شدة الاحتجاجات وطالب المحتجين من الحكومة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث كانت في البداية احتجاجات سلمية.

لكن مع تطور الأحداث وأسلوب تعامل كتائب القذافي باستخدام الأسلحة الثقيلة لقمع المتظاهرين، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بالعقيد معمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، لتنتهي بمقتله على يد الثوار.[1]

فمن خلال هذا الطرح قمنا بإطلالة على طبيعة الأحداث الليبية وهذا قصد الإلمام والإحاطة بالموضوع، وما يهمنا هو تعامل الجزائر مع الانتفاضة الليبية وموقعها من الأحداث المتسارعة في ليبيا، ومدى تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال القضية اللبيبة.

فخلال الثورة الليبية اتهم المجلس الانتقالي الجزائر بدعم الرئيس معمر القذافي وذلك عن طريق السماح بإدخال الإمدادات العسكرية والمرتزقة الأجانب عبر الأراضي الجزائرية.

[1] – عباس رمضان. " الجزائر وحركات التغيير العربية". (بحث مقدم في قسم الدراسات التاريخية والثقافية: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل بغداد، 2011). ص.ص 10-11 .

أما على المستوى الرسمي فلم يصدر أي موقف إزاء التطورات المتلاحقة بليبيا، كما أن الجزائر في البداية لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي وهذا ما وجه أصابع التهم بدعم نظام القذافي رغم نفيها ذلك مرارا.[1]

وجاء حسب مصادر حكومية قولها أن وزارة الخارجية الجزائرية شرعت في ترتيب شروط لأي تطبيع مستقبلي للعلاقات مع ليبيا، يكون أساسه تجاوز مرحلة الخلاف التي تسببت في الاتهامات التي وجهت للجزائر وذلك من خلال تقديم اعتذارات من المجلس الوطني الانتقالي وتحديد المسئول عن تلك الاتهامات[2].

وفي شهر أوت 2011 دخل أفراد من عائلة القذافي الأراضي الجزائرية وأوضح السيد أحمد أويحيى "(كان يشغل منصب وزير أول آنذاك) أن استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي حالة إنسانية تمت ضمن معالجة الجزائر لحالات إنسانية أخرى، وأضاف أن الجزائر لها عادات وتقاليد وتاريخ وحضارة، وليبيا الشقيقة شعب عريق وجار ونشاركه ماض مجيد ومستقبل أمجد[3]

فحياد الجزائر في النزاع الليبي يعني التواطؤ مع نظام القذافي حسب المجلس الانتقالي، لكن الجانب الجزائري لديه رؤية مخالفة لذلك كون أن الوضع مغاير لما حدث في تونس ومصر، والخصوصية تكمن في وجود عدة أطراف في النزاع الليبي تمثلت في التدخلات الأجنبية، وهذا ما ترفضه الجزائر والتي تهدف إلى إبعاد الوجود الأجنبي في المنطقة وضرورة اللجوء إلى الحلول السلمية لحل النزاعات والصراعات الداخلية للدول وأن ما يحدث في ليبيا هو شأن داخلي محض، غير أن تحفظ الجزائر من المجلس الانتقالي الليبي والتطبيع معه راجع إلى عدة ملفات بعضها جديد والبعض الآخر قديم، أولها هو ضرورة الحسم في الاتهامات الموجهة للجزائر (دعم نظام القذافي) وثانيها موقف المجلس الانتقالي من بعض المسائل الأمنية والتعاون الأمني لاسيما تأمين الحدود ومراقبة وضبط الأسلحة، وثالثها قضايا الحدود البرية وهو حوض المياه الجوفية عابر للحدود والذي تستغله ليبيا دون اتفاق مع الجزائر مما سبب توتر بين البلدين، زيادة على ذلك هناك

[1] – عباس رمضان، مرجع سابق، ص12.

[2] – أمين زواوي، العلاقات الجزائرية الليبية "بعد الثورة"، جريدة الخبر ، 11 أوت 2011، ص3.

[3] – تصريح أحمد أويحيى لوكالة الأنباء الجزائرية، يوم 11 أوت 2011.

قضية تخص ليبيا الجديدة لكن لها تداعيات إقليمية من منظور جزائري، وهي قضية الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا على مقربة من الحدود الجزائرية[1]

الأزمة الليبية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

فرضت الاضطرابات الأمنية الخطيرة التي تعرفها ليبيا إسراع الجزائر إلى وضع إجراءات أمنية استثنائية تهدف إلى الحيلولة دون وصول الخطر إلى عمق التراب الوطني، فتم نشر عشرات الآلاف من العسكريين على طول الحدود الشاسعة من ليبيا والتي تصل 964 كلم، وبالموازاة أطلقت الجزائر مبادرة لحل الأزمة الليبية عبر حوار شامل بين جميع الأطراف يقضي إلى تسوية سياسية تضع حدا نهائيا للاقتتال وترسي أسس العملية السياسية في البلاد[2] حيث قال الوزير الأول "عبد المالك سلال" إن الخبرة الجزائرية لحل النزاعات صار معترفا بها دوليا، لأننا دعاة سلم ونفضل المضي قدما نحو الحل السلمي والشق السياسي لحل الأزمات ولا نحبذ الحل العسكري، وأوضح سلال أن كل الأطراف الليبية المتنازعة موجودة بالجزائر وسنساعدهم لإيجاد حلول ترضي كل الأطراف وذلك انطلاقا من مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، وقال مرحبا بتقسيم نظام الحكم ولكن نرفض أي تقسيم للأراضي[3] و لكن السؤال الذي نطرحه: أليس رعاية الحوار في حد ذاته تدخل في الشؤون الداخلية للدول بصفة أو بأخرى؟ هذا ما يقودنا إلى أهم المبادرات التي أطلقتها الجزائر لمحاولة لحل الأزمة الليبية من بوابة تفعيل الآلة الدبلوماسية وعدة لقاءات وحوارات بين الأطراف المتنازعة على ارض الجزائر حيث صرح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة أن الجزائر التي تجمعها بليبيا الشقيقة علاقات الجوار والتاريخ والكفاح المشترك ضد الاستعمار لن تبقى مكتوفة الأيدي، والأشقاء في ليبيا يكتوون بنار الفتنة ويواجهون اخطر المراحل تهديدا لوحدتهم الوطنية والترابية، مبرزا أن الجزائر لن تدخر أي جهد لمرافعة الشعب الليبي في السعي للم الشمل وتجاوز الأزمة، حيث كشف أن الرئيس بوتفليقة قرر إطلاق مبادرة للحوار بين الفرقاء الليبيين ورعاية هذا الحوار، موضحا أن القرار لا يمت بصلة لتدخل في شؤون الداخلية لليبيا (اعتراف ضمني على التدخل في الشأن الداخلي لليبيا)[4] وفضلت الجزائر حيال مبادرتها أنها لن تقصي أي

[1] – جمال سكية، " عودة الأمن والاستقرار في ليبيا تكمن في توطيد العلاقات مع الجزائر"، جريدة الشعب، الاثنين 05 سبتمبر 2011، ص4.

[2] – عبد السلام سكية، " هل تنجح الجزائر في إنهاء الاقتتال والتناحر بين الليبيين"؟ جريدة الشروق، ع 4522، يوم 11 أكتوبر 2011، ص11.

[3] – حسان حويشة، " الإشكال الليبي صعب والنظرة الجزائرية ستنتصر" جريدة الشروق، ع 4673ن يوم الأربعاء 11 مارس 2015، ص5.

[4] – أفتيس زايدي، انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، " جريدة النهار، ع2266ن يوم الأربعاء 11 مارس 2015، ص3.

طرف إلا من أقصى نفسه وفصلت فيه تحديدا بالقول سنرفض حضور من يستعمل العنف لتحقيق أهدافه ويطرح هذا علامة استفهام مؤداها وفق أي مفهوم وتعريف يمكن إقصاء الإرهابيين من الحوار، كون برلمان طبرق يعتبر كل المناوئين له من الإرهابيين، حيث من بين أهم العقبات التي تواجه الجزائر في مبادرتها، من يحوز الشرعية لتمثيل الليبيين في ظل وجود برلمانين، الأول المؤتمر العام في طرابلس المتمسك بشرعيته وبأنه السلطة التشريعية الوحيدة، والبرلمان المتواجد في طبرق[1]، وهذا ما يصعب تفسيره في تعامل الجزائر مع القضية الليبية وقبولها الحوار مع من يصنفون كإرهابيين وهذا ما يتنافى والطرح الجزائري في عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية وهو مبدأ أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية، وعليه يمكن تجاوز هذا الحاجز من منطلق أن الرؤية التي ترى انه لا يمكن النظر إلى أي طرف انه الحائز على الشرعية والمشروعية حصرا له دون سواه، وضرورة تنشيط الحوار وفق منطق."الجميع جزء من الأزمة وجزء من الحل"[2]

وعليه فموقف الجزائر اتجاه الأزمة الليبية نقرأه من باب رؤيتها لضرورة تأمين حدودها ومن منطلق تخوفها من انفلات الأمور،غير أن الفشل في تسويق هذا الموقف خارجيا أعطى الانطباع أن الجزائر ساندت النظام التقليدي الذي ثار عليه شعبه.

وكخاتمه للمبحث يمكن القول أن موقف الجزائر من الثورات العربية ،لاسيما اتجاه ليبيا وتأخر صدور أي موقف رسمي واضح من المجلس الانتقالي الليبي أثارت انتقادات لاذعة للدبلوماسية الجزائرية وطريقة تعاملها مع الأحداث في دول الجوار بدءا من تونس وصولا إلى مصر وليبيا وجاءت الانتقادات لتؤكد أن مبادئ السياسة الخارجية قابلة للتغيير والانصهار وأنها ليست مقدسة في ظل رؤية صانع القرار، وهو الخوف من انتقال عدوى التغيير أو ما يعرف بنظرية الدومينو "effet domino"، فمصلحة بقاء النظام والحفاظ على الوضع القائم لا يجابهها شيء، والهدف الأسمى هو المصلحة المتمثلة في الحفاظ على استقرار الدولة، وهذا ما يتم الترويج له في إطار الخطاب الرسمي ضمن سياسة ترهيبية معلنة والتأثير في الرأي العام وبذلك تحريك كل شيء من أجل أن لا يتحرك شيء.

[1] – عبد السلام سكية، مرجع سابق، ص11.

[2] – محمد مسلم، "الحوار الليبي أو الخيار الصعب"، جريدة الشروق، ع4567 ، يوم الإثنين 14 نوفمبر 2014، ص3.

المبحث الثاني: الجزائر والدائرة الإفريقية

المطلب الأول: الجزائر والقضية المالية

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الجيوسياسي الإفريقي في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود 6343 كلم، هذا الساحل الأزماتي مرتبط بعدد من المعضلات الأمنية، أهمها أربع(4) إشكاليات كبرى تتمثل فيما يلي:

1- إشكالية الدولة الفاشلة: بحيث أن معظم الدول الإفريقية ذات سلطة مركزية ضعيفة، تتميز بتكرار الانقلابات العسكرية، حيث تم إلى غاية 2012 حوالي 6 انقلابات في كل من موريتانيا، مالي والنيجر[1].

2- إشكالية ضعف الهويات وتنامي الصراعات الأثنية.

3- انتشار جميع أنواع وأشكال الجريمة التي تشكل تهديدات يمكن تصديرها لكثير من دول العالم، حيث تورد تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر منطقة الساحل الإفريقي.[2]

4- إشكالية التوارق: اعتبرت منطقة انتشار التوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، بحيث تتوزع هذه القبائل في خمس" 5" دول ذات سيادة تتمثل في الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، وبوركينافاسو، والطلب الذي رفعه التوارق في مالي للانفصال وتشكيل كيان جديد (الأزواد) يعتبر تهديدا لحفظ البقاء لدى الدول الخمس.

وفي هذا الإطار حاولت السياسة الخارجية الجزائرية بناء استراتيجية معينة للحفاظ على الأمن القومي الجزائري من أي تهديد يمكن أن يطاله، وهذا ما تقوم به في إطار الأزمة المالية من خلال رعاية الحوار بين الفرقاء.

وعلية سيتم التطرق إلى القضية المالية ودور الجزائر فيها، وكذلك إبراز أهم انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري، إضافة إلى توضيح أهم الأسس التي اعتمدتها الجزائر في إطار رعاية الحوار المالي.

[1] – بوحنية قوي "الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص3.

[2] – نفس المرجع، ص3.

1- لمحة تاريخية عن النزاع في مالي

منذ استقلال مالي في 1960،وهي تعاني من أزمات تمرد 'التوارق' على الحكومة، فكان للجزائر وليبيا باع طويل في لعب دور الوساطة خاصة في سنة 1996، أين تم السيطرة على منطقة "كيدال" من قبل الجيش النظامي وإعادة إدماج التوارق المتمردين في إدارات الحكومة المالية.[1]

ليعود الصراع مجددا، بعد أن تمت السيطرة الكلية على كبريات المدن المالية (تيساليت، كيدال، غاوة، تنبكتو) من طرف تنظيمات توارقية (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، حركة أنصار الدين) بمساندة غير مباشرة من طرف حركة التوحيد والجهاد، حركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خاصة بعد أعقاب الانقلاب العسكري على نظام حكم" أمادو توماني توري" في جانفي 2012[2] أين شكل حافزا للتوارق للمطالبة بالانفصال عن جنوب مالي دفاعا عن الهوية التارقية الهشة.

موقف الجزائر من النزاع المالي وتداعياته على الأمن القومي:

إن الموقف الرسمي الجزائري يرى أن من حق التوارق أن يحصلوا على ما يطالبون من استقلال أو حكم ذاتي موسع على أساس دولة داخل دولة، وهذا ما أكده وزير الخارجية " مراد مدلسي" لوزير مالي " سيميلو بوبي ميغا" في اجتماع نواقشط شهر فيفري 2012، مع رفضها التدخل الأجنبي أو إرسال جيشها خارج حدود الوطن.[3]

ويمكن تفسير هذا الموقف انطلاقا من زاويتي نظر:

1- موقف غير عقلاني: بحيث أن الجزائر ومن مساندتها لقضية التوارق تحت مبدأ حق تقرير المصير قد تعرض أمنها القومي لخسائر عظيمة أهمها ما يلي:

- فقدان الأمن الصلب المتمثل في الإقليم الجنوبي الذي يحتوي على منابع البترول وأنابيب الغاز (مصدر ثروة الاقتصاد الجزائري) بحيث يمكن أن تطالب القبائل التارقية بالانفصال أو حتى تمردات نتيجة تغير

[1] – سعد مهري، " قضية التوارق في مالي": قراءات إفريقية، 4 سبتمبر 2012، ص3.

[2] – بوحنية قوي، مرجع سابق، ص5.

[3] – سعد مهري، مرجع سابق، ص36.

موقف الجزائر الداعم للحفاظ على الوحدة الترابية المالي، وللإشارة هذا ما كان محور نقاش تمنراست في جانفي 1991[1]

- عدم القدرة على مواجهة التهديدات الصلبة واللينة تلك المتمثلة أساسا في الإرهاب، الجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة، فحسب تقديرات مسح الأسلحة الخفيفة لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بـ "جنيف" أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية و80 بالمائة من هذه الأسلحة مصدرها بؤر التوتر السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.[2]

2- موقف عقلاني: أي أن الجزائر من خلال مساندتها لقضية التوارق تقصد التوارق الماليين وليس الهوية التارقية، مع رفضها التدخل الأجنبي في المنطقة، فتغير موقفها عن الموقف الأول المحافظ على وحدة تراب مالي قد يحقق لها مكاسب كبيرة متمثلة في :

1- تحقيق مكسب الولاء القومي: أي الاحتفاظ بوحدة التراب الوطني من خلال محاولة استمالة المعارضة في الجنوب عن طرق جملة من الإصلاحات الاقتصادية والهيمنة الايدولوجية عن طرق "خطابات الأمننة".

2- مكسب اقتصادي: استمرار تزويد الجزائر بالثروة الحيوانية (الإبل، الغنم، والبقر) حيث تنعدم المراقبة الجمركية على الحدود الجزائرية- المالية المنظمة لحركة نقل البضائع.[3]

3- مكسب أمني: يتمثل في السيطرة على الحدود الجزائرية من خلال الجيش خاصة بعد سعيها لتحقيق مجمع أمني إقليمي متعدد تتمثل في "مركز القيادة الإقليمي" بتمنراست بمشاركة كل من موريتانيا، النيجر ومالي.[4]

فمن خلال ما تم طرحه فإن الوضع الراهن المتوتر في مالي له أثر مباشر على الأمن القومي الجزائري الذي تحفظ الجزائر من خلاله مبدأ الحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال الوطني بدون إدراج الجزائر في الحرب.

[1] – بوحنية قوي، مرجع سابق،ص3.

[2] – سعد مهري، مرجع سابق، ص12.

[3] – نفس المرجع، ص36.

[4] – بوحنية قوي، مرجع سابق، ص5.

انعكاسات الأزمة المالية على الأمن القومي الجزائري:

1. أزمة تيقنتورين:

هناك من ربط بين تدشين فرنسا الحرب في مالي وبين الهجوم الإرهابي على المنشأة الغازية في عين أمناس بالجنوب الجزائري، ومنفذوا العملية الإرهابية ردوا بأنها انتقام للسماح بتحليق الطائرات الفرنسية فوق الأجواء الجزائرية، وبين الاثنين الجزائر الخاسر الأكبر في العملية التي جلبت لها متاعب سياسية مع الدول التي فقدت رعاياها، وجرت معها شكوك عن ثغرات أمنية وتواطؤات محتملة قد تعصف بكل المخططات الأمنية، وفوق هذا وذاك هناك تبعات دبلوماسية عواقبها كبيرة خصوصا أن الكثير من العواصم المؤثرة نفضت يدها واتهمت الجزائر بالعمل منفردة دون أي استشارة، في إشارة إلى مجريات تدخل الجيش لتحرير الرهائن، وما يزيد من هذه المتاعب أن إدارة هذه الأزمة من قبل مسؤولي الدولة تطرح أكثر من لغز وعلامة استفهام، مثلما تطرح علامات استفهام كبيرة بشأن كيفية تمكن المجموعة الإرهابية من الدخول إلى منشأة غازية ضخمة واستراتيجية، لم يحدث أن شهدت الجزائر مثيلا لها، حتى في أوج النشاط الإرهابي في الجزائر، مثلما تطرح تخوفات من انعكاسات هذه الثغرة الأمنية على مستقبل النشاط البترولي[1]، خصوصا أن الاعتداء استهدف شركات عملاقة متعددة الجنسيات لها سمعتها في البورصة البترولية، وتهيمن على عدة مواقع في دول نفطية أخرى، ربما أكثر أهمية من الجزائر.

فتداعيات الحرب في مالي لم تكشف كل صورها المأساوية كون استتباب الأمن بالجنوب في المدى المنظور صعب المنال ما يجعل الشركات الأجنبية العاملة في الصحراء الجزائرية تقدم شروطا مقابل العمل مستقبلا في الجزائر. فما حدث في عين امناس ضرب صورة الجزائر في الصميم لدى الرأي العام العالمي الذي وجد نفسه مجبرا على تتبع كل صغيرة وكبيرة في ما جرى في هذه النقطة الصغيرة من الصحراء الجزائرية (تيقنتورين) لأنه كان بها رعايا من دولهم، منهم بريطانيين وأمريكيين وفرنسيين وايرلنديين، ورومانيين، وفلبينيين، ويابانيين... والقائمة مفتوحة[2] ، حيث يرى صناع القرار في الجزائر أن عملية تيقنتورين كان يراد منها استدراج الجزائر لحرب لا تعنيها تماما في شمال مالي، فهي رددت مرارا أنها لا تشاطر فكرة

[1] – حميد يس، " الحرب في مالي، والضحايا والخسائر في الجزائر"، جريدة الخبر ، ع6959 ، يوم 19 جانفي 2013، ص2.

[2] – عاطف قدادرة، "القرار السيادي للجزائر"، جريدة الخبر ، ع6977، يوم 18 فيفري 2013،ص4.

التدخل العسكري الأجنبي، مثلما رفضته في ليبيا وغيرها، لكن المتغير في أزمة مالي أن سلطات هذا البلد اتخذت قرارا سياديا وطلبت المساعدة من فرنسا، هنا لا يحق للجزائر التدخل في شأن داخلي لدولة ذات سيادة، مع تجديد الجزائر أنها مع وحدة أراضي مالي ووحدة شعبه.

فأزمة تيقنتورين لم تكن الوحيدة التي أفرزتها الأزمة في مالي وإنما تعدتها لاختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مالي منذ قرابة ثلاث (3) سنوات، وعلى الرغم من أن الجزائر نجحت في تحرير الرهائن إلا أنه لابد أن نقر أن الجزائر تراجعت في إدارة الملفات الإقليمية وتركت المبادرة للدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية:

أكد الوزير المالي للشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي والتعاون الدولي " عبد اللاي ديوب" « Abdoulaye Diop » أن دولة مالي تضع ثقتها في الحكومة الجزائرية التي تقود الوساطة في الحوار المالي الشامل، وهذا عقب لقائه بوزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة، حيث أوضح أن مالي "بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى اتفاق يضع حدا لهذه الأزمة ويعيد نهائيا السلم والاستقرار إلى البلد، ومن جهة أخرى اعتبر ديوب أن الحوار تحت قيادة الجزائر أحرز تقدما مسجلا أن كل الأطراف المالية حكومة وأطراف مسلحة تبقى ماضية في هذا المسار، مع التأكيد على التقدم في مختلف جولات الحوار الذي ترعاه الجزائر من الجولة الأولى إلى الجولة الثالثة[1] حيث أكدت الخارجية الجزائرية على لسان الناطق باسمها " عبد العزيز بن على الشريف" أن تنسيقية حركة الأزواد والتشكيلات الأخرى ستوقع على وثيقة اتفاق السلام والمصالحة، حيث تتم عملية التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع "**اتفاق السلام**" في مالي تحت إشراف فريق الوساطة بقيادة الجزائر وهي خطوة تسبق التوقيع النهائي المسمى باختصار " **اتفاق الجزائر**" [2] لكن هذا لم يحدث نتيجة رفض ما يعرف بتنسيقية الحركات الأزوادية، هذه الأخيرة رفضت التوقيع وقدمت مبرراتها المبنية على رغبتها في أن تتم إعادة النظر في أربعة عشر(14) نقطة في بنود الوثيقة، أهمها تأسيس مجلس للأقاليم في

[1] – ح.س ، " واثقون في وساطة الجزائر لحل أزمة مالي"، جريدة الخبر، الاثنين 20 أكتوبر 2014، ص،24.

[2] – حفيظ مصطفى، " تنسيقية ازواد توقع اليوم بالأحرف الأولى على اتفاق الجزائر"، جريدة الشروق، ع 4737، يوم 14 ماي 2015، ص،5.

شمال مالي، وأن تكون العناصر المسلحة للحركات الأزوادية هي المشكلة للجيش النظامي في الشمال، وأكدت التنسيقية في بيان لها عقب التوقيع بالأحرف الأولى أن هذا التوقيع يختلف قانونيا عن التوقيع النهائي.

فالملاحظ للموقف الجزائري من الأزمة في مالي يستنتج مدى تحفظ الجزائر، من خلال غياب موقف صريح سواء من الحركات الأزوادية أو من الحكومة المالية (النظام السياسي)، فهي ترعى هذا الحوار بما يتماشى مع المصلحة الجزائرية، والأمن القومي بالدرجة الأولى، فدعم الحركات الأزوادية معناه الدعاية لإقامة دولة التوارق الكبرى الذي كانت انطلاقتها من ليبيا على يد معمر القذافي، وهذا ما يهدد تماسك وحدتها الترابية بإقامة دولة التوارق بالجنوب الجزائري (انفصال التوارق)، أما دعم الحكومة المالية فمعناه خلق عداء شديد مع الحركات الأزوادية وبالتالي جعل الأمن القومي عرضة لهزات تهدد تماسك الوحدة الترابية والتجانس الاجتماعي الجزائري.

المطلب الثاني: قضية مسح الديون الإفريقية

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تبيان أن القيم المحورية للسياسة الجزائرية لم تقتصر ثوابتها على ذلك البعد التحرري وفقط، بل التزمت بجانب تنمية وإنعاش إفريقيا، أي بعد تنموي وذلك وفق منظور تضامني بين دول العالم الثالث عموما والدول الإفريقية خصوصا، وفي هذا الإطار ينظر صناع القرار أنه إذا كانت السياسة بمقدورها أن تفرقنا فإن الاقتصاد بمقدوره أن يوحدنا، فإفريقيا تعد متنفسا للسياسة الخارجية الجزائرية، فلا يختلف في شأنه اثنان هو واقع الحال في إفريقيا وما تعانيه من تخبط في أوحال الصراعات المسلحة بين دولها وداخل الدولة الواحدة، وعليه سيتم توضيح كيف تعاملت الجزائر في قضية الديون الإفريقية.

بداية يحق أن نطلق على الجزائر وصف الدولة الفقيرة التي تتصرف كالأغنياء، بعد أن قررت تقليد البرازيل ومسحت ديون 14 دولة إفريقية بقيمة تفوق 900 مليون دولار وديونا أخرى للعراق للمرة الثانية على التوالي واليمن وبقيمة إجمالية بلغت نصف مليار دولار أمريكي، وقبلها ديون لفيتنام بقيمة 200 مليون دولار في 2005، وحسب الناطق الرسمي لوزارة الخارجية "عمار بلاني" فقد اعتبر أن هذه المبادرة تندرج في سياق مواصلة دعم الجزائر للشعوب الإفريقية والعربية خاصة في الأوضاع التي تستدعي أعمالا تضامنية مباشرة تتعلق بدعم إعادة الإعمار وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين فإن أصوات عديدة في المقابل تطرح تساؤلا جوهريا حول الغايات المرجوة من هذه السياسة المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية، فمسح ديون كالبنين والنيجر قد يكون معقولا بالنظر إلى فقرها المدقع، لكن ما الذي يدفع الجزائر لمسح ديون دول نفطية غنية كالعراق أو دول مرشحة لأن تكون من الاقتصاديات الصاعدة كالفيتنام، فوجهة نظر صناع القرار يعد مسح ديون الدول الإفريقية والعربية تكريس للتوجه الإنساني للجزائر في السياسة الخارجية على اعتبار أن تلك الدول تعاني مجاعات وحروب أهلية وفقرا مدقعا وفق ما تظهره التصنيفات العالمية في هذا المجال وهو شكل من أشكال المساعدة والتضامن بين الدول الإفريقية.[1]

حيث أكد رمطان لعمامرة أن قضية مسح الديون تندرج في إطار الأعمال التضامنية العاجلة والتقليدية للجزائر اتجاه هذه البلدان لاسيما في مجال المساعدة على إعادة البناء والجهود الرامية إلى تحقيق تنمية

[1] – محمد سيدمو، " الجزائر فقيرة تتصرف كالأغنياء"، جريدة البلاد، ع 98526، يوم 28 ماي 2014، ص3.

اقتصادية واجتماعية.[1] وأكدت الجزائر أن هذا القرار يندرج من أجل تعزيز التنمية للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، ومساعدتها على تحقيق أهدافها، حيث تربط الجزائر علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول المعنية بقرار مسح الديون وعلى رأسها دول الساحل الإفريقي، الذي يغذي فيها الفقر موجة اضطرابات وانقلابات شبه دائمة وحالات عدم الاستقرار، وهذا من أجل حماية الحدود الجزائرية (مالي والنيجر) على إيجاد مصادر دخل تسمح بعودة آلاف اللاجئين الأفارقة نحو بلدانهم الأصلية.[2]

في حين يرى آخرون أن قرار مسح الديون لم يعد بالفائدة على الجزائر إلا ما حققته وهو إعادة الاعتبار للنظام المصري في إطار الاتحاد الإفريقي وهذا ما استخدمته الجزائر كوسيلة ضغط ومساومة على الدول الإفريقية وهو مسح الديون مقابل الاعتراف بشرعية النظام المصري الجديد في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، حيث أن هذا الإجراء يعتبر غير ديمقراطي لأن المفترض فيه أن يمر على نواب الشعب لإقراره باعتبارهم المخولين دستوريا بمراقبة المال العمومي ووجهات إنفاقه، حيث يرى المختصون أن الجزائر كان بإمكانها تحويل هذه الديون إلى صندوق استثمار يحمي حقوقها لدى تلك الدول ويدشن دخولها السوق التجارية الإفريقية الغائبة عنها خاصة أن المعطيات المستقبلية تشير إلى أن القارة الإفريقية تعتبر من أهم الأسواق الواعدة على الإطلاق لذا يجري التنافس عليها من الآن، فالجزائر لا تملك اقتصادا مبنيا على أساس سليم ومن ثم فهي مهددة في أي وقت فلا ينبغي أن تغامر بإهدار ثروتها في ما لا ينفع، فالجزائر كان بإمكانها إيجاد صيغ أخرى تمكنها من الانتفاع من أموالها المتواجدة على مستوى الدول الإفريقية والعربية التي استفادت من قرار المسح وذلك عن طريق المقايضة مثلما قامت به روسيا مع الجزائر حينما قررت مساعدتها لدفع الديون عبر أخذ أموالها على شكل تمور[3] .

وهذا دون نسيان تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية لما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري، وهذا إن دل على شيء يدل على غياب الاستشراف والتنبؤ في السياسة الخارجية الجزائرية، وغياب التخطيط وأبرز دليل على ذلك السياسات التقشفية التي تبنتها الجزائر مع مطلع سنة 2015، فالفائض المالي

[1] – سميرة بلعمري، "الجزائر والديون الإفريقية"، جريدة الشروق، ع 6930، يوم 30 ماي 2014، ص،4.

[2] – عبد الوهاب بوكروح، "الجزائر والديون الإفريقية"، جريدة الشروق، ع 6377، يوم 29 ماي 2013، ص6.

[3] – إيمان كموش، "قرار ارتجالي للجزائر"، جريدة الفجر، ع 4369، يوم 1 أفريل 2014، ص6.

أو احتياطي الصرف الذي تتمتع به الجزائر لا معنى له في ظل غياب العقلانية في كيفية استغلال وترشيد نفقات الجزائر.

وعليه، صناع القرار في الجزائر يتعاملون مع البيئة الخارجية (الإقليمية) تماما لما هو معمول به في البيئة الداخلية، فيما يعرف بسياسة السلم الاجتماعي، وقضية مسح الديون الإفريقية أبرز دليل على محاولة إبعاد كل ما يهدد استقرار وبقاء النظام السياسي، وهذا ما يبرز النظرة الضيقة للمصالح الشخصية للنخبة الحاكمة في الجزائر.

المبحث الثالث: مدى فعالية السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: تقييم السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر السياسة الخارجية في أبسط معانيها عن كيفية تفاعل الدولة مع محيطها الخارجي، بكل ما يحمله من تحديات بناءا على موقعها في الهرمية التراتبية للبنية الدولية وإمكاناتها الداخلية من أجل خدمة أهداف محددة مسبقا وعلى هذا الأساس يعتبر المحيط الإقليمي للجزائر مثاليا لاختبار وإبراز مكاسب الجزائر من خلال ما يصدر عنها من سلوكيات في سياستها الخارجية بالنظر إلى:

الموقع الجغرافي للجزائر يعتبر عامل مهم في تقييم الأداء الخارجي لها وهذا نظرا لما يفرضه من تحديات أمنية وما يواجهه من تهديدات مشتركة تلك المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة وهذا كونهما التحديين الأمنيين الأكثر تأثيرا في السياسات الخارجية للدول في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى واقع السياسة الخارجية الجزائرية كمحاولة منا لتقييم الأداء الخارجي لدولة الجزائر إضافة إلى إبراز أهم التحديات، والرهانات التي تخص الجزائر مستقبلا.

فخلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015 شهدت الجزائر تحركات دبلوماسية ذهابا واستقبالا في حملة لترويج مواقفها لكن الحديث عن نجاح الدبلوماسية الجزائرية في إدارة ملفات إقليمية وحل النزاعات ثم اعتماد ما يعود عليها بالنفع في النهاية يبقى مجرد تصريحات لا أثر لها في الواقع، ولا يمكن للنظام السياسي أن يتبجح بتحقيق نجاح على الصعيد الخارجي لا دبلوماسيا ولا سياسيا،[1] حيث بدت مواقف الجزائر بمثابة سباحة ضد التيار في المحيط العربي والإقليمي ضمن التطورات الأمنية والسياسية الأخيرة في الدول العربية، فمثلا في ليبيا بقيت المشاورات السياسية متمحورة أساسا حول الوضع السائد وكيفية محاربة الإرهاب، أما في مالي هناك تشكيك في أن يعرف "اتفاق الجزائر" منتهاه إلى توقيع الحركات الأزوادية على الاتفاق رغم التوجه الغالب للمواقف يفيد بعدم وجود خيار آخر سوى التوقيع، أما الملف الليبي فأظهرت ردود الفعل الدولية وجهات نظر تفيد بأن الأزمة الليبية أكبر من أن تحلها الجزائر، رغم احتضانها جولة حوار الأحزاب الليبية، بينما في فصول علاقة الجزائر بالحوار الليبي ثمة تشويش على أي مبادرة جزائرية من قبل الرباط التي دخلت خط الأزمة الليبية

[1]-جمال،شراق،"مكاسب دبلوماسية على الورق"جريدة الخبر،ع7795 يوم السبت 11 افريل 2015،ص2

وهناك ملفات أظهرت أن مساعي الدبلوماسية الجزائرية فيها لم تكن موفقة إلى حد كبير، فالجزائر رفضت تدخل الناتو لمعاقبة معمر القذافي في ليبيا إلا أن الناتو تدخل وحصل ما حصل هناك كما تحفظت على التدخل العسكري في مالي، وقد تم ذلك ودفعت الجزائر انعكاساتها في "اعتداء تيقنتورين".

وحتى وإن باركت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الوساطة الجزائرية في مالي أو ليبيا فإن مسار الحوار الليبي والمالي لم يكن "بارومتر" لقياس نجاعة المواقف الجزائرية في عيون حكومات عربية تبحث حل أزمات للدول الشقيقة، والمتتبع للمواقف الدولية حيال نظرة الجزائر إلى الحلول الممكنة للنزاعات يجد أنها انقسمت بين حكومات غربية تشيد وتشاطر وأخرى عربية تبطن ما لا يظهر مواقف تعتبر فيها الجزائر " نشازا" بين الدول العربية لعدم مجاراتها في ملفات نزاع تثير انشغالا دوليا وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب، حيث لم تستسغ حكومات عربية رفض الجزائر الانخراط كليا في تشكيل قوة عسكرية عربية وفق مخرجات القمة العربية بشرم الشيخ، حتى وإن أظهرت الحكومات العربية احترامها لموقف الجزائر السيادي في هذه المسألة إلا أنها تساءلت عن خلفيات ما تراه ترددا من قبل الجزائر وزادت قناعتها بذلك رفضها المشاركة في "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن.[1]

لم يعد للجزائر تقريبا نفوذ يذكر في إدارة الأزمات وتسيير الملفات ذات الأبعاد الاستراتيجية، وأصبحت الميزة الأساسية التي تفرقها عن الكثير من الدول هي تجربتها في مكافحة الإرهاب، أي التفوق الوحيد الذي حققته الجزائر ذو طابع سلبي للغاية كونه مقترنا بالدم والقتل والخراب، فجولات الحوار التي تجري مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا طابعها أمني بحت، ولا تخرج الشراكة التي تقام مع القوى العظمى في شقها السياسي عن قضايا تبادل المعلومات حول الإرهابيين الناشطين في "داعش" و"القاعدة" ببلاد المغرب الإسلامي و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا".

أما اقتصاديا، فما عدا عقود الشراكة التي تخص الغاز والنفط لا أحد في العالم يغريه الخطاب السياسي الجزائري بخصوص تنويع الاقتصاد بتوسيعه إلى الاستثمار في الفلاحة والصناعة والسياحة والخدمات، لأن شركاء الجزائر وحتى البلدان حديثة التعاون معها تدرك أن الريع النفطي هو الشيء الوحيد الذي يختص فيه

[1] – جمال فاروق، الجزائر تضاعف تحركاتها الدبلوماسية لإبعاد تهمة النشاز" جريدة الخبر، ع7795، ص2.

الجزائريون، هم يعلمون ذلك بفضل تقارير الممثليات الدبلوماسية والأجهزة والهيئات الدولية التي توجد بالجزائر.[1]

والمسؤولون في الحكومة الجزائرية يعلمون أن الثناء الذي يأتيهم من الأجانب الذين يزورونهم بخصوص المؤهلات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر خارج مجال الطاقة لا يعد أن يكون استجابة لرغبة الجزائريين الذين يحبون أن يثني عليهم الأجانب، حتى لو كان كذبا ونفاقا يكفي فقط سماع بعض المسؤولين العرب وحتى الغربيين ممن يصرحون في ختام لقائهم برئيس الجمهورية أنهم جاءوا للاستفادة من حكمة ورجاحة عقل الرئيس بخصوص هذا الملف أو ذاك ولكن في الميدان لا يعرف لرجاحة عقل بوتفليقة أي انعكاس ايجابي لصالح الجزائر، فموقف البلاد من الحرب في اليمن ليس مؤثرا في توجيه الأزمة وحسب وإنما غير مفهوم لدى الكثير من الدول ويشبه ذالك إلى حد بعيد الموقف من أزمة ليبيا، فقد ظلت الجزائر تتعرض لتهمة دعم نظام القذافي دون أن تعرف كيف ترد محاولة التخفي وراء مبدأ لم يعد يؤمن به احد "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" وتم حسم الصراع ويقتل القذافي دون أن يكون للجزائر أي دور في تجنيب الجارة الفوضى التي تعيشها اليوم، أما مالي فتركت المبادرة لفرنسا التي تدير خيوط الأزمة حقيقة، وحتى الملفات التي يظهر أنها في متناول الجزائريين لم يفلحوا في إدارتها بنجاح.[2]

تراجع التأثير الجزائري على الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير وخفت الصوت الجزائري الذي كان عاليا مع بداية الألفية حين تمكنت من رعاية اتفاق تاريخي بين إثيوبيا واريتريا تم التوقيع عليه في الجزائر بحضور الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان ووزير الخارجية الأمريكية "مادلين او لبيرت"،بعد ما كانت الجزائر حاضرة بقوة سواء على الساحة الإفريقية حيث كانت من بين الفاعلين الكبار وفاعلا رئيسيا في العمل العربي المشترك لدرجة طرح موضوع تدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية بتحريك مباشر من الجزائر فضلا عن موقفها الصارم والرافض للتطبيع مع إسرائيل ولكن هذا الدور سرعان ما تبخر مع السنوات، ومع اندلاع ثورات الربيع العربي كان تأثير الجزائر في محيطها ينعدم بسبب ما وصف حينها بالتردد في التعامل مع الأزمات التي صاحبت هذه الأحداث وعدم وضوح الرؤيا في التعامل مع الأنظمة الجديدة التي جاءت نتاج الثورات، في حين واكبت التحول الذي حدث في تونس بحذر ولم تبد موقف

[1] – دليلة بلخير، " توافد الأجانب على الجزائر لا يعكس أي نفوذ في الملفات الكبرى" جريدة الشروق، يوم الخميس 19 مارس 2015، ص7.

[2] – محمد الهادي الحسني، " عزلة الجزائر في فضاء إقليمي" جريدة الشروق، يوم 02 أفريل2015 ، ص19.

معاديا للحراك الذي حدث، وأبدت موقف محتشما في الأزمة الليبية وتخندقت مع النظام الليبي (معمر القذافي) وعلى الرغم من أن الأيام أثبتت أن المواقف الجزائرية كانت لها مبررات قوية لأنها تحركت من منطق تأمين حدودها ومن منطق تخوفها حتى انفلات الأمور وانتقال عدوى الأحداث إلى الجزائر وهذا ما يهدد كيان النظام السياسي بصفة خاصة واستقرار وامن الجزائر بصفة عامة. غير أن أهم ما حققته الجزائر في السنوات الأخيرة يتمثل في محاولتها إبعاد شبح الربيع العربي والعمل على تجنيب البلاد الدخول في دوامة من المشاكل تبقى في غنى عنها،وهذا ليس راجع إلى ذكاء النظام السياسي بالدرجة الأولى من خلال الخطاب الممارس بما يحدث للدول الشقيقة، وإنما راجع إلى طبيعة الوعي لدى الشعب الجزائري في الحفاظ على تماسك البلد وحماية من الصراعات والأزمات الداخلية، وهذا نظرا للتجربة المريرة التي مر بها في فترة التسعينيات، إضافة إلى ذلك هناك عوامل خارجية ساعدت الجزائر في غياب ربيع جزائري هو طبيعة التقارب الجزائري–القطري، فالعلاقات الجزائرية القطرية من بين الأمثلة الأكثر استقرارا في الساحة العربية حيث حافظت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على نوعيتها وهذا بالرغم من اختلاف الرؤى فيما سمي بـ"الربيع العربي" غير أن عامل المصلحة يبقى هو المحدد في طبيعة العلاقات الثنائية ويتجلى ذلك من خلال الحضور الاستثماري في الجزائر الذي كان آخر ابرز معاملة "مصنع بلارة" لإنتاج الحديد والصلب الذي يعتبر ثمرة شراكة بين مؤسسة "سيدار الجزائرية" والعملاق القطري "قطر ستيل

المطلب الثاني: آفاق ورهان السياسة الخارجية الجزائرية

إن التحولات الكبيرة التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة ودخول الجزائر في أزمة أمنية تعرف "بالعشرية السوداء" التي كادت تهدد استمرار الدولة، كما أن ظهور تهديدات جديدة عابرة للقارات، كالإرهاب

والجريمة المنظمة وتهريب الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة، أدى إلى إدراك صناع القرار في الجزائر ضرورة تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية التي ترتكز على القوة الصلبة في مواجهة التحديات الأمنية واعتماد القوة اللينة بتفعيل الحوار ودعم مشاريع التنمية في المناطق التي تعرف التهميش والإقصاء.[1]

[1] - عز الدين بعزيز، سياسية الجزائر المغاربية،(مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1997)، ص50.

فواقع التحديات التي تواجه الجزائر في محيطها الإقليمي ينبغي إدراك صناع القرار بمختلف التهديدات والتحديات التي تخص الأمن القومي الجزائري، فإبراز هذه التهديدات ينبغي الإشارة إلى أن واقع هذه المخاطر يعتبر تقليديا وحديثا وعليه سنتناول دراسة لقضايا الحدود، الإرهاب والجريمة المنظمة، وهذا مع إبراز مدى نجاعة الجزائر في إيجاد حلول للمخاطر التي تهدد كيانها.

1- قضايا الحدود:

برزت قضايا الحدود على سطح التهديدات منذ الاستقلال ولم تحل إلى يومنا هذا (خاصة الحدود الغربية) حيث كانت ومازالت تشكل مصدر لتوترات عديدة بين الجزائر وبعض دول المنطقة من جهة أخرى، وبالتالي كانت ومازالت ولو بشكل متذبذب من حيث الحدة عقبة خطيرة أمام أي تقارب بين الأنظمة وأحد الأسباب الرئيسية في التأزمات التي عرفتها الجزائر في علاقاتها مع بعض الدول في المنطقة، فعند الاستقلال سنة 1962م كانت معالم الحدود الجزائرية مع الدول المغاربية وعلى رأسها المغرب كلها دون تحديد والأكثر من ذلك فإن الدول المغاربية ترفض الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار.[1]

فطبيعة الاختلاف في الحدود أدى إلى التوتر في العلاقات الجزائرية والمغرب، فعليه يعد تحقيق الأمن الإقليمي منطلق أساسي لأي تكامل مغاربي، وهذا لن يكون إلا من خلال ضرورة إيجاد حلول لمشكلة 'اختلاف الحدود' والنظر وفق نظرة استراتيجية شاملة كضرورة لتجاوز الخلافات من أجل خلق فضاء مغاربي يعود بالمصلحة على كل دول المنطقة، والبحث في مسألة حل هذه الإشكالية يعني بالضرورة تحقيق الاستقرار وذلك باعتبار الاستقرار بصفة عامة واستقرار الحدود بصفة خاصة يشكل إحدى الضمانات الأساسية لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع أي الأمن والأبعاد المتعددة والتي يمكن تجزئته، فهو يكتسي أهمية بالغة وهو خطوة مسبقة لإقامة علاقات سياسية مستقرة وتعاون اقتصادي واسع.

2- مشكلة اللاجئين:

تعتبر مشكلة اللاجئين أحد التحديات التي تهدد أمن الجزائر واستقرارها وذلك نظرا لتفاقم هذه الظاهرة، وما يمكن أن تخلفه من آثار على كل المستويات، مما يصعب عليها التكفل بمشاكلها الداخلية وحتى رسم

[1] – عز الدين بعزيز، مرجع سابق، ص50.

إستراتيجيتها الأمنية وتداعياتها على الأمن الإقليمين حيث أن مشكلة اللاجئين تمس الجزائر وتشكل تهديدا أمنيا لها.[1]

نجد أن الجزائر أصبحت ملاذا لمختلف المهاجرين من القارة سواء الماليين أو النيجيريين وهذا نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية في كل من مالي والنيجر، إضافة إلى اللاجئين العرب القادمين من سوريا لنفس الأسباب.

وعليه يتوجب على الجزائر إيجاد صيغ مناسبة لمشكلة اللاجئين الوافدين إليها، وذلك من خلال محاولة الوصول إلى حلول في مصدرها قبل أن تصل إلى إقليمها، وإيجاد صيغ التعاون من أجل السماح لهؤلاء المهاجرين بالعودة إلى أوطانهم، كون أن مشكلة اللاجئين لها آثار سلبية على الجزائر من مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وخاصة الصحية منها، فالبلد المستقبل للاجئين تتعدد فيه الاضطرابات في الحياة الاقتصادية، الشغل، ثقل مصالح الصحة والتعليم، وعليه يعد اللجوء بتشكيلته البشرية عائقا إضافيا في إطار المجهود الوطني من أجل التنمية، ويتضمن بعدا أو عاملا تراكميا، حيث أن الجزائر تتحمل أعباء الاحتياجات الاعتيادية لمواطنيها.

3-الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة أو "التنظيمات الإجرامية" أيا كانت التسمية فالمسمى واحد والنتيجة أيضا واحدة: اقتصاد متدهور، مجتمع منحل، فساد إداري، وتبعية سياسية إلى درجة يمكن القول معها إن الدولة تواجه خطرا محدقا يعصف بأمنها وسيادتها وقد يتعدى إلى كيانها أيضا.[2]

فقبل التطرق إلى بعض آثار الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري لابد من إعطاء نظرة عامة حول مفهومها: **إن الجريمة المنظمة عبارة عن مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي مندرج ومحكم تمارس أنشطة غير مشروعة من أجل الحصول على هدف مادي غير مشروع أو المساس بالمصالح الاستراتيجية والأمن العام لدولة، أو لعدد من الدول مستخدمة في ذلك العنف، القوة والفساد**، وهذا التعريف يتضمن

[1] – أمين هويدي، العرب و إفريقيا، قضايا الأمن المشتركة، ندوة دراسات الوحدة العربية، عمان، ط1، بيروت 1984، ص 589.

[2] – Lione, Giovanni, **Revue International de droit pénal, les Systems pénaux à l'épreuve du crime organisé**, préparation du congres international de droit pénal, 67 année, nouvelle sérié, 3eme et 4eme trimestre, 1996.

الخصائص الجوهرية للجريمة المنظمة، فهدف الإجرام هو تحقيق الكسب المادي والربح السريع وذلك من خلال الخروج على الشرعية ومهاجمة القوانين السارية وعدم الامتثال لأحكامها.

فللجريمة المنظمة عوامل عديدة تساهم في نشأتها وانتشارها في منطقة الصحراء الكبرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- غياب العدالة الاجتماعية.
- الانحلال الاجتماعي.
- الفساد الإداري.
- الحروب والنزاعات في المنطقة.
- غياب التجانس الاجتماعي.[1]

فالجريمة المنظمة تشكل تهديدا مباشرا لأمن واستقرار الجزائر وهذا ليس على المستوى البعيد فحسب وإنما على المدى القريب،وهذا نظرا لتطور أساليب العصابات الإجرامية ومدى تأثيرها على كيان الدول، خاصة تلك المتواجدة على مستوى الصحراء الجزائرية، وتعمد إلى كل أنواع التهريب من أجل تمويل نشاطاتها بما في ذلك تهريب المخدرات حيث صارت (المخدرات) مصدرا من مصادر تبييض الأموال والجريمة المنظمة في البلاد.

4-انتشار السلاح في المنطقة:

من شأن الانفلات الأمني والعنف الذي تعيشه ليبيا والانتشار المخيف لملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل بها أن يهدد استقرار حدود الجزائر التي يفوق طولها 4 آلاف كلم تجمعها مع ليبيا، النيجر ومالي وموريتانيا، وهو تحد يفرض على السلطات الجزائرية وسائل وإمكانيات لوجيستيكية وعسكرية لتأمين هذه المواقع لمنع تسلل فلول الإرهاب، حيث انجاز هذه المهمة يتطلب قرابة 40 ألف جندي، وتشكيل حزام أمني أول في المواجهة لمنع أي عبث بالأمن القومي حيث يظهر لنا نمط تعاطي بلدان المنطقة مع هذه التحديات الأمنية ضعفا وهشاشة كبيرة نظرا للإمكانيات العسكرية الضعيفة لديها، حيث ظهرت الجزائر الدولة الأكثر

[1] – محي الدين عوض، 'الجريمة المنظمة' ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريس، ع19، 1998، ص16.

محورية في منطقة الساحل باعتبارها الدولة الأكثر تسلحا وقدرة على تعقب تحركات عناصر الجماعات الإرهابية مخابراتيا وعسكريا، الأمر الذي يفرض على الجزائر ضغطا إضافيا بدرجة كبيرة وعبء أشد من ذلك الذي سبق وتحملته على مدار السنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار أبدى عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية مخاوف الحكومة الجزائرية من الانتشار الواسع للسلاح في ليبيا ومن تداعيات هذه الحالة على الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي، حيث ترى السلطات الجزائرية أن حركة السلاح في ليبيا تعطي فرصة للجماعات الإرهابية للاستيلاء على أسلحة ثقيلة ومتطورة وسيؤدي ذلك إلى لا محالة إلى تهديدات على أمن المنطقة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.[1]

وعليه، على غرار معظم الدول تأثرت الجزائر بعمق التحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان الأمر في السابق، بحكم التهديدات الجديدة التي ظهرت والتنوع بشكل مطرد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي أو الثقافي أو البيئي سواء كان ذلك محليا أو إقليميا أو عالميا، فالتهديدات والرهانات الجديدة ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري والتي تفرض توترا على السلطات الجزائرية منها النزاع المالي (الحكومة المالية والطوارق)، حيث لا تزال الحدود الجزائرية الجنوبية غير مؤمنة بشكل كامل إضافة إلى التهديد الإرهابي فهذا الأخير يعتبر أولوية في السياسات الأمنية للجزائر والتي تربط استيفاء شروط الأمن القومي بدحر التهديد الإرهابي.

ومن خلال ما تم طرحه، فالجزائر مطالبة بضرورة إيجاد الحلول لمختلف التهديدات التي تمس كيانها وعدم الاكتفاء بسياسة ردود الفعل، وإنما يستوجب عليها لعب دور الفاعل الرئيسي في إدارة مختلف الملفات الإفريقية والعربية المطروحة أمامها.

[1] – أحمد ولد سالم، "أزمة ليبيا والاحتمالات المفتوحة" مركز الجزيرة للدراسات، 27،12،2012 http//www.alkhaber.ma

الخاتمة:

إن أهم ما ميز السياسة الخارجية منذ الاستقلال هو إتباعها لمجموعة من المبادئ المتنوعة التي طالما كانت المنطلقات و الأسس الرئيسية في التوجهات الخارجية للجزائر، وهذا بناءا على مواقفها اتجاه القضايا المختلفة المطروحة أمامها، وكرست مبادئها المتمثلة أساسا في الحفاظ على السيادة الوطنية ووحدة وتماسك التراب الوطني، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق تقرير المصير، حسن الجوار والتعاون المشترك، وهذا ما عززته كل دساتير الدولة الجزائرية المستقلة، انطلاقا من دستور 1963 حتى الدستور المعمول به حاليا 1996، فمرحلة الأحداث الأخيرة المتسارعة في إفريقيا والمنطقة العربية على وجه الخصوص ومواقفها من مختلف التطورات من الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015 فيما عرف بالربيع العربي ومنطقة الساحل (مالي) حيث أبدت الجزائر مواقف متحفظة اتجاه مختلف الأزمات حيث تراجع الأداء للجزائر مقارنة ببداية الألفية الجديدة من خلال مختلف الأدوار التي لعبتها كالوساطة في النزاع الإثيوبي الاريتري، وهذا تأكيدا لعودة الدبلوماسية الجزائرية لمكانتها وخروجها من العزلة الدولية.

أما أهم ما طغى في السنوات الأخيرة على السياسة الخارجية الجزائرية هي تمسكها بمحاولة المحافظة على الأمن القومي المرتبط بمفهوم الأمن الإقليمي، وهذا ما يعكس التوجه الدفاعي في السياسة الخارجية والتي برزت بشكل واضح في تعاملها مع القضايا الإقليمية مثل الانتفاضات العربية، والتوجهات الأمنية اتجاه منطقة الساحل (النزاع المالي).

وعليه فالجزائر ليست في معزل عن التطورات الإقليمية، لذلك يجب تكييف السياسة الخارجية مع ضرورة لعب دور الفاعل الرئيسي في مختلف القضايا الإفريقية، كون أن هذه السياسة الدفاعية التي تنتهجها الجزائر تخدم مصلحة النظام السياسي انطلاقا من أبعاد كل ما يهدد النخبة الحاكمة في الجزائر، فمصلحة البقاء هي الكفيلة وحدها لفهم وتفسير سلوك الجزائر إزاء مختلف القضايا، وهذا ما يعكس النظرة الضيقة لصناع القرار في الأداء الخارجي للدولة الجزائرية تحت ذريعة الحفاظ على الأمن القومي الجزائري وتحقيق المصلحة الوطنية.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ- المصادر:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. (الميثاق الوطني 1976) العدد 61. 30 جويلية 1976 ، ص .934.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (دستور 1976) العدد 94 ، 24 نوفمبر 1976 ، ص ، 1308.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (دستور 1989) العدد 09، الأربعاء 01 مارس 1989 ، ص .238.

4-دستور 10 سبتمبر 1963.

5-دستور 22 نوفمبر 1996.

6-رئاسة الجمهورية. مرسوم رئاسي رقم02 .403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية. الجريدة الرسمية الجزائرية.ع79، 2002/12/01.

7-رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 29.04 مؤرخ في 2004/06/04 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية ع39 ، 2004/06/16.

8-رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 403.02 ، المواد1.2.14

9-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي . الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999. ص ص 13-15.

10-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2001، ص 42 .

11-ميثاق الصومام 20 أوت 1956 .

12- ميثاق طرابلس 1962.

ب: الكتب:

1-اندرسون، جيمس . صنع السياسات العامة . تر، عامر الكبيسي ، عمان ، دار المسيرة ، ط1، 1999

2-حامد ،قوبسي عبد الماجد ، دراسات في الرأي العام ، مقارنة سياسية القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2003.

3-باشا، خليل محمد أبو ضيف ، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها، أنواعها ، عوامل تكوينها، مشروعيتها، أهميتها ،القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2008.

4-بلقزيز، عبد الإله ، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة كتاب الجيش والسياسة في الوطن العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002.

4-بن احمد مفتي، محمد ومحمد سليم . مترجمان . تفسير السياسة الخارجية. الرياض. مطابع جامعة الملك سعود. 1989.

5-بن عنتر، عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2005.

6-بوالشعير، سعيد ، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.

7-بوشامة، شوام ، آفاق الجزائر 2010، الديمقراطية والتطور وهران: دار العرب 2003 .

8-بوعشة، محمد ، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية ،بيروت ،دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.

9-بوقنطار، الحسن ، السياسة العربية للملكة المغربية مالطا، مركز الدراسات العربية الأوروبي ، 1997.

10-الجاسور، عبد الواحد ناظم. الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي.عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة . 2001.

11–حماد، مجدي ، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

12–زوزو، عبد الحميد ، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا واسيا ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .

13–السيد سليم، محمد ، تحليل السياسية الخارجية، القاهرة، مركز البحوث والسياسات الخارجية. 1989.

14–شمش ،علي محمد ، مفهوم السياسة الخارجية: دراسة الأهداف والوسائل، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1988.

15–صبري، مقلد اسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت 1979.

16–صبري، مقلد اسماعيل. العلاقات السياسية الدولية ، مفاهيم والحقائق السياسية ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية 1985.

17–العمار، منعم ، الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية. 1999.

18–غالي، بطرس ومحمود الدخيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة القاهرة ، المكتبة الأنجلو–مصرية 1976.

19–فركوس، صالح . تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال. عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع 2005.

20–مجاهد، جمال ، الرأي العم وطرق قياسه الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 2006.

21–مركز الخليج للأبحاث، مترجما، عولمة السياسة العالمية ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

22–مهري، عبد الحميد ، " الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 2002..

23-مهنا ، محمد نصر. علم السياسة ،القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. 1967.

24-ميرل، مارسيل ، سوسولوجيا العلاقات الدولية ،تر، حسن نافعة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي1982.

25-يوسف، احمد وآخرون. كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، بيروت. مركز الدراسات الوحدة العربية. 2010.

ج-المجلات والدراسات:

1-تلمساني، رشيد ،الجزائر عهد بوتفليقة،الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية،أوراق كارنيغي،يناير 2008.

2-الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999 ،2008، الجزائر نقطة الارتكاز الوطني،نوفمبر 2008.

3-سي عفيف ،عبد الحميد ، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر ، المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية ، نوفمبر .2009 .

زياني، صالح ، واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جانفي 2004.

4-بوزغاية، جمال الدين ، مفهوم الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية حول الدفاع الوطني ، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 11، 12، نوفمبر 2001.

5- الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء: تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني حول الحكامة 1999-2008 الجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008.

6-الزواوي، محمد سليمان ،" الربيع العربي وجنوب الصحراء الإفريقية، الآثار والتداعيات"، قراءات افريقية . 6 أكتوبر 2011.

7-دواوي ،عبد العزيز "أدوات الخارجية " أصوات الشمال ، 3 ماي 2015 .

8–عمروش ،عبد الوهاب " تكيف اضطراري: أبعاد التحول في السياسة الخارجية للجزائر اتجاه المغرب العربي بعد الانتخابات الرئاسية 2014 حالة الإقليم 7 ماي 2014، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

9–نافعة، حسن ، " الجزائر ومصر، الوطن العربي، 27 ماي 2014،

10–رمضان، عباس. " الجزائر وحركات التغيير العربية". بحث مقدم في قسم الدراسات التاريخية والثقافية: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل بغداد، 2011.

11–قوي، بوحنية "الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.

12- مهري، سعد ، " قضية التوارق في مالي": قراءات إفريقية، 4 سبتمبر 2012.

13–هويدي، أمين ، العرب و إفريقيا، قضايا الأمن المشتركة، ندوة دراسات الوحدة العربية، عمان، بيروت 1984.

14–عوض، محي الدين ، 'الجريمة المنظمة' ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريس ، 1998،

15 – ولد سالم، أحمد ، "أزمة ليبيا والاحتمالات المفتوحة" مركز الجزيرة للدراسات، 27،12،2012 .

د– المذكرات:

1- قرقاح، ابتسام ، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة الجزائر 1989-2009 " (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة. 2010).

2-ايجر،أمينة مزيان.' التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية' دراسة في العوامل والمتغيرات'(مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر .2007) .

3-مسح، الدين، تاسعديت ، "دور البرلمان في السياسة الخارجية 1997-2002" (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2003).

4-صالح، سعود . "السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر للفترة 1962 – 1981" (مذكرة ماجستير . كلية القانون والسياسة . جامعة بغداد 1984).

5-ملاح، السعيد ، "تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية" (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005) .

6-العايب، سليم ' الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي" (مذكرة ماجستير قسم العلوم س. جامعة الجزائر. 2011).

7-شاكر، ظريف " البعد الأمني الجزائري لمنطقة الساحل" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008).

8-محمد ،الطاهر، عديلة. ' أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999. 2004 "(مذكرة شهادة الماجستير. قسم العلوم السياسية . جامعة قسنطينة. 2005).

9-بعزيز ،عز الدين ، "سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة "1995 (مذكرة شهادة الماجستير ،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائـر ،1997).

10-ضمبري، عزيزة ، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008) .

11-جعبوب، محمد ، "تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية: صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009 "(مذكرة شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2011).

12-قجالي، محمد ، "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار"، (مذكرة ماجستير في القانون الدولي، جامعة الجزائر، 1990).

-13بونقطة ،محمد مسعود ، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية: المبادرة الجزائرية للإصلاح عام 2005 "(مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010).

14-لخضاري، منصور ، " المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي" مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005) .

15-بلعيد، منيرة. ' السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر" (مذكرة شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية . جامعة منتوري قسنطينة ، 2005).

16-حشود نور الدين ' العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992. 2004. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة. 2005).

17-دالع ،وهيبة ' دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية' (مذكرة شهادة الماجستير . قسم العلوم السياسية. جامعة الجزائر .2008) .

و- الجرائد:

1-زايدي، أفتيس ، انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، " جريدة النهار، يوم الأربعاء 11 مارس 2015.

2- بوثلجي، إلهام ، " النهضة" على الجزائر مراجعة علاقتها مع مصر لأنها سبب ما يحدث في فلسطين" الشروق، 11جويلية 2014.

3-زواوي، أمين ، العلاقات الجزائرية الليبية "بعد الثورة"، جريدة الخبر ، 11 أوت 2011.

4-كموش ،إيمان ، "قرار ارتجالي للجزائر"، جريدة الفجر، يوم 1 أفريل 2014.

5-سكية، جمال ، " عودة الأمن والاستقرار في ليبيا تكمن في توطيد العلاقات مع الجزائر"، جريدة الشعب، الاثنين 05 سبتمبر 2011.

6-فاروق ، جمال ، الجزائر تضاعف تحركاتها الدبلوماسية لإبعاد تهمة الشاز" جريدة الخبر.23 ماي 2014.

7-ح.س ، " واثقون في وساطة الجزائر لحل أزمة مالي"، جريدة الخبر، الاثنين 20 أكتوبر 2014.

8-مصطفى، حفيظ ، " تنسيقية ازواد توقع اليوم بالأحرف الأولى على اتفاق الجزائر"، جريدة الشروق، يوم 14 ماي 2015.

9-يس، حميد ، " الحرب في مالي، والضحايا والخسائر في الجزائر"، جريدة الخبر ، يوم 19 جانفي 2013.

10- بلخير، دليلة ، " توافد الأجانب على الجزائر لا يعكس أي نفوذ في الملفات الكبرى" جريدة الشروق، يوم الخميس 19 مارس 2015.

11-بلعمري، سميرة ، "الجزائر والديون الإفريقية"، جريدة الشروق ،يوم 30 ماي 2014.

12-سياسة الجزائر المغاربية بعد رئاسيات 2014 بين التحديات الإقليمية والتكيف المفروض: السفير، 11 ماي 2014.

13-قدادرة ،عاطف ، "القرار السيادي للجزائر"، جريدة الخبر ، يوم 18 فيفري 2013.

13-عبد الباسط ،عبد الرؤوف ، موقف الجزائر من الثورات العربية، النصر، 05 ديسمبر 2011.

14-سكية، عبد السلام ، " هل تنجح الجزائر في إنهاء الاقتتال والتناحر بين الليبيين"؟ جريدة الشروق، يوم 11 أكتوبر 2011.

15-بوكروح ،عبد الوهاب ، "الجزائر والديون الإفريقية"، جريدة الشروق، يوم 29 ماي 2013.

16-الهادي الحسني، محمد ، " عزلة الجزائر في فضاء إقليمي" جريدة الشروق، يوم 02 أفريل2015 .

17-بن أحمد، محمد ، " تكتل الجزائر الخضراء يطالب بمقاطعة النظام الجديد في مصر، الخبر . 01 أوت 2013.

18-سيدمو، محمد ، " الجزائر فقيرة تتصرف كالأغنياء"، جريدة البلاد، يوم 28 ماي 2014.

19-شراق ،محمد ،" مكاسب دبلوماسية على الورق" جريدة الخبر، يوم السبت 11 أفريل 2015.

20-مسلم ،محمد ، "الحوار الليبي أو الخيار الصعب"، جريدة الشروق ، يوم الإثنين 14 نوفمبر 2014.

المواقع الالكترونية:

1- الخميس، احمد ' الوجه السلبي من البونابرتية في السياسة الخارجية الجزائرية. تم تفحص الموقع يوم: 2013/01/15.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75820

2-كلمة للرئيس بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو ، ايطاليا، 17 نوفمبر 1999. وتم تصفح الموقع يوم: 14 افريل 2013.

http:// www.almouradia.dz/arabe/prisedent/recherche.htmf

الأقوال والتصريحات الرسمية:

1-بوتفليقة، عبد العزيز. حديث صحفي لوكالة الأنباء الروسية اتاراس. موسكو. 2008/02/19.

2-بوتفليقة، عبد العزيز . حديث لوكالة اتاراس الروسية، موسكو، 19.02.2008.

3-بوتفليقة، عبد العزيز ، كلمة في منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية ، نيويورك : 21-09- 1999 خطب ورسائل 15 و 16 جويلية 1999 .

4-بوتفليقة ،عبد العزيز . حديث صحفي لجريدة العرب القطرية . الجزائر 13 افريل 2008.

5-بوتفليقة، عبد العزيز ، حديث لصحيفة العرب، لندن 2006/07/15.

6-بوتفليقة، عبد العزيز كلمة في الدورة 23 للجنة منظمة الوحدة الإفريقية كالعمل و شؤون الاجتماعية، الجزائر 20\04\2004. إبراهيم رماني ،مختارات من خطب رئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 .2003 الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة .الجزائر :منشورات ANEP ، 2003.

7-لعمامرة ،رمطان ، تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية 16 فيفري 2014 .

8-أبو عيش ،عمر ، تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية 16 فيفري 2014.

9-أويحيى ،أحمد تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، يوم 11 أوت 2011.

الكتب باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1-Belkacem، Iratin, la nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie, **revue algérienne des relations internationales** 1994.

2-Harold and Margaret sprout. Environnemental factors in the study of intentional politics. **From international politics and foreign policy a reader in research and theory.**

3- Giovanni، Lione, **Revue International de droit pénal, les Systems pénaux à l'épreuve du crime organisé**, préparation du congres international de droit pénal, 67 année, nouvelle sérié, 3eme et 4eme trimestre, 1996.

ب: الجرائد

1-Duteil، Mirelle « Algérie peut arrêter le massacre ? »**le point** ,04 octobre 1997.

2-F. soudan ,kadafi, pent,il compter sur le meglneb ? **Jeune Afrique** . du 23 Avril 1992 .

3- Taher، Mohamed Ben Saada, Le régime politique algérien Alger , **journal d'études . relations internationales ou moyen. Orient**. juillet .2006.

4-Yahia، zoubir ' la politique etrangere americainne au maghreb constance et adaptation ' **journel d'etudes. Relation international ou moyen-orient**, juillet,2006.